تقسيم فلسطين إلى أقاليم تخطيط تنموية

Divided Palestine To Development Planning Regions

إعداد الطالبة

هدى بلال توفيق جرار

تحت إشراف

الدكتور علي عبد الحميد
الدكتورة زهراء زواوي

تم تقديم هذا البحث كأحد متطلبات التخرج بقسم هندسة التخطيط العمراني , كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات , جامعة النجاح الوطنية , نابلس

أيار , 2017

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى والداي الغاليين

إلى بسمة الحياة وسر الوجود .. إلى عائلتي الكريمة

إلى كل أصدقائي ورفقاء دربي مع التقدير

إلى من علمنا معنى الإصرار والحرية .. إلى شهدائنا وأسرانا البواسل في نضالهم للحرية

الى وطني الحبيب

الشكر والتقدير

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى من

ساعدني ...

في إتمام هذا المشروع المتواضع

واخص بالذكر

حضرة الدكتور الفاضل علي عبد الحميد

والدكتورة زهراء زواوي

اللذان أشرفا علي، وكانا لي نعم الناصح والموجه

الأمين.

الفهرس

الاهداء ..... **I**

الشكر والتقدير ..... **II**

فهرس المحتويات ..... **III**

فهرس الاشكال ..... **IV**

فهرس الجداول ..... **V**

فهرس الخرائط ..... **VI**

الملخص ..... **VII**

الفصل الاول : مقدمة البحث

1-1 مقدمة..... 1

2-1 مشكلة البحث..... 2

3-1 أهمية ومبررات البحث 3

4-1 أهداف البحث 3

5-1 خطة ومنهجية البحث 3

6-1 مصادر المعلومات 5

الفصل الثاني : الاقليم والتخطيط الاقليمي التنموي

1-2 مقدمة..... 6

2-2 التخطيط..... 6

1-2-2 مفهوم التخطيط 6

2-2-2 أنواع التخطيط..... 6

3-2-2 مستويات التخطيط والعلاقة بينهم 8

3-2 الاقليم Region..... 12

2-3-1 مفهوم الإقليم Region Definition 12
2-3-2 أنواع الأقاليم 12
2-4 التخطيط الاقليمي (Regional Planning) 14
2-5 نظريات في التخطيط التنموي والاقليمي 16
2-5-1 نظريات التخطيط التنموي 16
2-5-2 نظريات التخطيط الاقليمي 21

الفصل الثالث : الحالات الدراسية

3-1مقدمة 24
3-2 الحالات الدراسية 28
3-2-1 الحالة العالمية : تجربة المملكة المتحدة UK 28
3-2-2 الحالة الاقليمية : التجربة السورية 29

الفصل الرابع : ملامح الأقاليم بفلسطين

4-1 مقدمة 43
4-2 التقسيمات الإدارية في فلسطين 44
4-2-1 زمن العهد العثماني 1517-1917 44
4-2-2 زمن الانتداب البريطاني 1917-1920 44
4-2-3 زمن الانتداب البريطاني 1939-1948 44
4-2-4 الحكم الاردني 1948-1967 45
4-2-5 الاحتلال الاسرائيلي 1967-1994 45
4-2-6 السلطة الفلسطينية 1994-2017 46
4-3 دواعي صياغة المجال الوطني الى أقاليم تنموية 57

الفصل الخامس : الحالة الدراسية (صياغة الاقاليم التنموية الفلسطينية)

5-1 مقدمة 50
5-2 مفهوم صياغة أقاليم التخطيط التنموية الوطنية 50
5-3 خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016 51

4-5 تحديات صياغة الاقاليم التنموية الفلسطينية 53

5-5 أقاليم التخطيط التنموية الفلسطينية 54

7-5 بناء مؤشرات الأبعاد التنموية 56

1-7-5 البعد الطبيعي 56

2-7-5 البعد الاجتماعي 80

3-7-5 البعد الإقتصادي 101

4-7-5 البعد العمراني الخدماتي 125

5-7-5 تحديد أقاليم التخطيط التنموية الفلسطينية 149

الفصل السادس : الملامح الرئيسية للأقاليم التنموية

1-6 إقليم الشمال 154

2-6 إقليم الوسط 154

3-6 إقليم الجنوب 155

4-6 إقليم الأغوار 156

5-6 إقليم الساحل 156

النتائج 158

التوصيات 159

قائمة المراجع والملاحق 160

فهرس الاشكال

شكل (2-1) :العلاقة النظرية بين مستويات التخطيط 11

شكل (2-2) :العلاقة التطبيقية بين مستويات التخطيط 11

شكل (2-3) : شبكة كريستلر للمدينة 22

شكل (2-4) : المبادئ الاساسية للتخطيط السليم للاماكن المركزية 23

شكل (3-1) : أسس ومبادئ صياغة مؤشر التنمية الشاملة المستدامة..... 30

شكل (5-1) : القطاعات الرئيسية والفرعية في خطة التنمية الوطنية 2014-2016 52

شكل (5-2) : منهجية عمل تحديد أقاليم تخطيط تنموية لفلسطين 55

شكل (5-3) : نسبة توزيع الاراضي الزراعية عالية القيمة حسب المحافظات 58

شكل (5-4): توزيع نسب الاراضي الزراعية بالضفة الغربية 58

الشكل (5-5): نسبة التعدي على المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي في الضفة الغربية 60

شكل (5-6) : التوزيع الزمني للامطار في الضفة الغربية منذ العام 1954-2006 62

شكل (5-7) : كمية المياه المستخرجة من الاحواض المائية حسب المحافظات في الضفة الغربية 2015...68

الشكل (5-8) : عدد الابار والينابيع في الضفة الغربية حسب المحافظة 2010..... 71

الشكل (5-9) : كمية المياه التي يتم ضخها من الابار الجوفية حسب المحافظة في الضفة الغربية 2015 ...71

شكل (5-10) : كمية تدفق الينابيع في الضفة الغربية حسب المحافظة 2015 72

الشكل (5-11) : صافي الهجرة الداخلية في الضفة الغربية حسب المحافظات 1997.....82

الشكل (5-12) : الهرم السكاني في فلسطين عام 2016 91

الشكل (5-13) : الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة 2016 92

فهرس الجداول

جدول (1-3) : اسس ومبادئ تقويم تجربة صياغة الاقاليم 28

جدول (5-1) : مؤشرات البعد الطبيعي 56

جدول (5-2) : كمية الضخ من الابار الجوفية حسب المحافظة ونوع الاستخدام 2015 72

جدول (5-3) : مؤشرات الأقاليم الطبيعية التنموية الثلاث 77

جدول (5-4) : مؤشرات البعد الاجتماعي 80

جدول (5-5) : عدد التجمعات السكانية بالضفة الغربية حسب المحافظة 88

جدول (5-6) : عدد السكان في الضفة الغربية حسب المحافظة 2016 90

جدول (5-7): توزيع الكثافة السكانية حسب المحافظات في الضفة الغربية 2016 94

جدول (5-8) : نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الضفة الغربية 2016 97

جدول (5-9) : مؤشرات أقاليم البعد الاجتماعي التنموية 99

جدول (5-10) :مؤشرات البعد الاقتصادي 101

جدول (5-11) : أقاليم مؤشرات القطاع الزراعي 112

جدول (5-12) : أقاليم مؤشرات القطاع السياحي 117

جدول (5-13) : أقاليم مؤشرات القطاع الصناعي 121

جدول (5-14) : مؤشرات البعد العمراني الخدماتي 125

جدول (5-15) : أقاليم مؤشرات القطاع البنية التحتية 130

جدول (5-16) : أقاليم مؤشرات قطاع التعليم 137

جدول (5-17) : أقاليم مؤشرات قطاع الصحة 145

جدول (5-18) : أوزان الأبعاد التنموية 149

فهرس الخرائط

خارطة (4-1) التقسيمات الادارية زمن العهد العثماني 48

خارطة (4-2) : التقسيمات الادارية زمن الانتداب البريطاني 1917-1920.....49

خارطة (4-3) التقسيمات الادارية زمن الانتداب البريطاني 1939-1948..... 50

خارطة (4-4) : التقسيم الأداري زمن الفترة الاردنية 1948-1967..... 51

خارطة (4-5) : التقسيمات الادارية زمن الاحتلال الاسرائيلي 1967- 1994.....52

خارطة (4-6) : التقسيم الاداري في عهد السلطة الفلسطينية 53

خارطة (4-7) : المخطط الاقليمي 1998.....54

خارطة(4-8) : مخطط اقليمي غزة 2005..... 55

خارطة(4-9) : الأقاليم الفلسطينية 2016..... 56

خارطة (5-1) : طبوغرافيا الضفة الغربية 57

خارطة (5-2) : قيمة الاراضي الزراعية 59

خارطة (5-3) : التعدي على المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي 61

خارطة (5-4) : معدل سقوط الامطار السنوي 63

خارطة (5-5) : معدل درجات الحرارة السنوية 64

خارطة (5-6) : معدل التبخر السنوي 65

خارطة (5-7) : مخزون المياه في الاحواض المائية 69

خارطة (5-8) الابار الجوفية والينابيع بالضفة الغربية 73

خارطة (5-9) كمية ضخ الماه من الابار الجوفية 74

خارطة (5-10) كمية ضخ المياه من الينابيع 75

خارطة (5-11) مؤشر الزلزالية بالضفة الغربية 76

خارطة (5-12) : أقاليم البعد البيئي 78

خارطة (5-13) : أقاليم البعد البيئي 79

خارطة (5-14) : صافي الهجرة الداخلية 83

خارطة (5-15) : البطالة بين الشباب 85

خارطة (5-16) متوسط انفاق الفرد الشهري 86

خارطة (5-17) متوسط استهلاك الفرد الشهري 87

خارطة (5-18) التجمعات السكانية حسب المحافظات 89

خارطة (5-19) عدد السكان في الضفة الغربية 2016 93

خارطة (5-20) الكثافة السكانية في الضفة الغربية 2016 95

خارطة (5-21) مشاركة المرأة بالقوى العاملة 98

خارطة (5-22) أقاليم البعد الاجتماعي 100

خارطة (5-23) الفقر في الضفة الغربية 102

خارطة (5-24) البطالة في الضفة الغربية 104

خارطة (5-25) القوى العاملة المشاركة 15 سنة فاكثر في الضفة الغربية 105

خارطة (5-26) نسبة الاراضي المزروعة 106

خارطة (5-27) عدد الحيازات الزراعية.....107

خارطة (5-28) الاراضي الزراعية عالية القيمة 108

خارطة (5-29) قيمة الانتاج النباتي 109

خارطة (5-30) عدد المنشآت الزراعية 110
خارطة (5-31) عدد العاملين بالزراعة 111
خارطة (5-32) : أقاليم مؤشرات القطاع الزراعي 113
خارطة (5-33) : مواقع المراكز السياحية والتاريخية 114
خارطة (5-34) : عدد المنشآت العاملة بالسياحة 115
خارطة (5-35) : عدد العاملين بالمنشآت العاملة بالسياحة 116
خارطة (5-36) أقاليم مؤشرات القطاع السياحي 118
خارطة (5-37) عدد المنشآت العاملة بالصناعة 119
خارطة (5-38) عدد العاملين بالمنشآت الصناعية 120
خارطة (5-39) أقاليم مؤشرات القطاع الصناعي 122
خارطة (5-40) أقاليم البعد الاقتصادي 124
خارطة (5-41) نسبة المناطق المخدومة بشبكة صرف صحي 126
خارطة (5-42) نسبة المناطق المخدومة بشبكة الكهرباء 127
خارطة (5-43) نسبة المناطق المخدومة بجمع النفايات 128
خارطة (5-44) نسبة الفاقد من المياه المنزلية 129
خارطة (5-45) أقاليم مؤشرات البنية التحتية 131
خارطة (5-46) هرمية خدمات المدن 132
خارطة (5-47) مؤشر نسبة الامية 133
خارطة (5-48) نسبة الرسوب بالمدارس.....134
خارطة (5-49) نسبة التسرب من المدارس 135

خارطة (5-50) نسبة الحاصلين على البكالوريوس.....136

خارطة (5-51) أقاليم مؤشرات قطاع التعليم 138

خارطة (5-52) معدل السكان لكل مركز رعاية صحية اولية 139

خارطة (5-53) عدد الأسرة في المستشفيات 140

خارطة (5-54) معدل عدد المستشفيات لكل 100,000 شخص 141

خارطة (5-55) عدد المركز الصحية الاولية 142

خارطة (5-56) توزيع أنشطة التثقيف الصحي 143

خارطة (5-57) معدل حدوث السرطان 144

خارطة (5-58) أقاليم مؤشرات القطاع الصحي 146

خارطة (5-59) أقاليم البعد العمراني الخدماتي 148

خارطة (5-60) أقاليم التخطيط التنموية في الضفة الغربية 151

خارطة (5-61) أقاليم التخطيط التنموية في الضفة الغربية والمحافظات 152

خارطة (5-62) أقاليم التخطيط التنموية في فلسطين 153

الملخص

تعتبر عملية تحديد الأقاليم على المستوى الاقليمي من أولى وأهم المهام التي يجب أن يتناولها التخطيط الاقليمي , بحيث يتوقف عليها نجاح الخطط التنموية في أداء وظائفها في اطار الخطة العامة للدولة على كافة مستويات التخطيط الوطنية والاقليمية والمحلية .

وتظهر أهمية هذا البحث في كونه خطوة غير مسبوقة لتحديد أقاليم تخطيط تنموية في فلسطين ترتكز على خطط التنمية الوطنية , نظراً لإفتقارنا للتخطيط على المستوى الاقليمي وعدم وجود أقاليم محددة مبنية على دراسة واضحة , حيث تم تقسيم فلسطين مؤخراً إلى أقاليم لا ترتقي لاعتبارها أقاليم تنموية ولم يكن هناك استخدام لمنهج علمي سليم واضح يأخذ بعين الإعتبار كافة المتغيرات والمحددات في عملية تقسيم وتحديد الأقاليم .

إهتم البحث بداية بدراسة الأساليب الحديثة والأدوات المساعدة في تصنيف وتحديد الأقاليم , من خلال منهجية يستفاد منها في صياغة الهيكل الوطني الى مستويات مكانية (أقاليم تنموية) .

تناول البحث تحديد المشكلة والتعرف عليها والإطلاع على تجارب عربية وعالمية في هذا المجال , حيث تم التركيز على ضرورة تحديد الأقاليم التنموية في المجال الوطني بعيداً عن الاعتبار السياسي على اعتبار فرضية وجود سلطة كاملة على اراضي حدود 1967, وتم تطبيق هذه الدراسة على الضفة الغربية , على إعتبار قطاع غزة اقليم واحد لا يمكن تقسيمه وتجزئته .

وقد تضمن البحث دراسة العوامل والمتغيرات المؤثرة في تحديد أنسب المواقع المكانية للأقاليم. حيث تم عرض الاساليب والنظريات المتبعة في تقسيم الهيكل الوطني للأقاليم التنموية عالمياً , ثم عرض للأسلوب المقترح لتحديد الأقاليم التنموية الفلسطينية , وذلك من خلال بناء مؤشرات التنمية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية والعمرانية , ثم الخروج بأقاليم تنموية فرعية وجمعها وتركيبها معاً للخروج بالأقاليم التنموية النهائية . من خلال تحديد الغايات والأهداف التنموية للأبعاد المدروسة بالاستناد الى الخطة التنموية الفلسطينية (2014 – 2016) وتحديد أوزان الابعاد المدروسة .

وتم استخدام برنامج نظام المعلومات الجغرافية (GIS) في تحليل البيانات والمؤشرات وتطبيقها مكانياً وتصنيفها وتجميعها كإحدى التقنيات الحديثة التي تساعد في حل تلك المشكلة , بالإضافة الى استخدام أدوات إحصائية علمية تعمل على دراسة العلاقة بين هذه المؤشرات للخروج بمقترح علمي تحليلي لتحديد حدود الأقاليم التنموية .

خلص هذا البحث الى وضع آلية متكاملة لإنجاز عملية تحديد الوحدات الاقليمية (الأقاليم) ضمن رؤية متوافقة مع الرؤية التنموية الوطنية الفلسطينية , باستخدام أساليب حديثة ومنهج يمكن الاستفادة منه في تحديد الوحدات التخطيطية في المستويات المختلفة .

وكانت نتيجة هذا البحث ايضاً تقسيم فلسطين إلى خمسة إقاليم تخطيط تنموية , إقليم الشمال ويضم محافظات (جنين, نابلس, طولكرم, قلقيلية, سلفيت , نابلس) , إقليم الوسط ويضم محافظات (رام الله والبيرة , القدس) , إقليم الأغوار ويضم محافظات (طوباس , أريحا) , إقليم الجنوب ويضم محافظات (بيت لحم, الخليل) وإقليم الساحل يضم كافة محافظات قطاع غزة .

Abstruct

In planning, the operation of determining regions is one of the most important tasks that regional planning considers where development plans depend on, in order to perform its work taking into account the national, regional and local planning levels under the main framework of the country.

The importance of this research appears clearly in that it is such an unprecedented step to determine development planning regions in Palestine which depends on national development plans. Because of the lack planning in regional level and non existence of the determinant regions that are built on specific and clear studies, where Palestine was divided recently to regions that are not effective to be development regions. Also, these studies where not based on specific scientific methodologies that take into consideration the variables that effect on the operation of dividing and determining regions.

The research started studying the new methods and tools that help in classifying and determining regions using a methodology to construct the National structure to development regions .

The research determined the problem and proposed previous Arab and international experiences in this field. It gives a high level to the importance of determining the development regions in the national level eliminating the political considerations. So, as an assumption, there is a full control on land boundaries in 1967. This study was applies and covered on west bank

without Gaza strip because it is considered as one region, which is not able to be divided.

The research involves studying the factors and variables that effect on determining the most appropriate locations for regions. The methods and theories that are currently applied and used as national standards in dividing and determining the national structure of national development regions were displayed. After that, a recommended methods constructed of natural, economical, social, functional, and structural development indicators was proposed to determine the Palestinian development regions. These methods result in sub-development regions to be combined as finalized development regions. This is done through defining development goals of studied aspects by virtue of the Palestinian development plan (2014-2016).

Giographig Information System (GIS) was used in the analysis, , classification and compilation of data and indicators as one of the modern techniques that help solve this problem. In addition, scientific statistical tools are used to study the relationship between these indicators.

This research has resulted in put an integrated mechanism to complete the process of identifying the regional units within a vision consistent with the Palestinian national development vision using modern methods and a methodology that can be used in determining the planning units at different levels.

Also, As a result of this research, Palestine was devided into five development planning regions, the northern region includes the governorates of (Jenin, Nablus, Tulkarm, Qalqiliya, Salfit, Nablus) , the middle region

includes the governorates of(Ramallah and Al-Bireh, Jericho), the southern region includes the governorates (Bethlehem, Hebron) and the costel region includes all the governorates of the Gaza Strip

الفصل الاول : مقدمة البحث

1-1 مقدمة

عرض التخطيط الاقليمى كمفهوم فى اوائل السبعينات. هناك منحنيان اساسيان واسعان الانتشار يندرج تعريف التخطيط الاقليمي ضمنها . بناء على المنحنى الاول , فهو يعتبر التخطيط الاقليمي بأنه عبارة عن وضع ورسم خطة للتوزيع الاقليمى للمشاريع المحددة فى الخطة الوطنية للدولة , ويتضمن ذلك التطرق الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية, والتخطيط الحضري – لايجاد طريقة سليمة لحل المشاكل الاقليمية. ويعرف المنحنى الثاني التخطيط الاقليمى بأنه دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة فى منطقة معينة وفي اقليم محدد بغية انعاشه. إن المدارس البريطانية والامريكية لديها وجهات نظر مختلفة لهذا المفهوم. ففى المملكة المتحدة التركيز يكون على اساليب عمله وقراراته التى تهدف الى التعجيل فى عملية التنمية , بينما الجغرافيين في اميركا ركزوا على وضع خطط وبرامج للمناطق التى تتمتع بموارد طبيعية وفيرة ولكنها تشهد وتعاني من تدهورا اقتصاديا واجتماعيا.

التخطيط الاقليمى يعمل على توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة داخل المنطقة, لضمان كفاءة استخدام الامكانات البشرية والموارد الطبيعية المتاحة من اجل المضى قدما فى عملية التنمية فى هذه الانشطة. ومن ثم وضع الاقليم وفق منظور وطنى يهدف الى حل الخلافات وتحقيق التوازن فى توزيع الموارد والخدمات بين اجزاء مختلفة من المنطقة.

يعتبر التخطيط الاقليمي حلقة وصل بين التخطيط الوطنى التخطيط المحلى , حيث انه يعمل على تحقيق التوزيع المكانى لاستثمارات ومشروعات الخطة الوطنية فى اطار القيود والامكانيات التى تمليها الخطط المحلية والتخطيط الحضرى بطريقة لا تتعارض مع قواعد التخطيط السليم.

الاقليم عباره عن منطقة او فضاء ذات مساحة معينة واقع داخل حدود منطقه اوسع منه. وفى بعض الحالات, الاقليم يكون عباره عن منطقة حدودها غير محدده . الاقليم عادة يكون مميز في حجمه ويتكون من المناطق المتجاورة. فى الجغرافيا, يعتبر الاقليم عباره عن مناطق مقسمة بناء على الخصائص الفيزيائية الجغرافية , والخصائص الجغرافيه البشرية , والتفاعل بين البشر والبيئة الجغرافية البيئية . إن الاقاليم الجغرافيه الرئيسية والفرعية توصف وتحدد عادة بناء على تعريف غير دقيق, الا فى الجغرافيا البشرية حيث ان مناطق الولاية مثل الحدود الوطنية تحدد وتعرف فى القانون. حيث لا يوجد تعريف محدد بالضبط للاقليم .

1-2 مشكلة البحث

يقسم التخطيط بشكل رئيسي الى ثلاث مستويات رئيسية , التخطيط القومي (الوطني) , والاقليمي والمحلي . ويشمل التخطيط في فلسطين المستويين الوطني والمحلي , بينما يعاني من ضعف وجود التخطيط على المستوى الاقليمي وقلته بل وغيابه , ويعود السبب الى ذلك الى عدم تقسيم فلسطين الى اقاليم واضحة .

وبينما يتم العمل لان على احداث تنميه في فلسطين بمختلف المجالات الاقتصاديه والاجتماعيه والعمرانيه والاداريه وغيرها على صعيد المستوى الوطني والمحلي , فإنه لا يمكن ان تتم بشكل صحيح اذا لم يتم ربطها بتنمية اقليمية صحيحه وواضحة تعمل على ربط التنمية الوطنية والمحلية على ارض الواقع وتوزيع المشاريع والبرامج بناء على دراسات اقليميه لكل اقليم على حدى تظهر امكانات واحتياجات كل اقليم .

وبناء على ما سبق , فإن هذه الدراسه تعمل على تحديد وتعريف اقاليم تنموية تخطيطيه في فلسطين .

1-3 أهمية ومبررات البحث

ان التخطيط الاقليمي يعتبر احد مستويات التخطيط الرئيسية في الدولة , وهو عبارة عن حلقة وصل بين المستوى الوطني والمحلي , بحيث يعمل على تحقيق خطط التنمية المكانية الوطنية من خلال توزيع الاستثمارات والمشاريع على الاقاليم بناء على الامكانيات والاحتياجات الخاصه بكل اقليم . فالتخطيط الاقليمي جزء مكمل للتخطيط القومي ولكنه ليس بديلا عنه. لأنه يرتبط الى حد كبير بالحكم المحلي في الاقاليم وينحصر مداه في بيئه جغرافيه محدده .

وتفتقر دولة فلسطين الى هذا المستوى من التخطيط , بحيث لا تتوفر دراسات اقليمية تخطيطية بالاضافة الى عدم وجود اقاليم تخطيطية تنموية تعمل على تحقيق الهدف الرئيسي للتنمية , تأتي هذه الدراسة لتحديد وتقسيم اقاليم تنموية تخطيطية في فلسطين .

1-4 أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى وضع الية متكاملة من اجل تحديد الوحدات الاقليمية (الاقاليم) ضمن رؤية متوافقة مع الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها , بحيث يتم تحديد وتقسيم اقاليم تخطيطية تنموية تعمل على دفع عجلة التنمية المستدامة في فلسطين وتربط بين المستوى الوطني والمحلي في تحقيق التنمية المطلوبة . من خلال استخدام الاساليب الحديثه والادوات المساعدة في تحديد الاقاليم التخطيطية التنموية .

1-5 خطة ومنهجية البحث

خطة البحث

تشتمل هذه الدراسه على ثلاثة محاور رئيسية :

1. **المحور الاول : الاطار العام والنظري**

هذا المحور يتضمن دراسات حول المفاهيم العامة حول تعريف الاقليم والتنمية والتخطيط التنموي الاقليمي والاقليم التخطيطي والتخطيط الاقليمي والعلاقه بين مستويات التخطيط المختلفه ومعايير تحديد الاقاليم وكذلك النظريات والبرامج ذات العلاقه بالتخطيط الاقليمي , بهدف تحديد كيفية والية تقسيم الاقاليم التخطيطيه التنموية بفلسطين , من خلال البحث عن حالات دراسية سابقه لتقسيم الاقاليم .

2. المحور الثاني : الاطار المعلوماتي

هذا المحور يركز على جمع المعلومات حول الحالة الدراسية الخاصة بالمشروع – تقسيم فلسطين الى اقاليم تخطيطية تنموية , بحيث سيتم دراسة المؤشرات والمعايير المختلفه والامكانات المتوفره بالاضافه الى التطرق لدراسه الخطه الوطنيه .

3. المحور الثالث : الاطار التحليلي والاستنتاجي

في هذا المحور يتم التركيز على الربط بين الاطار النظري والمعلوماتي من خلال تحليل الدراسات التي وجدت وكذلك تحليل الحاله الدراسية الخاصه بالمشروع , وعمل مقارنه بين الحالات الدراسيه للوصول الى نتائج حول تقسيم الاقاليم التخطيطية التنموة واستخدام النظريات ولنماذج ذات العلاقه .

منهجية البحث

هذه الدراسة قائمة على الاعتماد على ثلاثة توجهات رئيسية :

- في المحور الاول : تم استخدام المنهج النظري والتاريخي , والقائم على مراجعة الابحاث والدراسات التي توضح مفهوم الاقليم والتخطيط الاقليمي والتنميه .واستخدم في عرض التجارب العالميه والاقليميه وعلاقتها في عملية تحديد الاقاليم .

- في المحور الثاني : تم اتباع المنهج الوصفي لدراسة المعلومات التي تم جمعها حول الحالة الدراسية الخاصه بالمشروع في الوضع الراهن , من خلال جمع البيانات والاحصاءات المختلفه والخرائط والصور المتعلقة بمؤشرات التنميه .
- المنهج المقارن : استخدم هذا النهج للربط بين المحورين الاول والثاني من خلال تحليل الحالات الدراسية المشابهه .
- المنهج التحليلي : استخدم هذا المنهج لتحليل المشاكل وتوضيح النتائج من خلال دراسة وتحليل المؤشرات وصياغة الاقتراحات والتوصيات

1-6 مصادر المعلومات

1. مصادر مكتبيه : تتضمن الكتب , المراجع , رسائل الماجستير ذات العلاقه بالمشروع باللغتان العربية والانجليزيه .
2. مصادر رسميه : تتضمن دراسات وتقارير تم اعدادها من قبل مؤسسات حكوميه مثل وزارة الحكم المحلي .
3. مصادر شبه رسمية : تتضمن تقارير , دراسات وخرائط تم اعدادها من قبل مراكز الابحاث والجامعات , مثل جامعة النجاح الوطنيه , مركز التخطيط الحضري والاقليمي .

الفصل الثاني : الاقليم والتخطيط الاقليمي التنموي

2-1 مقدمة

تكمن أهمية هذا الفصل في عرضه وتقديمه لبعض المفاهيم الرئيسية المتعلقة بموضوع البحث والدراسة , والتي تعمل على توضيح الجانب النظري والمفاهيمي مثل الاقليم وتعريفه واهميته , بالاضافة الى توضيح معنى التخطيط ومستواته وعلاقة مستويات التخطيط ببعضها البعض في ظل اطار الدولة وخطط التنمية فيها , ويتحدث ايضا هذا الفصل عن التخطيط الاقليمي باعتباره احد المكونات الاساسية للتخطيط , وكذلك يعرض اهم النماذج والنظريات المتعلقة بالتنمية الاقليمية .

2-2 التخطيط

2-2-1 مفهوم التخطيط

يمكن تعريف التخطيط بأنه " *اسلوب او منهج يهدف الى حصر ودراسة كافة الامكانيات والموارد المتوفرة في الاقليم او الدولة او اي موقع اخر على كافة المستويات ,و ابتداء من الشركة وحتى المدينة او المؤسسات او القرية او الاقليم او الدولة , وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والامكانيات لتحقيق الاهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة* " (محمد خميس الزوكة , 1991, ص27)

2-2-2 أنواع التخطيط

1. **أنواع التخطيط من حيث المدة** : إذ أصبح أمر هذا النوع شائع الاستعمال ومفهوم الدلالة وغالبا ما يصنف في أنواع ثلاثة هي :

أ- تخطيط قصير المدى :تتمثل في خطه سنويه

ب- تخطيط متوسط المدى : يتمثل في خطه خمسيه

ج- تخطيط طويل المدى : تتضمن خطه تحتاج لفتره زمنيه أطول لتحقيقها

2. **أنواع التخطيط من حيث القطاعات** : هناك التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويذهب البعض الى التخطيط الثقافي والتربوي وتخطيط المدن

3. **أنواع التخطيط من حيث أسلوب العمل** : يتضمن التخطيط المركزي واللامركزي والتأشيري والالزامي

4. **أنواع التخطيط من حيث عمق تأثيره** : يمكن التمييز هنا بين نوعين من التخطيط : تخطيط هيكلي(تركيبي) Structural Planningوتخطيط وظيفي Functional Planning ويتحدد هذان النوعان من التخطيط بمدى عمق فعاليات وتأثير النشاط التخطيطي.

5. **أنواع التخطيط التنموي من حيث نطاقه الجغرافي** : يتفق المفكرون على تقسيمه الى ثلاثه أنواع رئيسيه هي :

أ- تخطيط محلي Local Planning : يشمل المجتمع المحلي المحدود وطلق عليه في معظم بلدان العالم الثالث مصطلح التخطيط لتنميه المجتمع المحلي

ب- تخطيط اقليمي Regional Planning : ويتم على نطاق قطاعات جغرافيه من قطاعات الوطن او مناطق اداريه حسب التقسيم الاداري كمحافظه او ولايه او أماره .

ج- تخطيط قومي National Planning : ويتم على نطاق الوطن كله .

6. **أنواع التخطيط التنموي من حيث صفته الشموليه** : يمكن ان نفرق بين نوعين من التخطيط :

أ – التخطيط الجزئي أو القطاعي , وهو الاسلوب التقليدي المتمثل في تخطيط بعض القطاعات والانشطه الاقتصاديه او الاجتماعيه دون سواها : كتخطيط قطاع الزراعه او التعليم

ب- النوع الثاني من التخطيط وهو التخطيط التنموي الشمولي Comprehensive Development Planning , فهوا على العكس من التخطيط الجزئي , يتعامل مع كافه القطاعات والفعاليات , ويتناول البنيه الهيكليه للاقتصاد مع التركيبه الاجتماعيه وما يرتبط بهما من وظائف . اي انه يتعرض للبنيه الهيكليه والوظيفيه للاوضاع الاجتماعيه والاقتصاديه معا .

3-2-2 مستويات التخطيط والعلاقة بينهم

تنقسم مستويات التخطيط في الدولة الى ثلاث اقسام رئيسية هي :- (مصطفى مدوكي , 2013)

1. التخطيط الوطني (القومي) National Planning: يرتكز اساسا على أقاليم الدولة الواحدة , ويحدد هذا التخطيط السياسة العامة للدولة في مجالات التعليم والصحة والترفيه والصناعة وغيرها , ويوضح هذا المستوى من التخطيط السياسة القومية لتوزيع المجتمعات العمرانية والحضرية والريفية , ويركز على النواحي الاقتصادية والاجتماعية للدولة .
2. التخطيط الاقليمي Regional Planning : يرتكز اساسا على جزء من اجزاء اقليم الدولة الواحدة , وهو يتناول دراسة وضع المخططات اللازمة في ضوء المخطط القومي , حيث ان التخطيط الاقليمي يحدد المراكز العمرانية على الاقليم ورتبتها واعدادها واحجامها وتوزيعها ووظائفها وعلاقتها ببعضها البعض , ويتعرض هذا المستوى بدجة اكثر تفصيلا من القومي الى توزيع المجتمعات العمرانية (الريفية والحضرية) ويتعرض الى شبكات النقل المروري الاقليمي التي تربط بين التجمعات العمرانية حيث يقوم هذا المستوى بدراسة المصادر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .
3. التخطيط المحلي Local Planning : يرتكز هذا المستوى على التجمعات العمرانية في المدن والارياف , بحيث يقوم بالتركيز على سير كيان المدينة او القرية , وتعتبر الخصائص العمرانية والاجتماعية والسياسية والحضارية للوحدات العمرانية , مستقلة عن بعضها البعض وفي نفس الوقت كجزء من الاقليم الذي يتبعونه , فمثلا يتم دراسة استعمالات الاراضي والكثافات السكانية ومشروعات الاسكان وغيرها .

بعد أن عرفنا مستويات التخطيط ، يثار هنا سؤال ، ماهى العلاقة بين مستويات التخطيط تلك ؟ , حيث سيتم توضيح هذه العلاقه من الناحية النظرية ومن ثم التطبيقية . (محمد العاني , 2006 ; عبد الباقي ابراهيم,2000)

- **العلاقة النظرية بين مستويات التخطيط**

نظريا فإنه على المستوى الاقليمي يتم توزيع الاستثمارات المحدده بخطة التنمية الوطنيه على الاقاليم المختلفه من خلال دراسة الامكانيات ومقومات الدولة سواء الاقتصادية او الطبيعية او العمرانية , وذلك لغرض تحقيق التوازن بين هذه الاقاليم وبالتالي توزيع الدخول وتوفير الخدمات . بعد ذلك يتم توجيه بعض هذه السياسات الى اقلم معين ذو مقومات معنة لتحقيق المشروع .

بعد ذلك على مستوى الاقليم يأتي دور التخطيط الاقليمي والذي يهتم بدراسة الوضع الحالي للاقليم بناء على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الوجه العام ومن ثم تحديد المنطقة المعينه في اقليم محدد بحيث تكون مناسبة لتحقيق السياسات والمشاريع التي تم توجيهها .

وعلى المستوى المحلي بعد تحديد الاقليم المعني بربطه بهذه السياسات يأتي دور التخطيط المحلي الذي يهتم بتحديد المواقع الفعليه للانشطه الاقتصادية والاجتماعيه داخل هذه المنطقه , فهو يقوم بتحقيق التوزيع الامثل للانشطه في مناطق الاقليم الواحد واعطاء صوره تفصلية لتنمية الاقليم بمختلف قطاعاته , ودراسة استعمالات الاراضي وخطوط الطرق وعلاقة وغيرها . ويوجد ايضا ما يسمى بالتخطيط على مستوى المشروع (التفصيلي) والذي يعتبر احد اجزاء التخطيط المحلي , ويقوم على الاهتمام بخطة المشروع ونوعه ضمن الاقليم وتأثيره على نمو الاقليم , بالاضافة الى دراسة الجوانب التفصيليه للمشروع للخروج بمخطط تفصيلي مثل تحديد المداخل والمخارج وتوزيع الاماكن وغيرها .

يوضح الشكل (1−2) العلاقة النظرية

- **العلاقة التطبيقية بين مستويات التخطيط**

قد يظن ان العلاقة بين مستويات التخطيط هي علاقة هرمية خالصه , اي انه يلزم اولا عمل تخطيط قومي (وطني) شامل ثم بعد الانتهاء منه يبدأ إعداد المخططات الاقليمية ثم يتم على ضوء المخططات الاقليمية اعداد مخططات للمدن او القرى ثم على ضوء مخططات القرى والمدن اعداد المخططات التفصيلية . حيث قد يعتبر انه لا يمكن الانتقال من مرحلة في التدرج الهرمي للعلاقات التخطيطية بدون انجاز المرحلة التي تسبقها وتعلوها , وهذا عتبر مفهوم خاطئ

يؤدي الى جمود التخطيط وتوقف العملية التخطيطية وقصورها عن مجاراتها لمتطلبات الحياه المتجدده . (عبد الباقي ابراهيم ,2000, صفحة 3)

ويجب الاشاره في هذا المجال الى ان التخطيط بعيد المدى (الخطه العشرينية) هو عباره عن مسأله جدليه نظرية خصوصا في دول العالم الثالث , والت تتميز بوجود العدديد من المشاكل المتمثلة بالتالي :- (عبد الباقي ابراهيم ,2000, صفحة 3)

- تعدد وتضخم المشاكل القائمة
- ضغوط قوية دافعه لتحقيق التنميه على وجه السرعه
- سرعة عجلة المتغيرات والتقدم
- نقص المعلومات والكوادر الفنيه والموارد المساعده على اعداد الخطه وتنفيذها
- عدم ثبوت القرار بمختلف المستويات
- التغير في الاوضاع الاجتماعيه او الاقتصاديه والسياسيه

بالتالي فإن متطلبات التنمية يجب ان توضع في اطار خطط واضحه المعالم , ممكن تنفيذها في اطار مدى وضوح الرؤية المتاحة , ومن المؤكد ان الرؤية لا تكون واضحة على مدى 20 سنة ولكنها قد تكون واضحة تماما على المدى القصير .

وبناء على ذلك فأن العلاقة الهرمية بين مستويات التخطيط الثلاث يتم اضافة علاقة جديدة لها وهي علاقة العمل على التوازي , اي انه يمكن العمل على التوازي في مجال إعداد الخطط الوطنيه والاقليمية والمحلية ولكن في ظل علاقة رأسية بين مستويات التخطيط الثلاث, حيث يتم فيها التنسيق فيما بينهم بحيث يتم إعداد الخطط في اطار متكامل وعلى ضوء واقعي تماما ومناسبا لمتغيرات الظروف المحلية يوضح الشكل (2-2) العلاقة التطبقية. (عبد الباقي ابراهيم ,2000, صفحة 3)

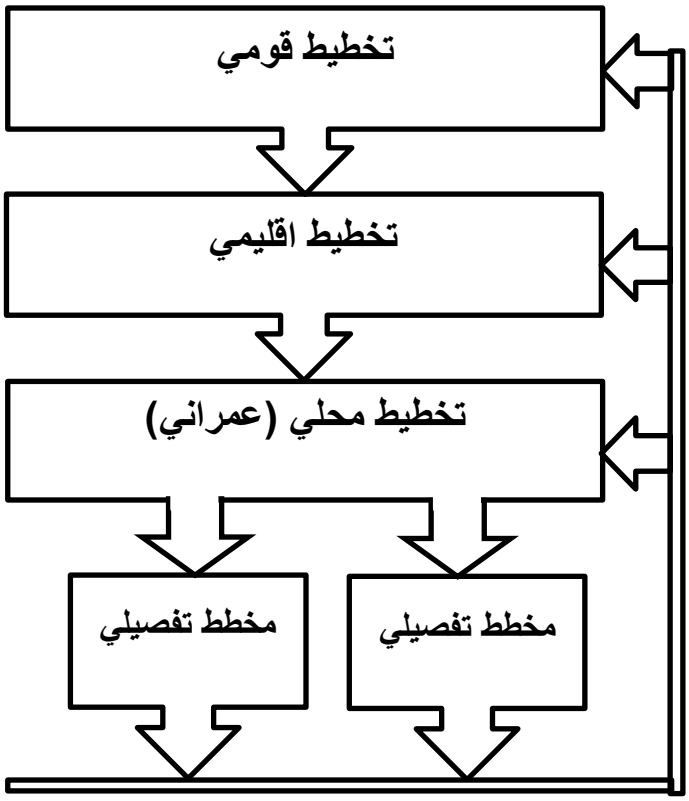

شكل (2-1) :العلاقة النظرية بين مستويات التخطيط

المصدر : إعداد الباحث, نقلاً عن عبد الباقي ابراهيم ,2000, مستويات التخطيط ومدخل عام لتخطيط المدينة

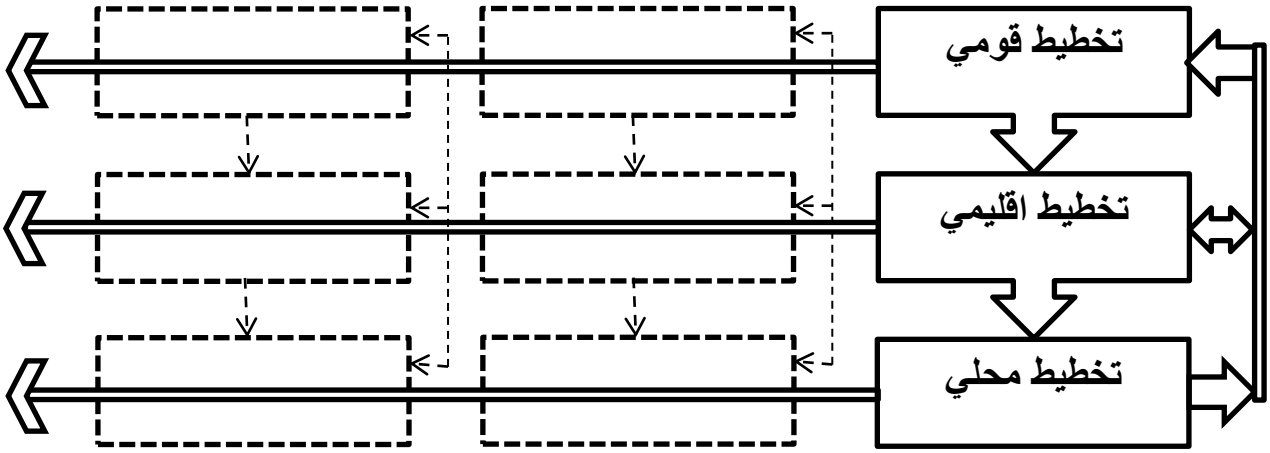

شكل (2-2) :العلاقة التطبيقية بين مستويات التخطيط

المصدر : إعداد الباحث, نقلاً عن عبد الباقي ابراهيم ,2000, مستويات التخطيط ومدخل عام لتخطيط المدينة

2-3 الاقليم Region

2-3-1 مفهوم الإقليم Region Definition

لا يوجد تفسير أو تعريف موحد لمفهوم الإقليم , فإن المرونه التي يتحملها مفهوم الاقليم سمحت لوجهات نظر علميه كثيرة لتعريف الاقليم , منها جغرافيه واقتصاديه وسياسية وعمرانية وتخطيطية , إن مصطلح الإقليم كما ورد في معجم المصطلحات الجغرافيه على أنه " *منطقة من سطح الارض تتميز عما يجاورها من المناطق بظاهرة أو مجموعة من الظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها أو شخصيتها* " (توني يوسف , 1963, ص38)

وقد عرف الاقليم بأنه " *جزء من سطح الأرض يتميز بخاصية جغرافية معينة تميزه عن الأجزاء الأخرى من سطح الأرض حيث تكون تلك الصفة الجغرافية سائدة ضمن ذلك الجزء* " . (سعدي محمد صالح , 1989,ص29)

وقد عرف ستامب Stamp الإقليم بأنه " *عبارة عن مساحة ما من الأض تشكلت أصلا جراء صفات جغرافية خاصة صارت تميز هذه الأقاليم عن غيره* " (Stamp.D, 1961, p 82)

2-3-2 أنواع الأقاليم

إن المفاهيم والتعريفات السابقة للإقليم توحي إلى إمكانية تحديد أنواع من الأقاليم يمكن التوصل اليها من خلال دراسة المجتمع البشري بأبعاده المكانية أو من خلال دراسة الظواهر الطبيعية وتوزيعها المكاني . وحيث أن مثل تلك الدراسات هي من اختصاص الجغرافيين بشكل رئيسي لذلك فقد أمكن جغرافيا تمييز أنواع من الأقاليم هي : (محمد الزوكة, 1968 , صفحة 317)

1. **الإقليم الطبيعي Physical Region :**

وهو الاقليم الذي يعتمد تحديده على عنصر معين من عناصر البيئة الطبيعية لذلك قد يكون عبارة عن سلسلة جبلية او نطاق سهلي او اقليم يميزه عامل جغرافي يسند لذلك الإقليم شخصيته المكانية التي تميزه عن باقي الأماكن .

2. **الإقليم البشري Human Region :**

وهو الاقليم الذي يعتمد تحديده على خاصية بشرية يلاحظها الإنسان كتوزيعات السكان حسب انتماءاتهم العرفية او الطائفية كما في الباكستان حيث اقليم البنجان والسند. وقد يكون تحديد الأقاليم على اساس كثافات السكان او حرفهم او مستواهم الاقتصادي او المعيشي او مظاهرهم الاجتماعية المختلفة فيأخذ كل إقليم تسمية تميزه عن باقي الأقاليم من خلال صفة بشرية معينة . وقد يتشكب الاقليم البشري من خلال حدود دولية أو إدارية داخلية مثل أقاليم المقاطعات في المملكة المتحدة (ايرلندة – اسكتلندا – ويلز – انكلترا) .

3. الإقليم الإداري Management Region :

وهو ذلك الاقليم الذي يتم تحديده على اساس اداري او تنظيمي حيث يتخذ قرارا من السلطات العليا يجعل جزءا من سطح الارض في بلد معين على انه اقليما اداريا وله مستوى معين من القيادة الادارية القادرة على السيطرة الادراية في ذلك الجزء تحقيقا لاهداف معينة مثل اقاليم المحافظات ذات الحدود الادارية الواضحة في اغلب الدول العربية او الاقاليم الادارية لاوجه البلد الواحد مثل اقليم الوجه البحري او الوجه القبلي في مصر , او اقاليم الشمال والوسط والجنوب والصحراء في العراق .

4. الاقليم الخاص :

وهو الاقليم الذي يتحدد من خلال قرار سياسي لتحقيق هدف معين و الاستفادة منه بشكل خاص من خلال التوجيهات التي تسخر الامكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية لتحقيق ذلك الهدف الذي جاء على اساسه القرار السياسي , ولهذا فإن الإقليم الخاص هو اقليم جغرافي يمكن أن تطغي فيه وظيفة اساسية على الوظائف الاخرى ويكون مجالا لتحقيق تلك الوظيفة بالدرجة الاولى , كالاقليم الصناعي او الزراعي حيث تخصص اراضي ذلك الاقليم كستعمالات معينة لتحقيق اغراض خاصة .

5. الاقليم الكبير او المتروبوليتاني Metropolitan Region:

هو احد انواع الاقاليم التي ظهرت في السنوات الاخيرة عندما جرى تصنيف الاقاليم بحسب خصائصها وابعادها فنالت المدن الكبيرة التي ترتبط بظهيرها المحيط من خلال جملة من العلاقات الوظيفية المكانية اسم (الاقليم الميتروبوليتاني) والذي تمتد مساحته حيثما امتدت تلك العلاقات الوظيفية مثل اقليم لندن الكبرى او باريس الكبرى وفي الدول العربية اقليم القاهرة الكبرى او اقليم بغداد الكبرى وفي امريكا اقليم نيويورك .

6. **الأقاليم المتجانسة Homogeneous Region :**

وهي الاقاليم التي يعتمد تحديدها من خلال التوزيع المساحي لظواهرها البيئية سواء كانت طبيعية او حياتية او اجتماعية . بعبارة اخرى ان الاقاليم المتجانسة يعتمد تقسيمها او تمييزها من خلال ظاهرة واحدة او عنصر واحد بحيث يمتد كل نمط من هذه العناصر بشكل متماثل فوق رقعة معينة من الارض تشكل هوية ذلك الاقليم وقد يعتمد تقسيم ذلك الاقليم المتجانس على عنصرين او اكثر بشرط ان توجد بين هذه العناصر علاقة سببية متميزه كاختيار عناصر المناخ والنبات والتربة في تقسيم العالم او القارة الى اقاليم طبيعية . وفي كل الاحوال اذا ما حصل مثل هذا التقسيم للعالم فما هو الا وسيلة لتسهيل دراسة العالم اقليميا .

7. **الاقليم الوظيفي Function Region :**

لقد تم الاتيان بمفهوم الاقليم الوظيفي جراء التطور الذي انتاب مفهوم الاقليم العقدي Nodul Region عندما امتد الاخير ليشمل مناطق ذات تنظيم اقتصادي واجتماعي معين وصار هذا المفهوم يتابع العلاقات الوظيفية بين الاماكن فأصبحت الاقاليم العقدية تسمى وظيفية , بالتالي فان الاقليم الوظيفي لا يعدو عن كونه نوع من الاقاليم الجغرافية الخاصة التي يتميز كل منها بمجموعة خاصة من الظواهر الوظيفية لا يشاركه فيها اقليم اخر , بالتالي فإن الجغرافيين نجحوا في ايجاد فكرة جديدة لتحديد الاقليم الخاص وهي التأكيد على النشاط البشري عند دراسة الاقليم طالما ان الانسان مسيطر على بيئته الطبيعيه .

2-4 التخطيط الاقليمي (Regional Planning)

يتعامل التخطيط الاقليمي مع اقليم ما , او منطقه جغرافيه معينه ضمن البلد الواحد , مثل اقليم وادي تنسى في الولايات المتحده الامريكيه واقليم وادي الاردن الشرقي في الأردن . بحيث يعتبر التخطيط الاقليمي ذلك المستوى من التخطيط القومي الذي يمارس في منطقه معينه من الدوله تُعرف بالاقليم ليشكل اسلوبا لإعداد وتوضيح الاهداف التفصيليه في ترتيب الفعاليات الاجتماعيه

والاقتصاديه والعمرانيه في ذلك المكان. لذلك يعتبر التخطيط الاقليمي أحد انوع التخطيط الذي يحمل السمات الرئيسيه للتخطيط والتي تتمثل بكونها اعمالا متتابعه مصممه لحل مشاكل المستقبل (الاقتصاديه والاجتماعيه والعمرانيه) عبر فترات مختلفه تبعا لنوع ومستوى التخطيط نفسه. ((Glasson. Johan, 1975,p28

ويمكن تحديد دلاله التخطيط الاقليمي من خلال تحديد دلاله كل من لفظي التخطيط والاقليم , فالتخطيط كمصطلح يعني نشاط , والاقليم يعني منطقه جغرافيه ينفذ فيها هذا النشاط . وما دام الاقليم جزء من الوطن الواحد , فالتخطيط الاقليمي جزء مكمل للتخطيط القومي ولكنه ليس بديلا عنه. لأنه يرتبط الى حد كبير بالحكم المحلي في الاقاليم وينحصر مداه في بيئه جغرافيه محدده , تشمل مجموعه من المجتمعات المحليه بأحجام سكانيه وصفات جغرافيه متقاربه الى حد ما .

وبسبب الفهم الواضح لمدلول التخطيط الاقليمي , فإننا قلما نجد اختلافا يذكر بين العلماء على تعريفه . إذ عرفه البعض بأنه :-

" *دراسه الموارد البشريه والطبيعه المستغله وغير المستغله في اقليم ما , أو في رقعه محدوده من الارض, تتميز بمميزات خاصه , وتواجه مشاكل منفردة , بهدف النهوض بالاقليم وانعاشه* " (محمد خميس الزوكه, 1980,ص25)

أما التعريف الذي قدمه جيلي Gillie وينص على ان التخطيط الاقليمي " *محاولة قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغير في اقليم ما , نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد الماديه وغير الماديه, ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي واشراك الناس في ذلك* " (**GILLIE, 1971, p.155**)

وقد عرف الاستاذ بيتر هول **Peter Hall** الاتخطيط الاقليمي كالتالي " *التخطيط يعني إعادة ترتيب أجزاء الشيء الواحد بأفضل صوره ممكنه ضمن الظروف الزمانيه والمكانيه المحددة لتحقيق منجزات للفترة اللاحقة* " (**Hall, 1977, p42**)

اما الباحث البولندي كوزولا Khuzula فإنه يعرف التخطيط الاقليمي بأنه " *يهدف الى تحقيق التشابه والتناسق المكاني من خلال القرارات التي تحدد مواقع النشاطات المختلفة مما يؤدي الى تحقيق التطور الذي يضمن مستوى متقدم من الدخل وبالتالي مستوى معيشي أفضل* " فهو يرى بأن

التخطيط الاقليمي أداة السياسة التخطيطيه لتحقيق التنميه الإقليمية . (سعدي محمد صالح , 1989,ص29)

أما فريدمان Friedman فقد عرفه بأنه " *عملية تحديد وإبراز الأهداف الاجتماعيه المراد تحقيقها من خلال إعادة تنظيم وترتيب النشاطات المختلفة في المناطق التي تقع خارج حدود المدن* ". (Friedman, 1964, p 61)

وهذه التعاريف لمفهوم التخطيط الاقليمي ليست الوحيده بحيث تظافر علماء ومفكرين من ذوي الاختصاص على تعريف التخطيط الاقليمي , الا أنها تشترك جميعا في حقيقه واحدة هي أن التخطيط الإقليمي " *ما هو إلا تطبيق عملي لمفهوم التخطيط في نطاق إقليم محدد بهدف تحقيق أعلى درجة ممكنة في التشابه والتناسق المكاني بين أجزاء الإقليم الواحد يتم من خلال أفضل أنواع الاستعمال العقلاني الاقتصادي والاجتماعي لإمكانيات ذلك الاقليم وبالاعتماد على تكامل النشاطات المختلفة التي تفرزها تلك الاستعمالات* " (محمد جاسم العاني , 2006 , ص17)

2-5 نظريات في التخطيط التنموي والاقليمي

لقد تعددت نماذج ونظريات تخطيط برامج ومشاريع التنمية الاقليمية , ولم يكن القصد من محاولات وضع النظريات التخطيطية , لوصول الى قوانين تفسر العمليات التخطيطية , وتتحكم في سير فعالياتها بصورة كاملة, بقدر ما كان لفهم الفعاليات وادراك المشاكل التي يستطيع التخطيط حلها , ومن ثم تصميم المشروعات , ويرى بعض العلماء انه بالامكان التفريق بين نوعين من النظريات هي :- . (الصقور, 1980, صفحة 108).

أ. النظرية الواقعية Substantive Theory

يهتم هذا النوع من النماذج والنظريات بالتوزيع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية في المكان الجغرافي (اقليم, دولة,..) ويتعامل بشكل مباشر مع ما هو موجود على ارض الواقع فيما يتعلق بتوزيع الموارد

في هذا المكان وكيف يمكن اعادة توزيعها بطريقة مثلى ذات نتائج اقتصادية واجتماعية افضل وبمعنى أن هذه النماذج والنظريات تحاول الاجابة على الاسئلة التالية : (Alden,1974,p.57)

* كيف تتوزع الموارد داخل المجتمع (الدولة,الاقليم,..) أو في المكان الجغرافي بشكل عام ؟

* كيف يمكن اعادة توزيع هذه الموارد بشكل يضمن تحقق نتائج وعوائد أفضل نوعاً وكماً مما هو حاصل ؟

بالتالي فإن عملية التخطيط في هذه النماذج والنظريات تعكس الواقع بكل مشكلاته وابعاده وتتعامل معه كما هو وذلك بسبب اغواره ومعالجة مشكلاته من خلال وضع الحلول المناسبة لذلك. ومن الامثلة على هذه النماذج والنظريات : (الصقور , 1980)

- نظريات الموقع Location Theory
- نظرية المكان المركزي Central Place Theory
- نظريات الاستقطاب (اقطاب النمو) Polarization Theories
- التحيز الحضري Urban Bias
- هيمنة المركز

ب. النظرية الإجرائية Procedural Theory

تتمتع عملية التخطيط بأهمية كبيرة لا تقل عن محتوى الخطط , والنظريات الاجرائية للتخطيط تهتم بعملية التخطيط من حيث خصائصها وطريقة اعداد الخطط واساليب تنفيذها ومتابعتها, بإختصار تهتم بالجانب الاجرائي او التنفيذي لعملية التخطيط .

وفيما يتعلق بالتخطيط الاقليمي فإنه لابد ان يحدث ضمن اطار التخطيط العام أو الوطني على اعتبار انه مكمل له وليس بديلا عنه أو نظيره لذلك لابد أن يتميز التخطيط الاقليمي بمنهاجية خاصة ولابد أن يكون هناك انسجام بين اهداف التخطيط الاقليمي واهداف التخطيط الوطني . ومن الامثلة على نماذج هذه النظريات كالتالي :- (غنيم ,1999,ص173)

- النموذج الشمولي Comprehensive Model
- نموذج التراكم المنفصل Disjointed Incrementalism
- نموذج النظم System Approch

1-5-2 نظريات التخطيط التنموي

لا شك ان النظريات العلمية تثري الجوانب التطبيقية للعمل في اي مجال من المجالات حتى لو كان الامر يتعلق بميدان عملي محض كالتخطيط التنموي. لأنها تساهم في تفسير الظواهر وتوجيه النشاط الوجهة السليمة, وفي الحكم على النتائج المتحصلة . فالنظرية هي الاطار العام للتفكير Framework for thinking وتساعد على التحكم في احداث المستقبل , ومن الامثلة على بعض النظريات من نظريات التخطيط التنموي هي :- (الصقور, 1980, صفحة 108)

أ. نظرية التراكم المنفصل Disjointed Incrementalism

تستند هذه النظرية الى استراتيجية تراكمية البناء غير المتواصل, وفق منهج الجزئية الشامل لكل قطاع او نشاط من نشاطات التنمية كالتعليم والصحة والاسكان وسواها , فهي ترى ان الاسلوب التراكمي المنفصل في التخطيط هو الافضل لبلدان العالم الثالث. ويعتبرها لندبلوم Lindblom بديلا افضل عن نظرية التخطيط الشمولي الذي يصعب تطبيقه لما يتطلبه من لوازم وامور يصعب تحقيقها , والتخطيط التراكمي المنفصل يسمح بالتوسع في الخدمات الاجتماعية , من خلال بناء تراكمي تدريجي في توزيع المخصصات المالية السنوية سنة بعد سنة بزيادة مالية متتابعة ومجزأة , حتى يصبح القطاع في درجة اشباع جيدة خلال فترات زمنية قصيرة . الا ان هذه النظرية تعاني من نقص لا يمكن اعتبارها معه النموذج الافضل للتخطيط في بلدان العالم الثالث , فمثلا :- (الصقور, 1980, صفحة 109)

1. يستجيب هذا الاسلوب للحاجات بناء على الطلب وليس على درجة الحاجة . لان توزيع المخصصات التدريجية يكون على اساس طلب الزيادة . ولهذا السبب نجد ان الخدمات

الاجتماعية والمشروعات الاخرى في كثير من بلدان العالم الثالث تتركز بالحضر حيث المطالبة المستمرة والقوة الضاغطة . اذ يلاحظ انه يتوفر بسهولة لاصحاب الثراء من ملاك الاراضي, واعضاء الاحزاب , والبيروقراطيين , في حين يحرم منها الفئات السكانية الاكثر حاجة والاضعف صوتا وتأثيرا في السياسة .

2. عجز هذا الاسلوب في تحقيق الشفافية في الخدمة في القريب العاجل سواء ضمن القطاع الواحد او على مستوى مجموعة القطاعات, بسبب التجدد والتطور المستمر في طبيعة ونوع الخدمة .
3. قد يلائم هذا الاسلوب التخطيطي اوضاع بلدان الغرب ومراحل تدرج نموها, ولكن نقله لغيرها من البلدان العالم الثالث دون الاستفسار عن مدى ملائمته في الكثير من النقص والسلبيات. خاصة وان البلدان الفقيرة تتطلع الى احداث نمو سريع وتغيير جذري .
4. لا يساعد هذا الاسلوب على حل القضايا الرئيسة للتنمية مثل الفقر , الحرمان, التفاوت وغيرها . ولهذا فإن هناك حاجة الى اسلوب اخر مختلف, اكثر سرعة وأعمق نتائج ويساعد على التقدير الفعلي للحاجات الانسانية الاساسية , ويساهم في تطبيق السياسات التي تساهم في تحقيق عدالة اجتماعية اكثر , ومشاركة شعبية واسعة وفعالة .

ب. النظرية الشمولية للتخطيط Comprehensive Theory of Planning

تعني الشمولية ان تؤخذ العوامل ذات العلاقة في الاعتبار. وتعني الخطة الشمولية عند كثير من المفكرين, المجهود الذي يشتمل على جميع العوامل المرتبطة بالسياسية وقراراتها . وترى هذه النظرية ان التخطيط الملائم لبلدان العالم الثالث هو الذي يتطرق لجميع فعاليات العمل والاحتمالات المكونة للخطة التنموية , واهمها :- (الصقور, 1980, صفحة 110)

1. معرفة إجمالية بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع او الاقليم المراد تخطيطه . كما سبق ذكره عند عرض المفاهيم الرئيسية للتخطيط التنموي في مطلع هذا الفصل .
2. اختيار معدل النمو المناسب والممكن تحقيقه في الواقع .

3. اختيار المشروعات الاستثمارية التي تنتج ما يشبع الحاجات الاساسية للانسان , وتقليص التفاوت بين الناس وبين الاقاليم .
4. تحديد مهام ودور القطاعين العام والخاص ووسائل تعاونهما .

بحيث تقوم هذه النظرية على التعامل مع جميع ابعاد عملية التنمية ومكوناتها واخذها بعين الاعتبار اثناء عملية التخطيط, بحيث يتم اجراء مسح شامل للموارد الطبيعية والبشرية من ثم تحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الادارية الثلاث الوطني والاقليمي والمحلي , ثم تحديد حجم البرامج والمشاريع والاستثمارات المراد تنفيذها وكذلك توزيعها الجغرافي لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المنشود . (غنيم , 1999)

ج. نظرية الموقع Location Theory

هي نظرية جزئية , وقد اشتهرت لأنها تطالب بأن يؤخذ البعد المكاني–بالموقع–بعين الاعتبار عند التخطيط . وجوهر هذه النظرية مبني على فكرة ان المستوى التنموي يختلف باختلاف الموقع والبعد من المراكز الحضرية . ويؤكد فردمان Friedmann في دراسته لفنزويلا ان للموقع قوة كبيرة ومؤثرة في مستوى التنمية. فالاقاليم القريبة من المراكز الحضرية المتطورة اكثر ميلا للنمو والتغير من البعيدة . (HUNATI,H. 1978)

ويتفرع من هذه النظرية افكار واستراتيجات مثل , فكرة الاقطاب والمراكز التنموية Growth Poles and Growth Centers , والتي ترى ان هناك علاقة تأثير متبادلة بين الاقطب التنموي (منطقة/اقليم/مدينة) وحيزه الجغرافي . اذ أن ظهور التقدم والنمو في قطب تنموي ما , غالبا ما يحدث تأثيرا فيما جاوره من مناطق ويكون التأثير هذا على نوعين كما يرى ميردال : (الصقور, 1980, , صفحة 111)

1. تأثير سلبي : واسماه التأثير التخلفي Bachwash Effect أي ان الاقاليم او المنطقة الاكثر نموا تأخذ مما يجاورها الكثير من فعالياتها التنموية فتترك تأثيرا سلبيا على اوضاعها وحياتها .

2. تأثير ايجابي : واسماه بالتأثير الانتشاري Spread Effect وهذا لا يحدث الا عندما يتشبع القطب التنموي ويصل الى مرحلة الزخم التنموي , عندها يبدأ يعطي اشعاعات تنمية الى ما جاوره , بعد ان كان يعمل على سلبها .

حيث أن القطاعات او المراكز المتفوقة على سواها تعمل على جذب فعاليات التنمية مما يجاورها. الى درجة أنها تفرغ مناطقها المجاورة كليا أو جزئيا وفعالياتها وفق السببية التراكمية, Cumulation Causation كما يسميها ميردال . (الجمعية الجغرافية السورية, 1980)

2-5-2 نظريات التخطيط الاقليمي

أ. نظرية المكان المركزي (Central Place Theory)

وضع هذه النظرية الجغرافي الالماني والتر كريستلر Walter Christeller عام 1933 ونشرها في دراسته الشهيره التي جاءت بعنوان الاماكن المركزيه في جنوب المانيا The Central Place of Souther Germany , حيث تبين من عنوان الدراسة أن صاحبها لم يكتف بالجانب النظري بل سارع الى تطبيق نظريته على التجمعات السكانيه في جنوب المانيا وبالتحديد في مقاطعة بافاريا . (غنيم , 1999, صفحة 146)

ترتبط الاماكن المركزية حسب النظريه مع اقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل او تزد حسب حجم الخدمات التي يقدمها كل منهما . عُرف المكان المركزي على أنه مستوطنه او تجمع سكاني بشري يزود السكان في ظهيره او اقليمية بالبضائع وبالخدمات المختلفة . وقد جاءت نظرية الاماكن المركزية لدراسة العلاقة بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في اقليم ما , واثر ذلك على هرمية

النظام الحضري في ذلك الاقليم, وفي سبيل اختبار هذه العلاقة واثارها , افترض كريستلر في بداية نظريته الامور التالية :- (غنيم , 1999, صفحة 146)

1. استواء سطح الاقليم المدروس .
2. تتوزع الموار الطبيعية بشكل متساو في الاقاليم .
3. القوة الشرائية للسكان متساوية في جميع انحاء الاقليم .
4. الظروف الطبيعية (مناخ,تربة,غطاء نبتي وغيره) في الاقليم متجانسة .
5. تتوفر شبكة من طرق المواصلات التي تخدم جميع انحاء الاقليم وبالتساوي .
6. يقطع المستهلك مسافة قصوى من اجل الحصول على السلع والخدمات التي يقدمها المكان المركزي في الاقليم .
7. يتحدد مجال البضاعة والخدمات التي تقدم من مكانيين مركزيين بمنتصف المسافة بينهما , لذلك فإن اي مكان مركزي له اقليم يقوم بخدمته الى جانب خدمة سكان المكان المركزي نفسه .

وقد هدف كريستلر من هذه الافتراضات الى ايجاد نموذج نظري لتوزيع الاماكن المركزية ومقارنة هذا التوزيع ثم مقارنة هذا التوزيع النظري مع الواقع وحصر اوجه الشبه والاختلاف بينهما فيما يتعلق بالنظام الحضري . (غنيم , 1999, صفحة 147)

وقد لاحظ ان انواع الخدمات والسلع المقدمة للسكان في اقليم معين تختلف في مستوياتها , بحيث انه يوجد هرمية في تقديم هذه الخدمات متراوحة ما بين المستوى الادنى والمتواجد في جميع المراكز (مدن , بلدات,قرى) ومستوى مرتفع من الخدمات متواجد في المدن الرئيسية والكبرى فقط , بالتالي فان الخدمات الكاملة متوفره بالمدن على عكس القرى والبلدات التي تتوفر بها بعض الخدمات فقط وبشكل محدود . وقد وضح ان هذا الامر يعتمد على عاملان رئيسيان , هما حجم السكان ومدى السوق . (غنيم ,1999)

وقد عرف مدى السوق بأنه المسافه القصوى التي يقطعها المستهلك من اجل الحصول على الخدمة , حيث ان المدى المسافي للخدمات يرتبط مباشرة بندرتها ومستواها , فالمدى المسافي : هو المسافة القصوى التي يمكن فيها تداول السلع والخدمات بصفة مقبولة لكل من المنتج والمستهلك , وهذا المدى الاقصى يحدد منطقة التأثير وحجم الطلب ومنطقة السوق , ففي المركز يكون السعر منخفضا في مستوى تكلفة الانتاج , ويرتفع السعر تدريجيا كلما اتجهنا نحو الاطراف نتيجة اضافة تكلفة النقل , الى ان يصل الى نقطه ما ينعدم فيها الطلب تماما , لان السعر يصبح يتجاوز الطاقة الشرائية للمستهلك , ويكون من مصلحة المزود التوطن في مكان يؤمن له اعلى دخل وادنى تكلفة . (اسعد معتوق,2009, صفحة 71)

فمنطقة التأثير للنظريه , تتخذ شكلا دائريا تبعا لتجانس المجال , ونتيجة المدى المسافي في كل الاتجاهات , لكن الشكل الدائري يترك فراغات بين الدوائر, او يؤدي الى تداخل بين مناطق التأثير وتقاطعهما مما يتعارض مع فرضية التجانس المجالي (المتمثل في وجود شبكة من المراكز الخدمية الاساسية ,موزعه بشكل منتظم في المجال, ولها نفس الحجم والنشاط والوظيفه والتباعد والاشعاع) .(اسعد معتوق,2009, صفحة 71) الشكل رقم (3-2) يوضح شبكة كريستلر للمدينة

أما حجم السكان فيقصد به الحد الادنى من السكان المستهلكين اللازم لاستمرار تقديم الخدمة وبقائها , فإذا قل عدد السكان عن الحد الادنى ,بالتالي فإن الجدوى الاقتصادية تكون سالبة وعلى المدى الطويل للخدمة يتم ايقافها . واذا زاد ععد السكان المستهليكن فانذلك سيؤدي الى زيادة الطلب على الخدمة وزيادة الجدوى الاقتصادية بالتالي زيادة الجهات المقدمة لها . (غنيم ,1999)

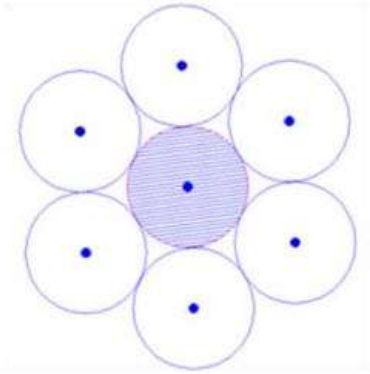

نفوذ المدن دوائر متماسة

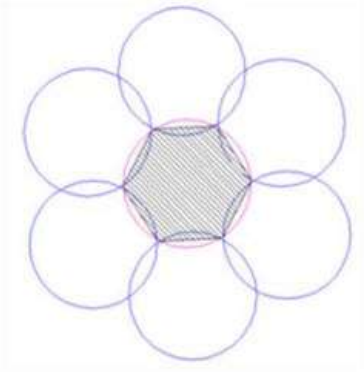

نفوذ المدن دوائر متاطعة

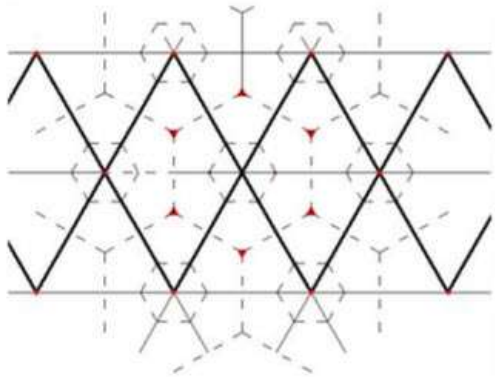

شبكة كريستلر للمدينة

شكل (2-3) : شبكة كريستلر للمدينة

المصدر : من اعداد الباحث , نقلا عن اسعد معتوق , بيانات ومؤشرات التنمية الاقليمية كمدخل لصياغة الاقاليم التنموية ,2009 , صفحة 72

ومن اجل تحقيق التخطيط السليم للاماكن المركزية وضبط اعدادها وتحديد موقعها , فقد قام كريستلر ثلاث مبادئ اساسيه هي :- (غنيم , 1999, صفحة 151)

1. السوق : يحصل كل تجمع سكاني او اقليم بناء على هذا المبدأ على الخدمات والسلع من عدد اقل من الاماكن المركزية ,بالتالي فإن ذلك سيخدم ثلاث تجمعات سكانية لها نفس الرتبه .
2. المواصلات : يتم في هذا العامل تقليل واختصار المسافة بين الاماكن المركزية والفرعية والمكان المركزي الرئيس , بحيث ان اقل وضع لتوزيع الاماكن المركزية الفرعية على امتداد

خطوط المواصلات التي تربط بين مكانيين مركزيين رئيسيين , وبذلك تكون تبعية هذه المراكز الفرعية مزدوجة , وعليه فان اربع تجمعات سكانية لها نفس الرتبه ستخدم من قبل مكان مركزي في رتبة اعلى .

3. مبدأ الادارة : حسب هذا المبدأ , يهيمن كل مكان مركزي رئيس على ستة اقاليم مركزية محيطة به .

يوضح الشكل (4−2) المبادئ الاساسية للتخطيط السليم للاماكن المركزية .

شبكة المدن في مجال التسوق **شبكة المدن في مجال النقل** **شبكة المدن في مجال الادارة**

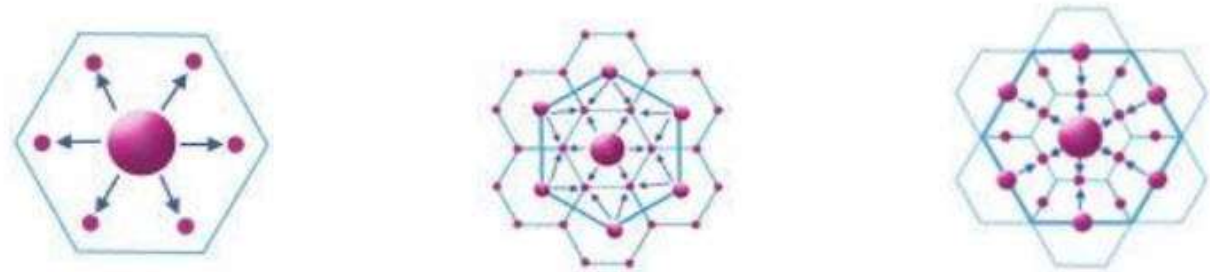

الشكل (4−2) : المبادئ الاساسية للتخطيط السليم للاماكن المركزية

المصدر : نقلا من , النظرية المركزية , ويكيبيديا 2006

ب. نظريات الاستقطاب (اقطاب النمو) Polarization Theories

ان مفهوم الاستقطاب مفهوم واسع وشامل يندرج تحته العديد من النظريات الاقتصادية والجغرافية , ويستخدم عادة كرديف Synonymous للعديد من المصطلحات والمفاهيم مثل: اقطاب النمو , محاور النمو , مناطق النمو , نقاط النمو , مراكز النمو , ومع ان هذه المفاهيم جميعها تقوم على فكرة انها منطلقات للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية اثناء عملية

النمو , الا ان البعض ذهب احيانا للتميز بينها , فقيل مثلا ان اقطاب النمو تكون عادة على مستوى الدولة , بينما تكون مراكز النمو على مستوى الاقاليم , اما مناطق النمو ونقاط النمو ومحاور النمو فتحدث على مستويات ادارية اقل من المستوى الاقليمي . (غنيم ,1999, صفحة 153)

تركز هذه النظرية حول مفهوم التركز الجغرافي للنشاطات التنموية , حيث ان هذه النظرية ترتبط بشكل اساسي بالتنمية الاقتصادية البعيدة المدى . وهناك العديد من النظريات المندرجة تحت نظرية اقطاب النمو , وتشكل المدن مركزا اساسيا للنمو الذي يؤدي الى تغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية في الدولة او الاقليم , ويعود السبب في اعتبار المدن مركز للنمو هو الترابط بين النمو الاقتصادي والتصنيع من جهة وبين التحضر من جهة اخرى . (غنيم ,1999)

ويمكن تعريف اقطاب النمو على انها المدينة وغالبا العاصمة التي تتركز فيها الصناعات المختلفة مما يؤدي الى جذب الصناعات والخدمات الاخرى مما يؤدي الى زيادة التركز السكاني في المدينة ونموها وامتداداها بشكل سريع . بينما مراكز النمو فهذا المفهوم يستخدم للتعبير عن عملية الاستقطاب او التراكم على المستوى الاقليمي , بحيث يمكن تمييز هذه المراكز من خلال موقعها الجغرافي وقدرتها على تحقيق النمو والمساعدة , وعادة ما تظهر هذه المراكز من خلال الفروق المكانية اثناء عملية النمو ويتركز موقعها غالبا على طرق المواصلات الاساسية في الاقاليم نفسه والاقاليم الاخرى . (غنيم ,1999, صفحة 155)

نظرية مراكز النمو (نظرية المركز والهامش) Central Grawth Theory

تهدف هذه النظرية الى انشاء اقطاب تنمية جديدة , للحد من ظاهرة التركز الاقتصادي في المدن , وذلك من خلال تشخيص مراحل التطور المكاني, التي صورها جون فريدمان 1966 بأربعة مراحل , مستفيدا من نظرية مراحل النمو عند روستو التي ظهرت في اواخر الستينات, ومعتمدا على التعديلات التي اجراها كل من ميردال 1957 وهيرشمان 1958 وبودفيل 1966

على نظرية اقطاب النمو , وهي في مرحلة ما قبل التصنيع , حيث لا يوجد هرمية في التسلسل الحضري , وفي مرحلة التصنيع الاولي, حيث يسيطر مركز حضري كبير على الاقاليم ويستنزف الموارد فيه , وبعدها في مرحلة النضج الصناعي , حيث تظهر مراكز نمو حضرية , وتبقى السيطرة للمركز الام , ثم مرحلة التنظيم المكاني الهرمي , حيث تأخذ المراكز المحضرة دورها من خلال فعاليات المنافسة والدمج والانتشار المكاني , والتي صاغتها نظرية المكان المركزي واقطاب النمو , وذلك من خلال نشر التنمية على صفحة الاقاليم في البلاد التي ينظم الاقتصاد الكلي من خلالها . (اسعد معتوق , 2009, صفحة 77)

الفصل الثالث : حالات دراسية

3-1 مقدمة

يهتم هذا الفصل في عرض حالات دراسية سابقه ذات علاقة مشابه للحالة الدراسية في البحث , بحيث يعرض حالة دراسية عالمية واقليمية فقط نظرا لعدم وجود حالة محلية في فلسطين ذات علاقة بالتخطيط الاقليمي التنموي , وسيتم بهذا الفصل التطرق الى كل حالة دراسية على حدى وتوضيح اهدافها ومكونات ومحتويات الحالة بالاضافة الى المخرجات والتوصيات الموجوده والتي تضمنتها , بغرض الاستفادة من الحالات الدراسية خلال انتاج هذا البحث من خلال الاتطلاع على المعايير والمنهجية المتبعة في الحالات الدراسية .

فعلى المستوى الاقليمي , سيتم دراسة التجربة السورية في تحديد الاقاليم التنموية , وعلى المستوى العالمي سيتم دراسة تجربة المملكة المتحده في تحديد الاقاليم .

3-2 الحالات الدراسية

3-2-1 الحالة العالمية : تجربة المملكة المتحدة UK

تتكون المملكة المتحدة من اربع دول متحدة , (انجلترا, اسكتلندا, ويلز, ايرلندا الشمالية) . وقد كان الهدف الاساسي لعمل اقاليم تنموية هو تدهور الحالة الاجتماعية ومستوى المعيشة وانتشار الامراض والتلوث خلال الحرب العالمية الاولى , ولحل هذه المشاكل وغيرها التي واجهتهم طالب (Sir Patrick Gaddes) الى ضرورة الاخذ بالاسلوب التخطيط الاقليمي وتكامل التخطيط العمراني المحلي مع عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير بيئة صحية على اكمل وجه . (اسعد معتوق,2009,صفحة 15) . وقد مر العديد من التقسيمات الاقليمية في بريطانيا خلال

السنين المختلفه بناء على احتياجات ومعايير عديدة , وقد تم اعتماد تسعة اقاليم تنموية نهائية عام 1998 .

2-2-3 الحالة الاقليمية : التجربة السورية

يهدف تحديد الاقاليم التنموية في سوريا الى خلق اقاليم تنموية تعمل على تحقيق مبادئ واهداف التنمية المستدامة , من خلال عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد , وتوجيه الاستثمارات ومسيرة التنمية التكنولوجية , والتحول المؤسساتي , في اتساق مع حاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل من خلال استخدام الاساليب الحديثة لتحديد الاقاليم التنموية . (اسعد معتوق,2009)

ولقد تضمنت منهجية البحث استخدام العديد من المناهج مثل الوصفي التاريخي والاستنتاجي والاستنباطي والتحليلي الاحصائي وغيره , بحيث تم جمع البيانات والاحصائيات المختلفه (الطبيعية ,الاجتماعية , الاستدامة , الاقتصادية , التشريعات , العمرانية , البيئية) من خلال الخرائط والبيانات والصور المتعلقة بمؤشرات التنمية . وتم استخدام العديد من الاساليب التحليلية الاحصائية مثل الجداول والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية المتعلقة بالسكان ومساحات استعمالات الاراضي الزراعية والعمرانية والحدود الادارية . ومن ثم استخلاص النتائج وصياغة الاقتراحات المتعلقة بتحديد الاقاليم التنموية السورية .

شملت مكونات وعناصر المشروع على تحديد الملامح الرئيسية للتنمية في الاقاليم الحالية , من خلال دراسة الامكانيات المتاحة للتنمية الاقتصادية في كل اقليم من الاقاليم السورية بالاضافة الى متطلبات التنمية وذلك من خلال تحليل المؤشرات المختلفة . وتم توضيح ذلك من خلال خرائط لكل اقليم تبين قوة التنمية في الاقليم مقارنة مع الاقاليم الاخرى . واستخدام الجداول والصور والاشكال لتوضيحها .

أما بالنسبة لمخرجات ونتائج المشروع فقد كانت عبارة عن عرض الملامح الرئيسية للاقاليم التنموية التي تم الوصول اليها من خلال البدائل النهائية , وتوضيح قوة التنمية لكل اقليم على حدى باستخدام الخرائط . مما أدى الى صياغة الاقاليم الوطنية وتحديدها بسبعة اقاليم رئيسية , وتوضيح السمات الخاصة بكل اقليم .

ووضحت الدراسة بعض النتائج العامة التي يمكن الاستفادة منها وتم اجمالها بالتالي :

1. ان العوامل المؤثرة في صياغة الاقاليم التنموية معقدة ومتشابكة ويصعب مراعاتها كلها بدقة بإتباع الطرق التقليدية, وهنا يبرز دور البرامج الحاسوبية والتخصصية مثل نظام المعلومات الجغرافية GIS واهميته كأحد اركان عمليات دراسات التخطيط الاقليمي وبناء المؤشرات المكانية وانشاء قاعدة بيانات.
2. تعتبر تقنية الاستشعار عن بعد باستخدام صور الاقمار الصناعية احدى الادوات الفاعلة في عملية تصنيف استخدامات الاراضي .
3. وجود عدة انواع من التقسيم الاقليمي (طبيعي,اقتصادي,اجتماعي,عمراني ,..) قد يكون بسيطا , بحيث يعتمد على عنصر تجانس وحيد او قد يكون مركبا او وظيفيا او تخطيطيا .
4. ان تقسيم الدولة الى اقاليم لتحقيق اغراض محددة ومطلوبة, ذات صلة بالبعد التنموي الشامل , كوظيفة في تحديد العلاقة ما بين الاقاليم واستكشاف التباين بين اقاليم الدولة وتحديد درجات التفاوت وسد الفجوة بين الاقاليم في الدولة ,وان تقسيم الدولة على اساس ايجاد اقاليم متكاملة , مما يؤدي الى تقليل الفروق بين الاقاليم

شملت الدراسة بعض التوصيات ذات العلاقة بتقسيم الاقاليم التنموية الوطنية مثل :

1. ضرورة التعامل مع المشكلات التنموية والتخطيطية ضمن المجال من منظور متعدد المستويات (دولي,عربي,اقليمي,محلي) لا من منظور محلي محدد .
2. بناء قاعدة بيانات احصائية ومكانية ورقمية صحيحة لكافة مستويات التخطيط , لتكون حجر الزاوية والبنية الاساسية المعلوماتيه اللازمة لبناء المؤشرات التنموية المكانية المركبة .

3. اعتماد الاسس والمبادئ التي تم اقتراحها في البحث في صياغة الاقاليم من خلال قالب (مودل) , يعتمد على بناء مؤشرات التنمية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية والبرنامج الاحصائي spss وتركيبها في مؤشر واحد وهو مؤشر التنمية الشاملة المستدامة , ومن ثم اعادة تصنيفه وصياغة الاقاليم التنموية للمجال الوطني (المناطق الاقليمية ضمن الاقليم) وذلك لتحديد التفاوت التنموي على المستوى الوطني والاقليمي , وفقا للخطوات الموضحة في الجدول (1-3) والشكل (1-3)

جدول (3-1) : اسس ومبادئ تقويم تجربة صياغة الاقاليم

المصدر : أسعد معتوق , 2009, بيانات ومؤشرات التنمية الاقليمية كمدخل لصياغة الاقاليم التنموية – الاقاليم السورية , صفحة 146

أبعاد التخطيط الإقليمي			مؤشرات				
أهداف رئيسية	أهداف ثانوية	أهداف فرعية	فرعية		ثانوية		رئيسية
حماية المصادر الطبيعية والبيئية	-تخفيض الاستهلاك الجائر للموارد إلا بحدود المصادر المتجددة -حماية التنوع الحيوي -المحافظة على كفاءة وقدرة التربة -الاعتماد على استخدام الطاقة المتجددة -حماية مياه الشرب والمياه الجوفية	-حماية المصادر المائية وتقليص وترشيد الاستهلاك -تخفيض الطلب على الأراضي -استخدام الطاقة المتجددة -تخفيض الترسبات الحمضية وتخفيض الانبعاثات الغازية مثل nox ,nh3, voc,so2 -تقليص الانبعاث الحراري الناجم عن الاحتراق -تقليص وتجنب تعرية التربة -تقليص استخدام المبيدات والسماد الكيماوي -تقليص تسرب المياه العادمة	البيئة المناخية القارية ..... تصنيف التربة ..... تدهور التربة الموازنة المائية للأحواض	البيئة المناخية خطر انجراف التربة تدهور الموارد البيئية		قدرة التربة على الإنتاج الزراعي	مؤشر التنمية الشاملة المستدامة
تنمية الموارد الاجتماعية والسكانية	-المساواة في فرص العمل والنواحي الاجتماعية -خلق فرص عمل للأجيال الشابة -دعم الاستقرار الاجتماعي -إشباع الحاجات الفردية	-تأمين السكن المناسب والفراغ السكني المعاشي -مستوى الرعاية الصحية الأولية، والصحة الإنجابية -المشاركة في المجالس المحلية -تحسين مستوى التعليم -فرص كبيرة للتدريب والتعليم وتأهيل المهارات -القناعة في الحياة الإقليمية وشروط العمل -تقليص البطالة لدى جيل الشباب	عدد السكان ..... معدل الوفيات الرضع بالألف ..... متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الأساسي ..... الهجرة الداخلية	مؤشر البنية السكانية مؤشر الحالة الصحية المستوى التعليمي مؤشر الهجرة	مؤشر التنمية الاجتماعية	مؤشر التنمية الاجتماعي الاقتصادي	

أبعاد التخطيط الإقليمي			مؤشرات				
أهداف رئيسية	أهداف ثانوية	أهداف فرعية	فرعية	ثانوية		رئيسية	
تنمية الموارد الاقتصادية	-تحسين فعالية المصادر الطبيعية في الاقتصاد -تطوير القوة الاقتصادية وحمايتها من المنافسة -حماية وتعظيم المنشآت الاقتصادية المختلفة -حماية وتحسين المعرفة البشرية	-زيادة فعالية استعمال الأراضي	فوسفات حديد	مؤشر الموارد الجيولوجية	مؤشر التنمية الاقتصادية		
		زيادة فعالية استهلاك الطاقة	مراكز وظائف إنتاج	الغاز والنفط			
		-تأمين فرص العمل المناسبة والدخل المناسب -رفع كفاءات الحرف الاختصاصية	حجم القوى العاملة	مؤشر قوة العمل			
		-دعم وحماية المنشآت الاقتصادية المختلفة	الصناعات الثقيلة إجمالي عدد الصناعات	مؤشرات زراعية، صناعية، سياحية			
تنمية الموارد العمرانية	-شبكات البنية التحتية	-شبكات الطرق وتصنيفها. -شبكات الكهرباء -شبكات الخطوط الحديدية. -الموانئ والمطارات والبوابات الدولية	عدد الغرف المساحة الطابقية	مؤشر المساكن	مؤشر التنمية العمرانية	مؤشر التنمية العمرانية المستدامة	
		-زيادة فعالية استهلاك الطاقة -الحصول على خدمات البنية التحتية والترفيهية في المراكز الإدارية الأعلى -توليد مياه الشرب	نسبة المساكن المضاءة بالكهرباء نسبة السكان الذين المخدومين بالصرف الصحي	مؤشر الخدمات			
حماية وتنمية موارد الاستدامة البيئية	-تخفيض تلوث البيئة وحمايتها وتعزيز قدرتها على التجدد	-استخدام المواد القابلة للتدوير -تخفيض استهلاك الأخشاب	المحميات البيئية مساحة المحميات البيئية	مؤشر الاستدامة البيئية			

أبعاد التخطيط الإقليمي			مؤشرات				
أهداف رئيسية	أهداف ثانوية	أهداف فرعية	فرعية	ثانوية		رئيسية	
		-حماية الأنظمة البيئية	.....				
الحدود الإدارية	-تشجيع الشراكات الدولية -تنمية وطنية	-شراكات إقليمية مع أقاليم دول الجوار التقسيمات الإدارية في المستويات المختلفة	الحدود الإدارية محافظات حدود إدارية مناطق حدود إدارية نواحي	مؤشر الحدود الإدارية على مستوى المناطق			

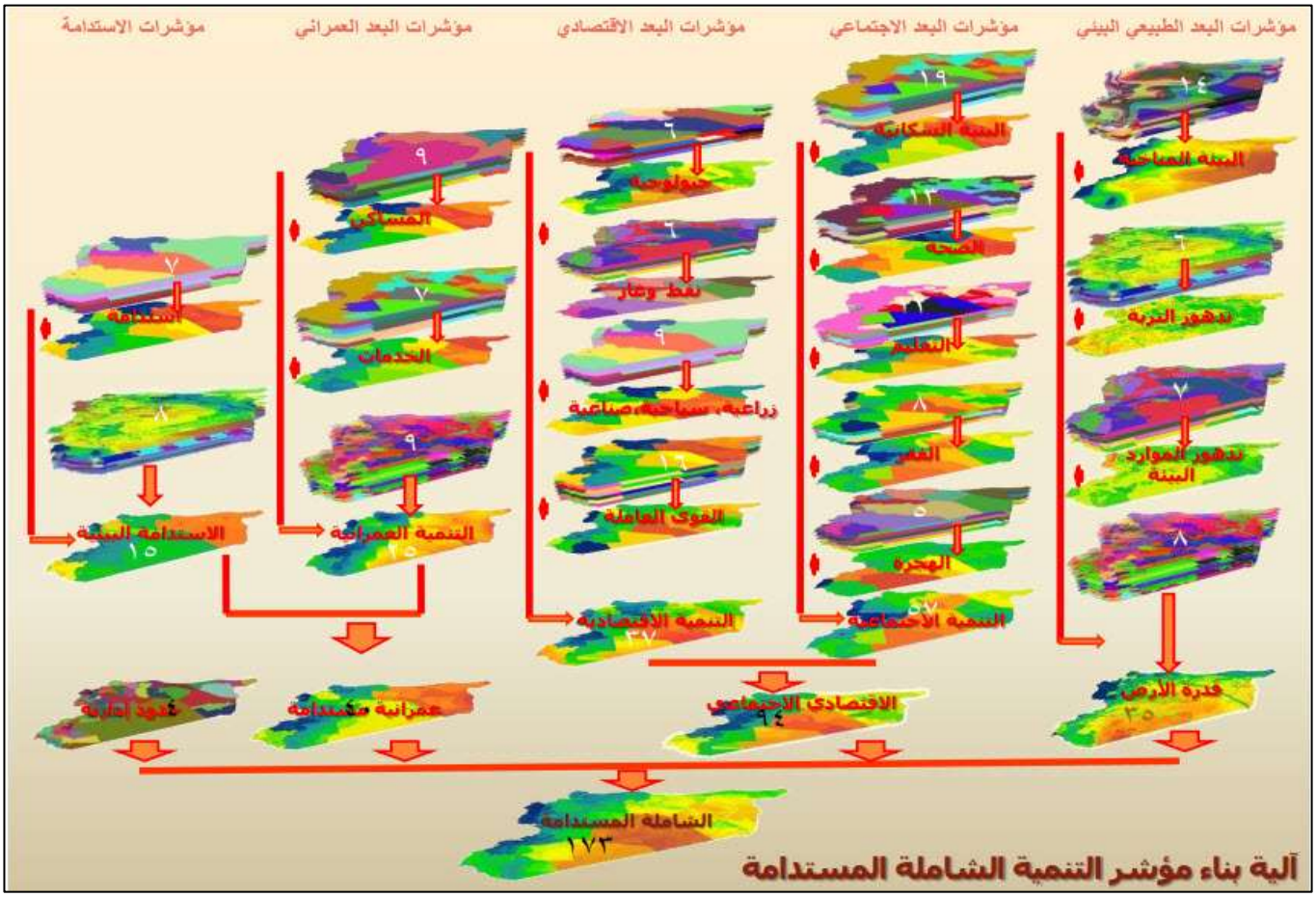

شكل (3-1) : أسس ومبادئ صياغة مؤشر التنمية الشاملة المستدامة

المصدر : أسعد معتوق , 2009, بيانات ومؤشرات التنمية الاقليمية كمدخل لصياغة الاقاليم التنموية – الاقاليم السورية , صفحة149

الفصل الرابع : ملامح الإقليم في فلسطين

4-1 مقدمة

كانت فلسطين تفتقر الى وجود أقاليم واضحة خلال الفترات الزمنية والحقبات التي مرت عليها , حيث ان اغلب التقسيمات كانت تتم على أُسس ادارية او سياسية ولم تكن تشكل اقاليم بمعنى اقاليم كما هو متعارف عليه اليوم , ولم يكن هناك تخطيط على المستوى الاقليمي , من وقوعها في الفترة العثمانية حتى فترة الاحتلال الاسرائيلي , وبدأ الحديث عن التخطيط على المستوى الإقليمي في فلسطين في فترة السلطة الفلسطينية وتلاها تقسيم فلسطين الى اقاليم لكن لم يتم تحديد الاساس الذي صنفت وقسمت عليه هذه الاقاليم .

حيث أن أراضي فلسطين خضعت من العهد العثماني وحتى وقتنا الحالي إلى مجموعة من التغيرات السياسية التي ساهمت في تغير الواقع على الأرض .وبالمثل فان أراضي الضفة الغربية والتي هي جزء من أراضي فلسطين فقد أدى تغير واقعها السياسي من فترة لأخرى في تغير واقعها على الأرض.

فبعد أن كانت الضفة الغربية لا تعدو سوى إقليم جغرافي، يمثل مرتفعات فلسطين الوسطى ضمن أراضي فلسطين، أصبح فيما بعد عام 1948 تمثل إقليميا سياسيا مستقلا، وبعد ذلك أصبحت أراضي الضفة الغربية شقا من دولة فلسطين الموعودة على أراض فلسطين بالإضافة إلى قطاع غزة .وخلال هذه الفترة ومن أجل إحكام السيطرة، على جميع أطراف البلاد، تم تقسيمها أداريا إلى أقاليم، وقد اختلفت الأهداف التي تقف وراء التقسيمات الإدارية المختلفة باختلاف الجهة الحاكمة للمنطقة.

وفي هذا الفصل سيتم توضيح أهم التقسيمات الإدارية التي مرت بها فلسطين , ثم التخصيص الى الضفة الغربية وغزة وخاصة بعد أن أصبحت تمثل كيانا سياسيا مستقلا وبحدود معروفة , بعدها سيتم التطرق لدواعي صياغة الاقاليم التنموية في فلسطين .

4-2 التقسيمات الإدارية في فلسطين

4-2-1 زمن العهد العثماني 1517-1917

كانت أراضي فلسطين في تلك الفترة تابعة لولاية الشام، بحيث أنها لم تكن وحدة أدارية مستقلة بذاتها، بل كانت أراضيها مقسمة وتتبع لأكثر من ولاية . ولم يجري على هذه التقسيمات تعديلات جوهرية عدا اتخاذ الوحدة الإدارية (السنجق) اللواء (أساسا بدلا من الوحدة الإدارية) النيابة (التي كانت موجودة في العهد الملوكي .

وقد قسمت فلسطين إداريا إلى أربعة ألوية" سناجق "وهي :صفد، ونابلس، والقدس، وغزة، وأشتمل كل لواء على عدد من الأقضية" النواحي "فضم لواء صفد نواحي: صفد، والشقيف وتبنين، وصور، وعكا، وطبريا .بينما ضم لواء نابلس :نواحي جبل شامي "عيبال "وجبل قبلي" جرزيم "والقاقون، وبني صعب وأحيانا اللجون .وضم لواء القدس نواحي: القدس، والخليل أما لواء غزة فقد ضم نواحي غزة، واللّد والرملة , كما تظهر الخارطة (4-1) .
وكانت اسباب التقسيم هي سياسية وادارية , بهدف جباية الضرائب وسيطرة الدولة العثمانية .

4-2-2 زمن الانتداب البريطاني 1917-1920

الانتداب البريطاني، كان إلغاء التقسيمات الإدارية التي في زمن الحكم العثماني، وذلك بسبب نوايا الانتداب البريطاني المبينة بإقامة وطن لليهود في فلسطين .
وتم خفض عدد الألوية العشرة التي وجدت في فلسطين في عهد الإدارة العسكرية إلى سبعة ألوية عد انتقالها الى الادارة المدنية , وتظهر الخارطة (4-2) التقسيمات الادارية الجديدة

4-2-3 زمن الانتداب البريطاني 1939-1948

في هذه الفترة كانت هناك الكثير من التقسيمات الادارية , اخرها تم تقسيم فلسطين الى ستة الوية كتقسيم سياسي تنموي , قامت حكومة الانتداب بتقسيم فلسطين منذ

تموز 1939 م إلى ستة ألوية استمرت حتى نهاية الانتداب في عام 1948 م،وتظهر الخارطة (4-3) التقسيمات الادارية النهائية .

4-2-4 الحكم الاردني 1948-1967

كانت التقسيمات الادارية في الفترة البريطانية تهدف الى بسط السلطة والتوحيد , حيث قامت الحكومة الأردنية بإنشاء ثلاثة أقسام أدارية بموجب مرسوم وزاري، وتمثلت هذه الأقسام بالشكل الآتي :

(الناحية) اللواء :وهي أكبر وحدة أدارية، وتضم هذه الوحدة مجموعة من النواحي الفرعية (الأقضية) .وهذه الأقضية تشتمل على نواحي ريفية فرعية (ناحية) , ثم تم تقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إلى محافظات وألوية وأقضية ونواح وفقا لنظام التقسيمات الإدارية رقم (125) لسنة 1965وتعديلاته وتم تقسيم الضفة كما تظهر الخارطة (4-4) الى : .

1. محافظة القدس، ومركزها مدينة القدس، ويتألف من القرى المحيطة بمدينة القدس ,وأقضية رام الله، وبيت لحم، وأريحا، وناحية النبي صالح، وناحية دير قديس.

2. حافظة نابلس، مركزها مدينة نابلس، وتتألف من القرى المحيطة بمدينة نابلس، وأقضية جنين، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت، وطوباس، ومن نواحي يعبد، وعنبتا وسيلة الظهر.

3. محافظة الخليل، ومركزها مدينة الخليل، وتتألف من القرى والبلديات المحيطة, ومن ناحية دورا، وعدد من العشائر

5-2-4 الاحتلال الاسرائيلي 1967-1994

وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة هذه الفترة تحت الحكم العسكري والاوامر العسكرية , حيث تم تقسيم فلسطين الى اربع مناطق كما تظهر الخارطة (4-5) :

1. منطقة المرتفعات السورية وأسموها هضبة الجولان
2. منطقة الضفة الغربية عدا القدس وأسموها يهودا والسامرة
3. منطقة قطاع غزة وشمال سيناء وسميت شلومو
4. جنوب سيناء وسموها شليمار

4-2-6 السلطة الفلسطينية 1994-2017

لم تلزم السلطة الفلسطينية بالتقسيمات التي حددتها التشريعات النافذة في الأراضي الفلسطينية، وإنما أخذت بمستوى واحد من التقسيمات الإدارية وهو المحافظة بينما قسمت الضفة في العهد الأردني إلى محافظات وألوية وأقضية ونواحي .

ونتقسم الأراضي الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة أداريا إلى (16) محافظة وهي أعلى مستوى في الهيكل الإداري في التقسيمات الإدارية في الأراضي الفلسطينية كما يظهر في الخارطة (4-6)، وتضم المحافظة الواحدة العديد من التجمعات السكانية، ويبلغ عدد المحافظات في الضفة الغربية11 محافظة وهي :جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، أريحا والأغوار، سلفيت رام الله والبيرة، بيت لحم، القدس، الخليل. وقد صنفت التجمعات السكانية إلى ثلاثة أصناف وهي :حضر، وريف، ومخيمات.

وفي عام 1998 , تم عمل مخطط وخطة اقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة لاول مرة كما تظهر الخارطة (4-7), لكنها لم تنفذ . وفي عام 2005 تم اعداد مخطط اقليمي لقطاع غزة كما تظهر الخارطة (4-8).

وحديثاً في عام 2016 , وحديثا قام مجلس الوزراء بإقرار أربعة أقاليم فلسطينية، وبالاعتماد على قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2016/1/12 فأن القرار ينص على وجود:

- إقليم الشمال الذي يضم محافظات نابلس، وطولكرم، وجنين، وقلقيلية، وسلفيت، وطوباس.
- إقليم الوسط الذي يضم العاصمة القدس المحتلة، ورام الله والبيرة، وبيت لحم، وأريحا.
- اقليم الجنوب محافظة الخليل.

- إقليم يضم كل محافظات قطاع غزة يسمى بـ "إقليم الساحل".

وتظهر الخارطة (4–9) اقاليم فلسطين الجديدة . ولكن بقي السؤال حول هذه الاقاليم يدور بكيفة اعدادها وتقسيمها , واقتصارها الى وجود دراسات او منهجية عملية واضحة في تحديد هذه الاقاليم , كذلك عدم معرفة اعتبارها اقاليم تنموية ام اقاليم ادارية .

خارطة (4-1) التقسيمات الادارية زمن العهد العثماني

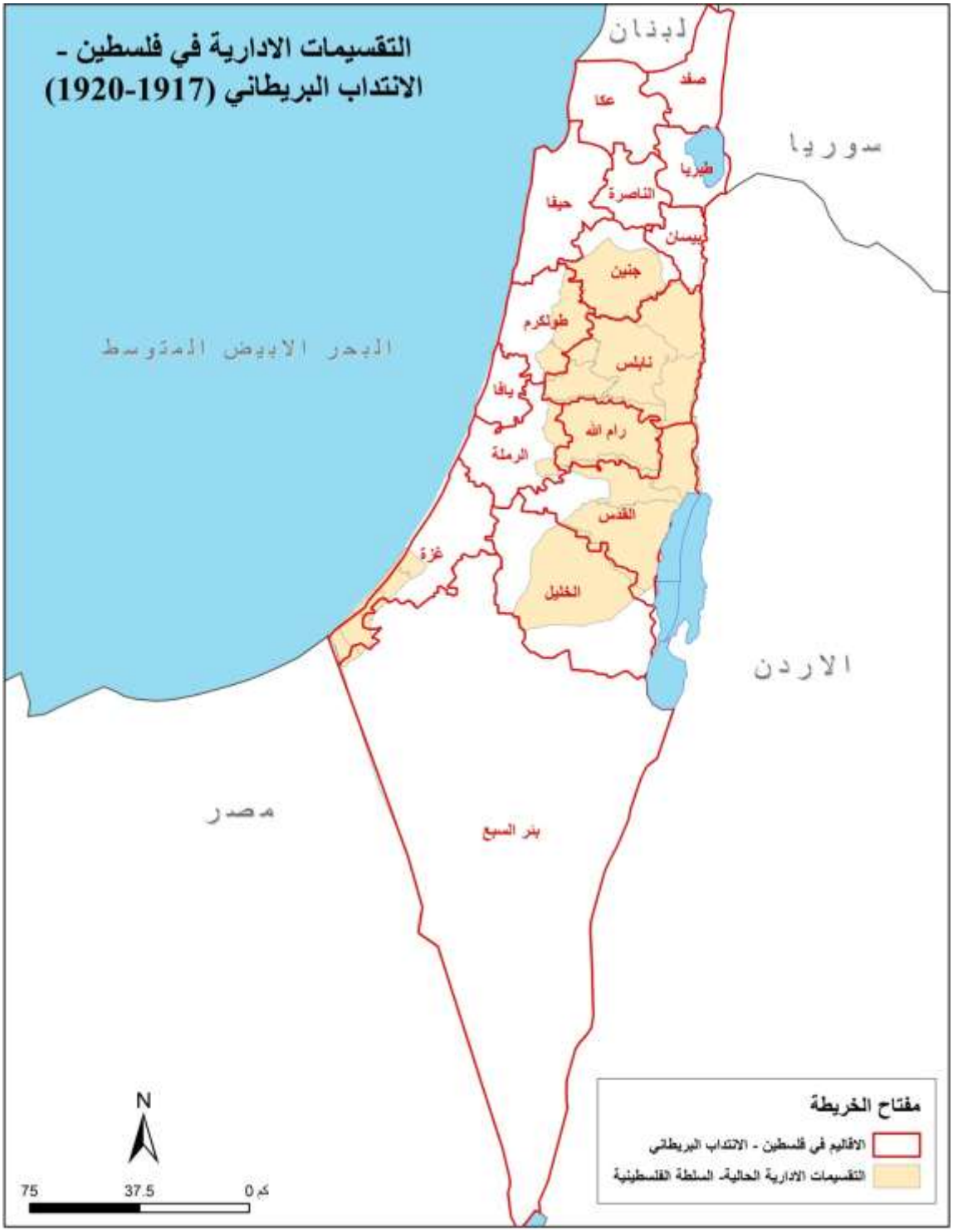

خارطة (4–2) : التقسيمات الادارية زمن الانتداب البريطاني 1917–1920

خارطة (4–3) التقسيمات الادارية زمن الانتداب البريطاني 1939–1948

خارطة (4-4) : التقسيم الأداري زمن الفترة الاردنية 1948-1967

خارطة (4-5) : التقسيمات الادارية زمن الاحتلال الاسرائيلي 1967- 1994

خارطة (4–6) : التقسيم الاداري في عهد السلطة الفلسطينية

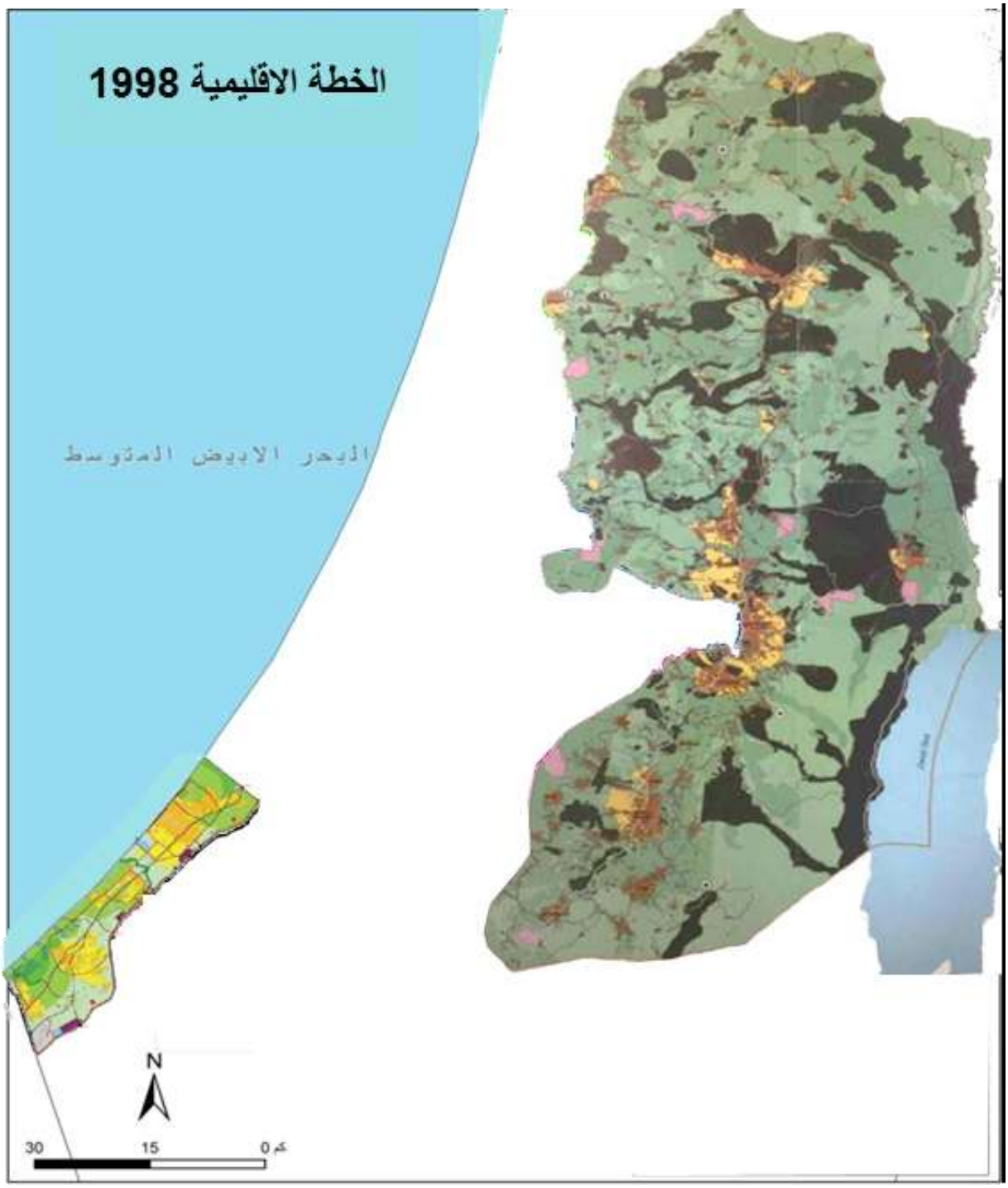

خارطة (4-7) : المخطط الاقليمي 1998

خارطة(4-8) : مخطط اقليمي غزة 2005

خارطة(4–9) : الأقاليم الفلسطينية 2016

3-4 دواعي صياغة المجال الوطني الى أقاليم تنموية

- لتوطين الخطة الوطنية في الأقالم , وإعطائها البعد المكاني اللازم والنهوض التنموي بالاقاليم المختلفة
- محدودية نجاعة التخطيط المحلي والتخطيط الهيكلي في تنمية المجتمع بكافة جوانبه
- خصوصية تنمية بعض الاقاليم المختلفة , وما تتطلبه من عناية خاصة وبناء البنية التحتية الاقليمية والوحدات الخدمية والانتاجية اللازمة
- سهولة التنسيق ما بين المناطق الاقليمية , والاقاليم في حالة الخطط الاقتصادية التي ترمي الى رفع النمو بالدولة
- تعريف اوسع للمجال الاقليمي , والتعرف على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع واستكشاف الموارد الطبيعية للاقاليم واستثمارها بشكل متوازن
- المتابعة والاشراف والتقييم لتطورات النشاطات القطاعية الحيوية
- مراقبة دقيقة ودائمة للبيئة لحماتها
- معالجة المشاكل السكانية كالهجرة والتحضر الرسع غير المتزن
- ضمان الحصول على معطيات مكانة اكثر دقة وبنوعية عالية

الفصل الخامس :الحالة الدراسية (صياغة الاقاليم التنموية الفلسطينية)

5-1 مقدمة

يهدف هذا الفصل الى التركيز على الية صياغة مؤشرات الأبعاد التنموية قيد الدراسة , وتحليلها وتركيبها مع بعضها البعض للخروج بأقاليم التخطيط التنموية الفلسطينية النهائية , وذلك من خلال رؤية التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016 ومحاولة عكس هذه الرؤية على رؤية الأقاليم التنموية , وتحديد التحديات التي تواجه صياغة الاقاليم بفلسطين .

5-2 مفهوم صياغة أقاليم التخطيط التنموية الوطنية

إن الاقليم كما سبق ذكره لا يوجد توضيح واحد محدد له , وهو يعتبر مصطلح متداول في علم الجغرافيه , بمفهومه العام يعرف بأنه منطقة جغرافية تتمتع ببعض الخصائص المتجانسه التي تميزها عن غيرها من المناطق الاخرى , والاقليم التخطيطي التنموي هو إقليم ينشأ لأغراض تنموية محددة مسبقاً، حيث أن التخطيط للتنميه قد يكون بيئياً أو إجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً .... الخ ، وفق الدراسة المحددة مسبقاً , وقد يكون إما اقليم متجانس أو وظيفي أو الاثنين معاً.

بالتالي فإن صياغة اقاليم التخطيط التنموية تعتمد على رؤية واهداف الخطط الوطنية للدولة , وذلك من أجل تحديد الاغراض التنموية التي سيتم تحديده على اساسها , وبهدف تحقيق التنمية الشاملة او شبه شاملة في الدولة .

وليتم صياغة هذه الاقاليم وتحديد حدودها ورسمها , هناك عدة طرق واساليب , أحدثها وانجعها هي طريقة التحليل المعتمدة على درتسة مؤشرات تنموية وتحليلها مع بعضها البعض للخروج بأقاليم تخطيط تنموية تتوافق مع معطيات التنمية الوطنية .

3-5 خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016

تشكل خطة التنمية الوطنية للاعوام 2014-2016 الإطار الذي يوجه عملنا على تحقيق غاياتنا الوطنية العليا, والتي تتجسد في الخلاص التام من الاحتلال الاسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود حزيران 1967, والقدس الشرقة عاصمة أبدية لها.

تستعرض خطة التنمية الوطنية للعوام 2014-2016 السياسات والاستراتيجيات التي أُعدت لتجسيد سياسة الدولة وتكريس سيطرتها على مواردها الطبعية وتطوير المناطق المسماة "ج" ولا سيما في منطقة الأغوار , والنهوض بواقع القدس الشرقية وقطاع غزة , أيضاً تركز على استنهاض طاقات اقتصادنا الوطني وتعزيز استقلاليته وتفعيل القطاع الخاص والارتقاء بقدرته الانتاجية والمنافسه وخلق فرص عمل لأبناء شعبنا ومكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز دور المرأة في المجتمع , وتوفير وتقديم خدمات عامة للجميع وتوفير بنية تحتية تتسم بجودتها العالية ونوعيتها الممتازة

وقد ركزت الخطة الوطنية على انجاز التنمية الشاملة المستدامة وبناء اقتصاد وطني متمكن الذي يضمن تحقيق النمو وإرساء دعائم الرخاء والازدهار لأبنائنا من الاجيال المستقبلية ,

وتشكل خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016 المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط الوطني في فلسطين , وتتمحور الخطة حول أربعة قطاعات رئيسية هي : قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل , وقطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات , وقطاع الحماية والتنمية الاجتماعية , وقطاع البنية التحتية .

شكل (5–1) : القطاعات الرئيسية والفرعية في خطة التنمية الوطنية 2014–2016

المصدر : خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014–2016

5-4 تحديات صياغة الاقاليم التنموية الفلسطينية

هناك العديد من التحديات والعوائق التي تواجه عملية صياغة الاقاليم التنموية الفلسطينية في الوضع الراهن , وهي كالتالي:

1. الاحتلال الاسرائيلي:

- التحكم الفعلي في حياة أبناء الشعب الفلسطيني وجميع موارده ومقدراته , بما فيها الحدود والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية والمجال الجوي

- استمرار السيطرة على مساحات شاسعة من الارض الفلسطينية التي تزخر بالموارد الغنية في المحافظات الشمالية , بما فيها القدس الشرقية ومنطقة الاغوار

- فرض الحصار المشدد على قطاع غزة وما يتسبب به من انعدام امن وتراجع امكانية انجاز التنمية

- بناء جدار الضم والتوسع الاستيطاني واقامة المستعمرات والطرق الاسرائيلية ومصادرة اراضي المواطنين

- عدم السيطرة الفلسطينية الكاملة على اراضي الضفة الغربية

2. عدم توفر معلومات احصائية كاملة وشامة على مستوى الوحدات الاحصائية الصغيرة (التجمعات)

5-5 أقاليم التخطيط التنموية الفلسطينية

بناء على دراسة خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016 , ومعرفة الابعاد التي تركز عليها لتحقيق تنمية شاملة , تم تحديد هدف ورؤية أقاليم التخطيط التنموية الفلسطينية , والابعاد التي سيتم دراسة المؤشرات عليها .

حيث هدفت الأقاليم التنموية الى تحقيق تنمية اقتصادية وحماية المصادر الطبيعية وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الفرص والخدمات . ولتحقيق هذا الغرض تم دراسة أربع أبعاد رئيسية وهي البعد الطبيعي , الاقتصادي, الاجتماعي, والعمراني الخدماتي .

بحيث سيتم تحديد الغاية والاهداف التنموية لكل بعد من هذه الابعاد , ومن ثم تحديد المؤشرات وبناءها وتحليلها والخروج بأقاليم تنموية لكل بعد تعكس المؤشرات الخاصة به . بعدها سيتم جمع وتركيب هذه الاقاليم للخروج بالأقاليم التنموية الفلسطينية النهائية والتي تعكس أهداف التنمية الوطنية المرغوب تحقيقها .

و سيتم تطبيق هذا النظام التحليلي على أراضي الضفة الغربية فقط لتقسيمها الى اقاليم , بإعتبار قطاع غزة إقليم تخطيطي تنموي واحد غير قابل للتقسيم او التجزئة .

وقد تم اعتماد المحافظات كوحدة احصائية يتم جمع المؤشرات لها وتحليلها , نظراً لقلة المعلومات الاحصائية على مستوى التجمعات .

6-4 منهجية العمل

شكل (5-2) : منهجية عمل تحديد أقاليم تخطيط تنموية لفلسطين

5-7 بناء مؤشرات الأبعاد التنموية

5-7-1 البعد الطبيعي

تم تحديد الغاية الرئيسية للبعد الطبيعي بحماية المصادر الطبيعية , وتضمن هدفين رئيسين الاول حماية الأراضي الزراعية والتنوع الحيوي , والثاني حماية مصادر المياه والمحافظة عليها .

يوضح الجدول التالي مؤشرات البعد الطبيعي

جدول(5-1): مؤشرات البعد الطبيعي

البعد الطبيعي														
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	المحافظات											
			جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	سلفيت	اريحا والأغوار	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل
حماية المصادر الطبيعية	1. حماية الاراضي الزراعية والتنوع الحيوي	مؤشر الطبوغرافيا											
		مؤشر قيمة الاراضي الزراعية عالية القيمة	%21	%18	%4	%2	%12	%0.1	%17	%6	%2	%4	%14
		مؤشر نسبة التعدي على المحميات ومناطق التنوع	%5.8	%3.3	%2.2	%1.03	%2.7	%2.6	%5.6	%6.3	%9.6	14.5 %	63.3 %
	2. حماية مصادر المياه والمحافظة عليها	مؤشر معدل الامطار السنوي/ملم	529.1	294.0	700.1	500.5	595.4	504.5	200.5	612.4	278.6	511.7	542.9
		مؤشر معدل الحرارة السنوي	19	17	19	19	16	17	24	15	15	16	15
		مؤشر معدل التبخر السنوي	1996	2000	1917	1970	1682	1700	2101	1889	2095	1758	1608
		مؤشر كمية المياه المزودة من الاحواض المائية	5.8	3.6	20.8	15.9	15.9	0.2	41.3	7.1	16.6	16.6	16.6
		مؤشر كمية المياه المستقلة من الابار والينابيع وتوزيعها	5.2	2.7	20.8	12.8	11.0	0.2	12.7	2.5	2.5	15.6	15.6
		مؤشر الزلزالية	0.2	0.2	0.15	0.15	0.2	0.15	0.3	0.15	0.15	0.15	0.15

5-7-1-1 مؤشر الطبوغرافيا

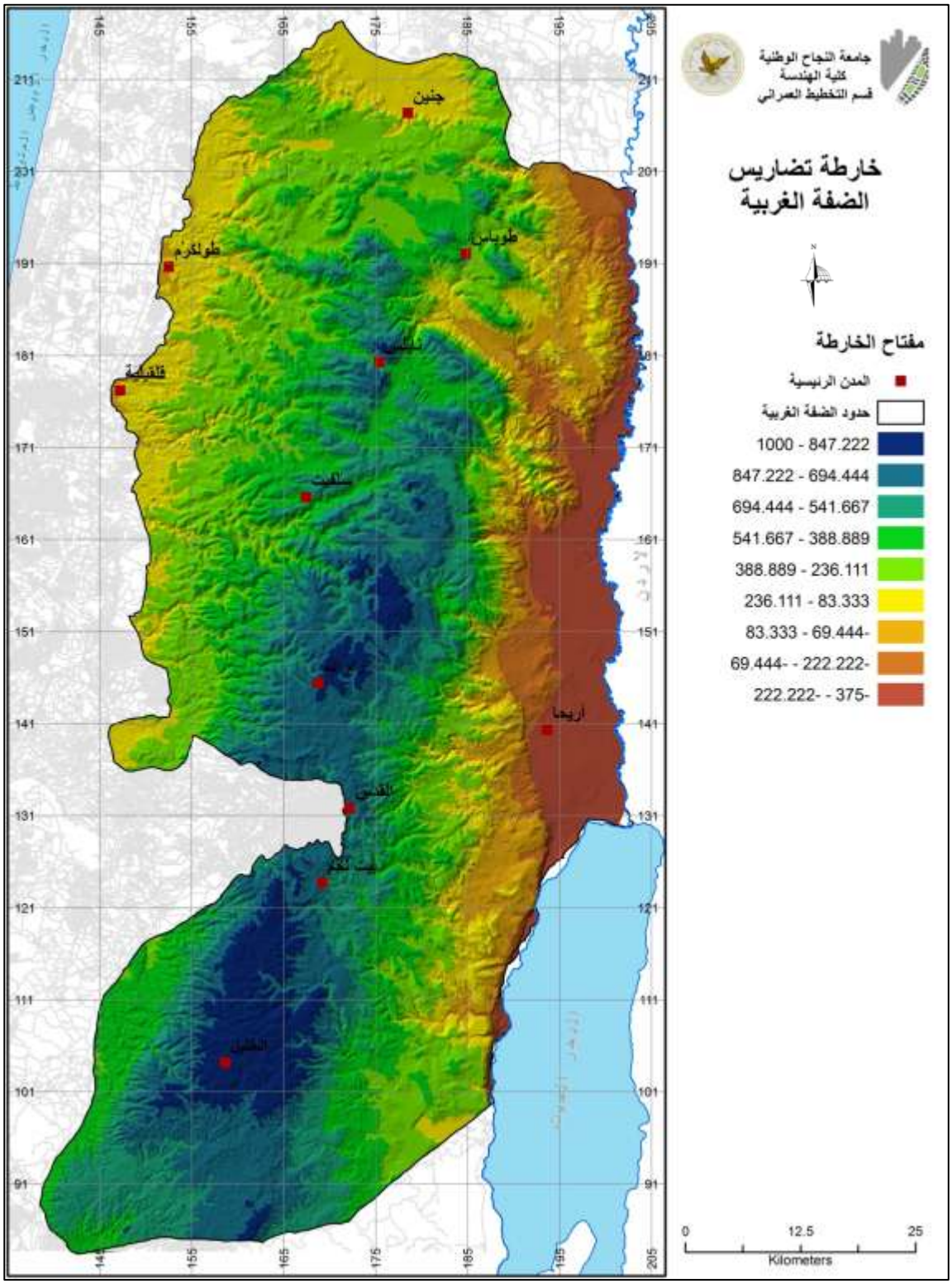

خارطة (5-1) : طبوغرافيا الضفة الغربية

5-7-1-2 مؤشر قيمة الاراضي الزراعية عالية القيمة

تتركز الاراضي عالية القيمة الزراعية بشمال الضفة الغربية خاصة بمحافظة جنين وطوباس وأريحا , أما بالجنوب فهناك بالخليل ما نسبته 14% من أراضي عالية القيمة كما يظهر الشكل (4-3).

شكل (5-3) : نسبة توزيع الاراضي الزراعية عالية القيمة حسب المحافظات

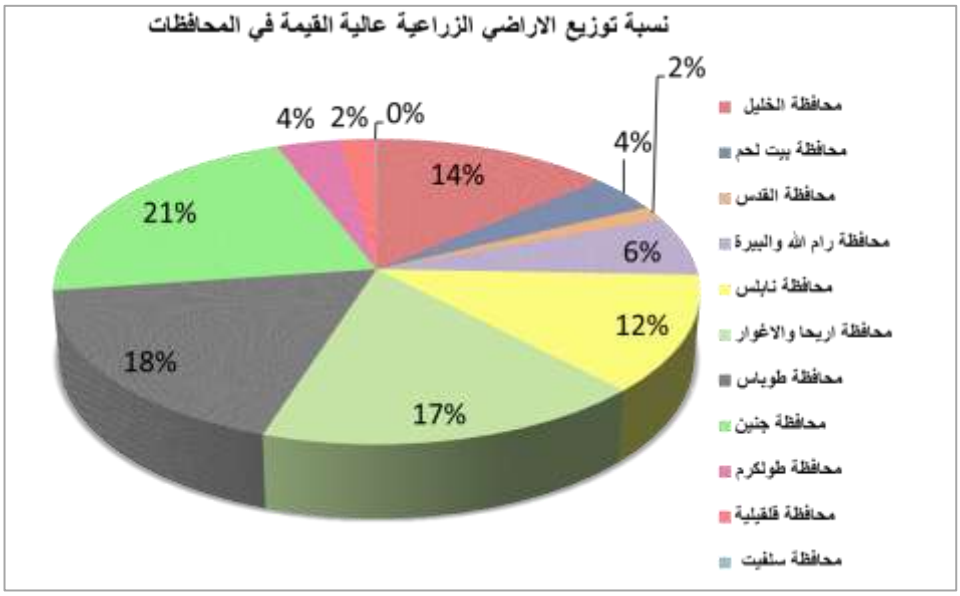

شكل (5-4): توزيع نسب الاراضي الزراعية بالضفة الغربية

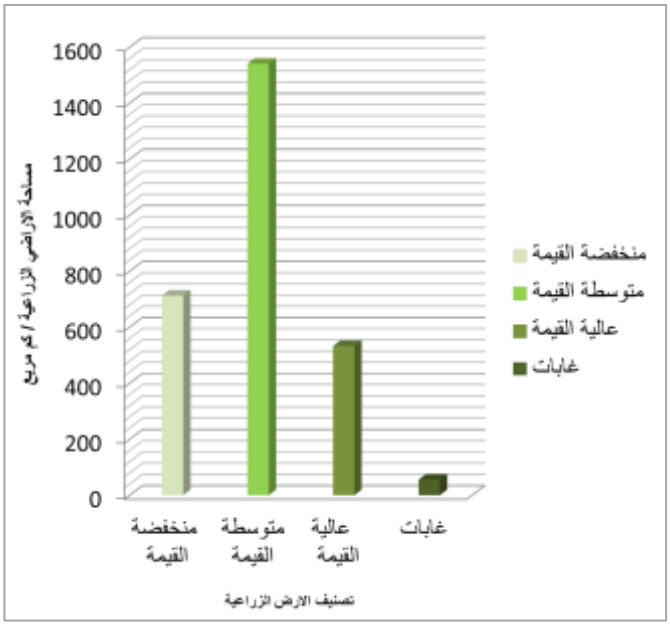

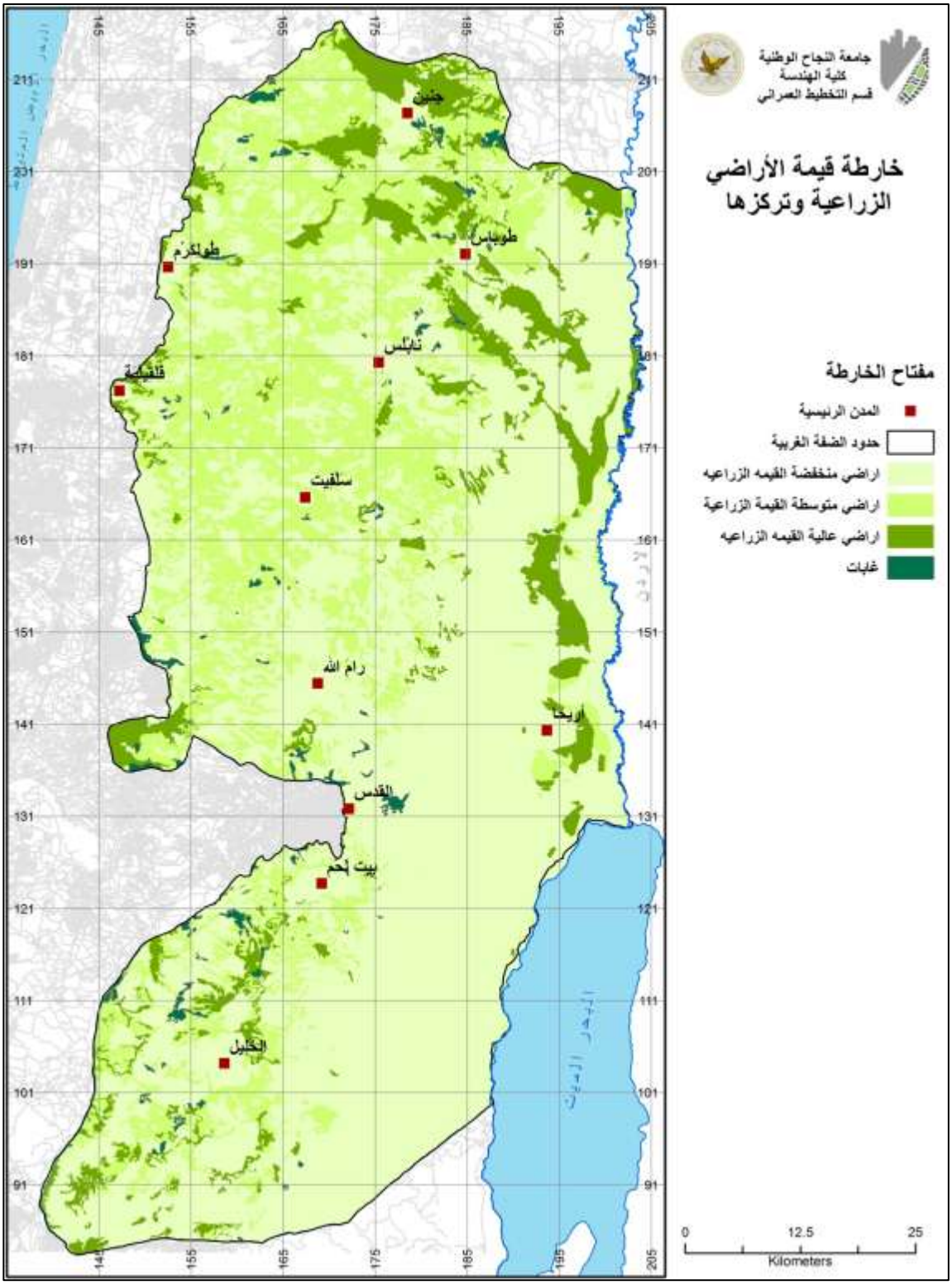

خارطة (5-2) : قيمة الاراضي الزراعية

5-7-1-3 مؤشر التعدي على المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي

كانت أعلى نسبة للتعدي على المحميات موجودة في مناطق جنوب الضفة الغربية في محافظة الخليل بنسبة 36% ومحافظة بيت لحم بنسبة 14% كما يظهر الشكل (5-4) .

الشكل (5-5): نسبة التعدي على المحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي في الضفة الغربية

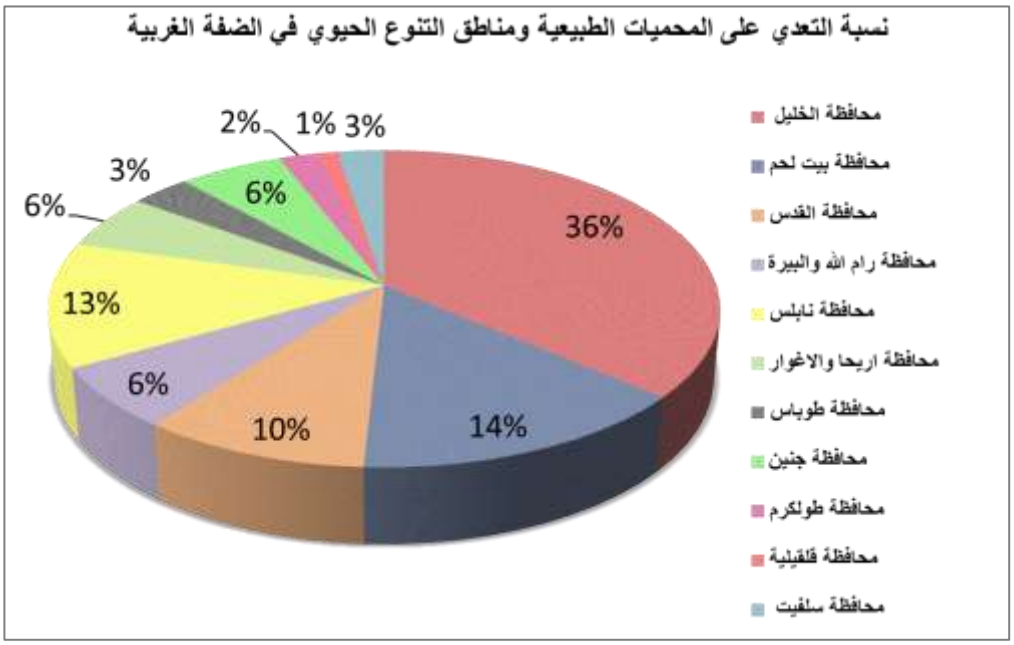

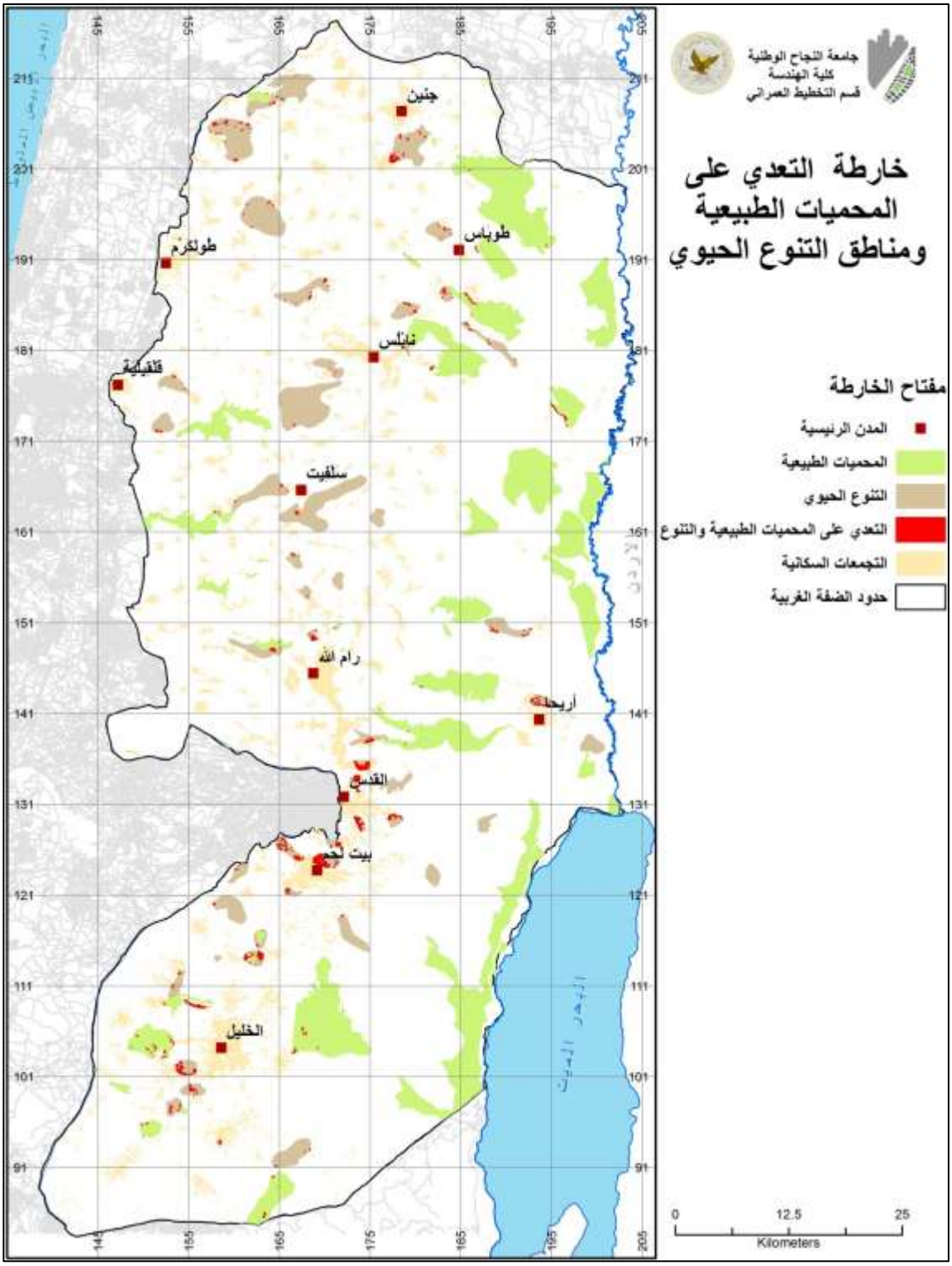

خارطة (5-3) : التعدي على المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي

5-7-1-4 مؤشر معدل الأمطار السنوي

تعتبر الأمطار المصدر الرئيسي والاساسي للمياه في الضفة الغربية ويتميز سقوط الامطار بالتذبذب الواضح من عام الى اخر , وتتغير كميات الامطار الساقطة فوق مناطق الضفة الغربية تبعاً للتغير الطبوغرافي والمكاني , حيث تقل كميات الامطار بوجه عام كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب ومن الغرب الى الشرق , حتى قمم الجبال . ثم يتناقص تدريجياً باتجاه غور الاردن والبحر الميت, ويعود السبب بذلك لوقوع تلك المناطق في منطقة ظل المطر .

تزيد كميات الامطار في المناطق المرتفعة من الضفة الغربية عن معدل 600 ملم في السنة , وتقل عن هذا المعدل كلما قل ارتفاع المنطقة بالنسبة لسطح البحر , حيث تصل الى 100 ملم كأدنى مستوى لها في مناطق الاغوار والبحر الميت .

ويبين الشكل (4-6) توزيع الزمني للأمطار في الضفة الغربية منذ العام 1954 حتى 2006 .

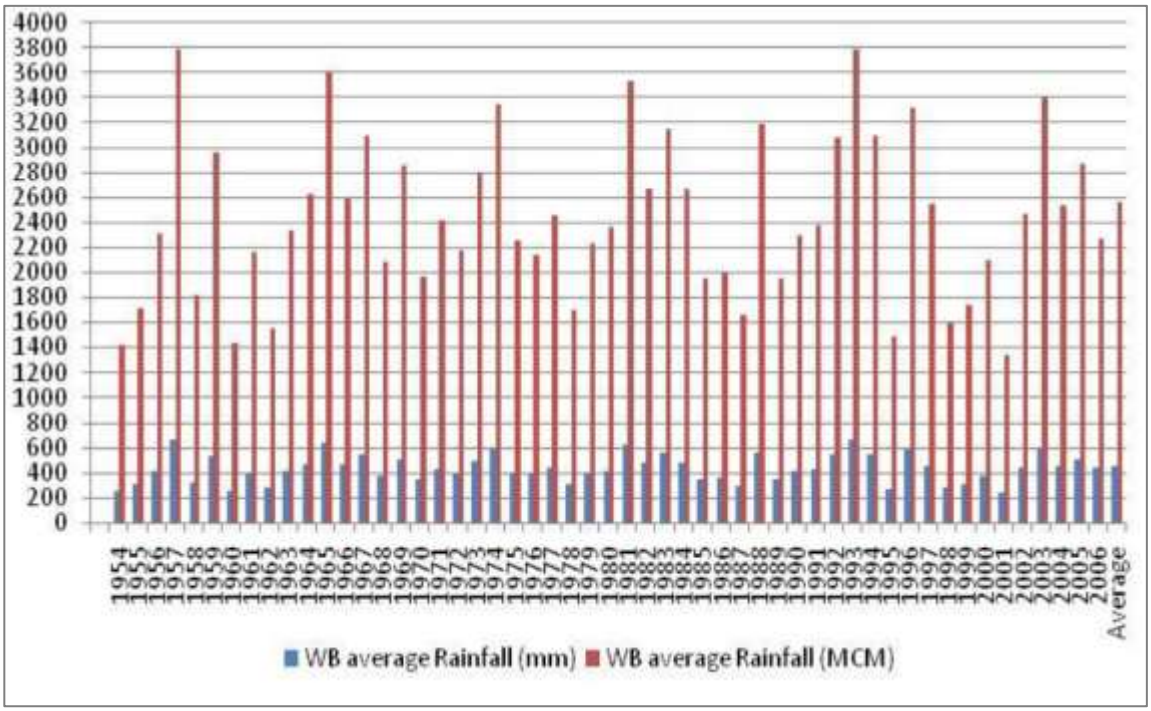

شكل (5-6) : التوزيع الزمني للامطار في الضفة الغربية منذ العام 1954-2006

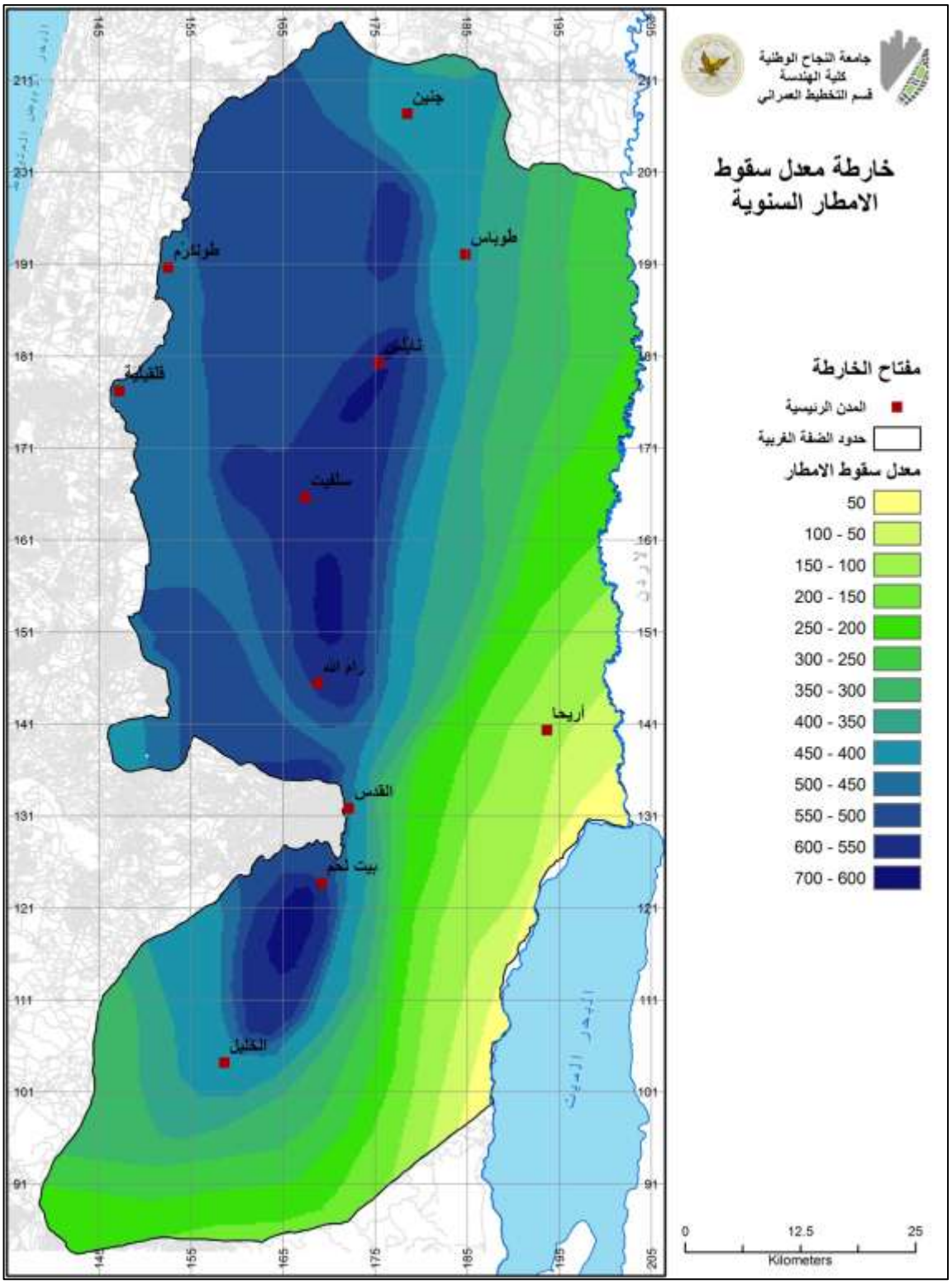

خارطة (5-4) : معدل سقوط الامطار السنوي

5-7-1-5 مؤشر معدل الحرارة السنوي

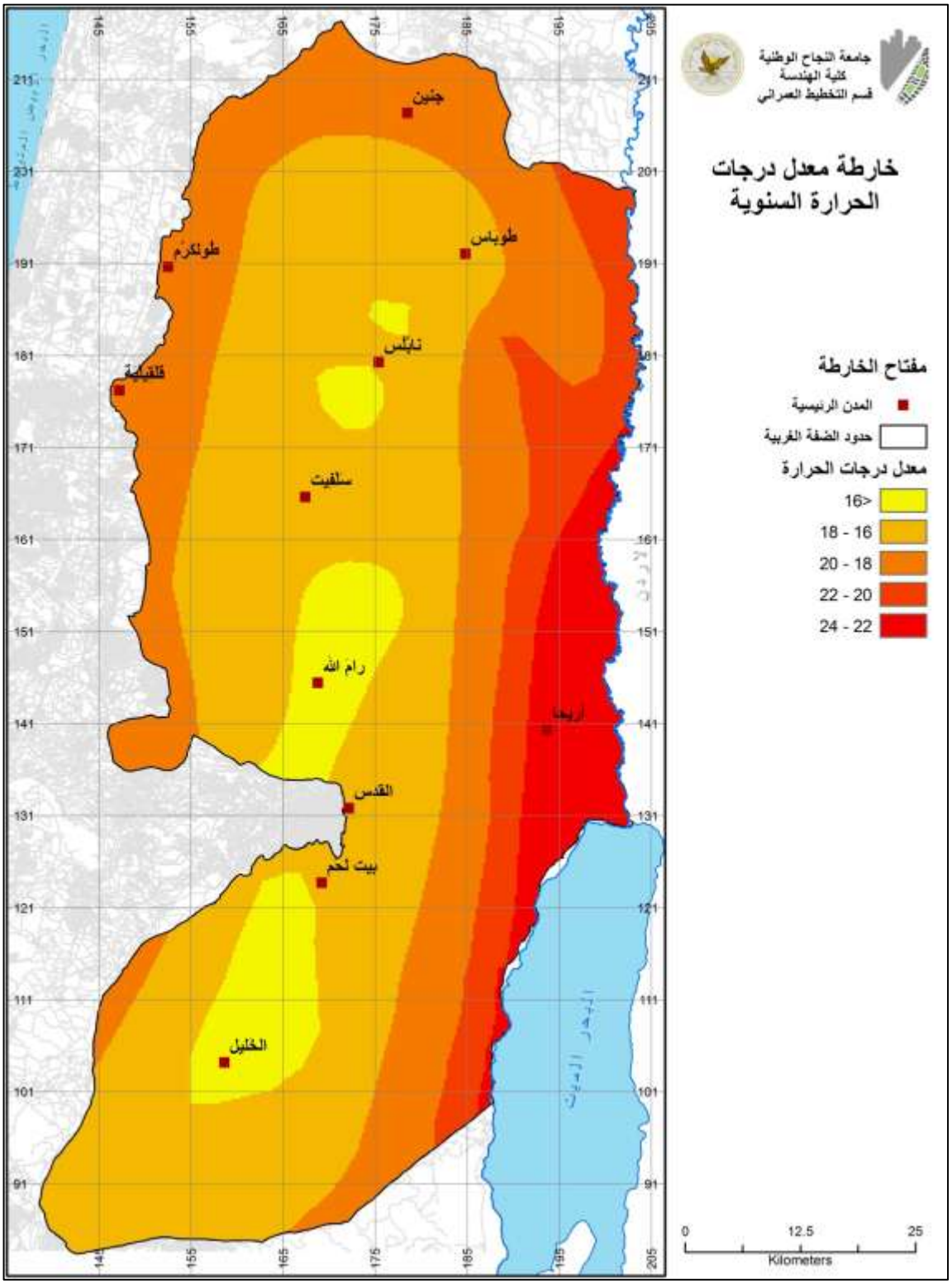

خارطة (5-5) : معدل درجات الحرارة السنوية

5-7-1-6 مؤشر معدل التبخر السنوي

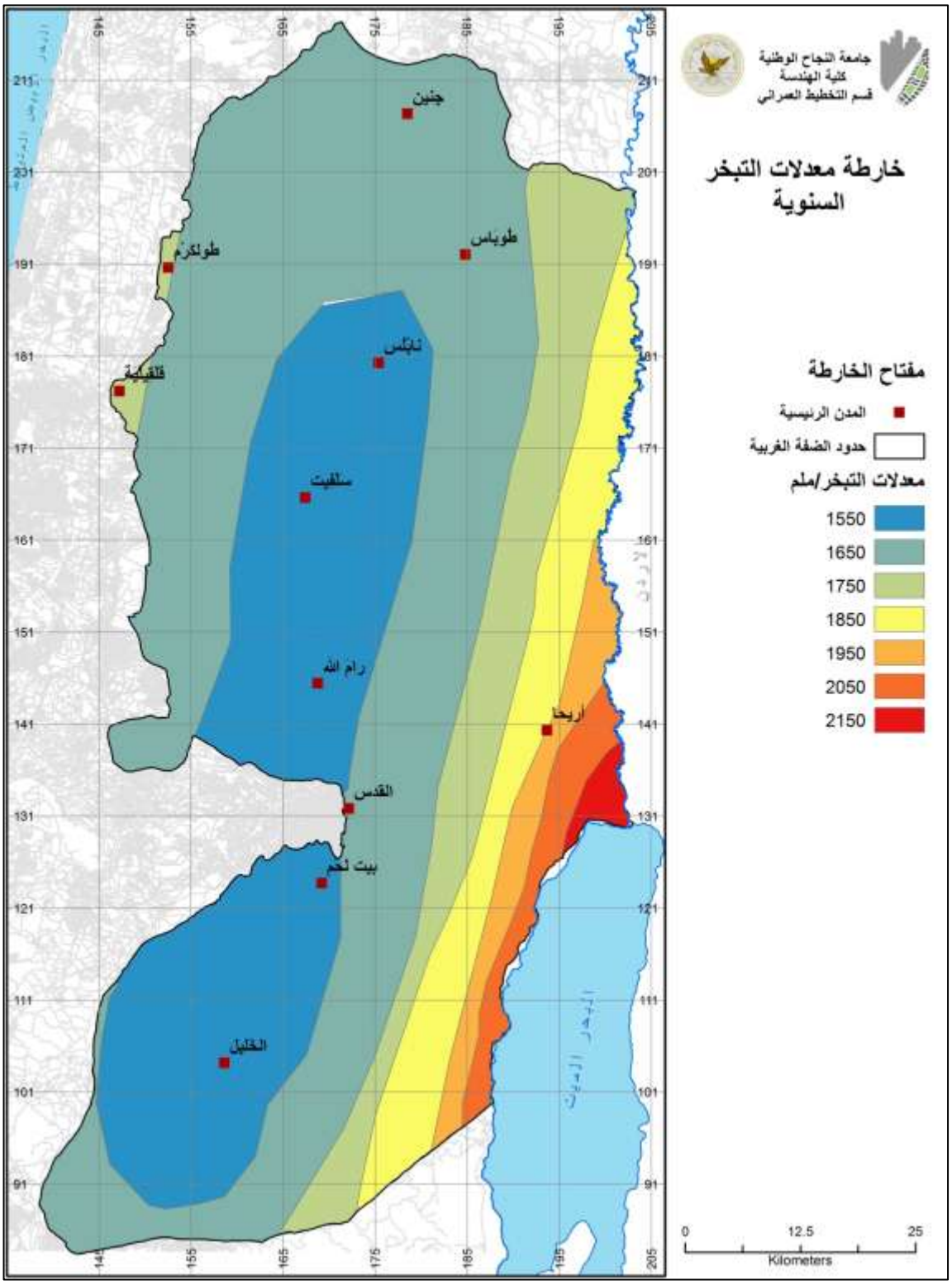

خارطة (5-6) : معدل التبخر السنوي

5-7-1-7 مؤشر كمية المياه من الأحواض المائية

هناك مصدران رئيسان للمياه في فلسطين هي المصادر السطحية والمصادر الجوفية , ويعتبر 80% من المياه المتاحة مأخوذة من المياه الجوفية , وتعتبر نسبة المياه المستخرجة من المياه الجوفية والسطحية مرتفعة نسبة الى المياه المتاحة في فلسطين , حيث بلغت هذه النسبة 79.7% للعام 2015 .

وتقع الضفة الغربية على ثلاث احواض مائية كالتالي :

1- الحوض الشمالي الشرقي

يقع هذا الحوض في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية , حيث يمتد جزء من مساحته داخل حدود فلسطين التاريخية , اما المساحة الواقعة ضمن حدود الضفة الغربية والتي تشكل 981.08 كيلو متر مربع تتحرك فيها المياه الجوفية باتجاه الشمال والشمال الشرقي ,و وتقدر كميات التغذية لهذا الحوض بحوالي 135-197 مليون متر مكعب كمعدل سنوي , وبلغت كمية المياه التي تم ضخها من هذا الحوض 21.7 مليون متر مكعب عام 2016 . ويبلغ عدد الابار الفلسطينية في هذا الحوض 87 بئر بمعدل استخراج حوالي 16 مليون متر مكعب سنويا كمعدل عام .

2- الحوض الغربي

يعد الحوض الغربي من أهم الاحواض المائية في الضفة الغربية ويتميز بإمتداده الواسع عبر اراضي فلسطين التاريخية , حيث يمتد من المرتفعات الجبلية للضفة الغربية شرقاً وحتى المناطق الساحلية غرباً. ومن السفوح الجنوبية لجبال الكرمل شمالاً الى داخل الحدود المصرية جنوباً. وتشكل المساحة الواقعة ضمن حدود الضفة الغربية منطقة التغذية الرئيسية للحوض الغربي والتي تقدر بحوالي 1767.39 كيلومتر مربع , وهي واقعة ضمن المنطقة ذات الامطار الغزيرة وتمد الحوض الغربي بما لا يقل عن 73% من مياه تغذية هذا الحوض , وتتجه حركة المياه الجوفية في هذا الحوض باتجاه الغرب والشمال الغربي , حيث تميل الطبقات الصخرية المكونة له في هذه الاتجاهات , وان كمات التغذية لهذا الحوض ضمن الحدود الجغرافة للضفة الغربية تصل الى

318–420 متر مكعب سنوياً, وتم ضخ حوالي 37.6 مليون متر مكعب فقط من هذا الحوض عام 2016 . يبلغ عدد الابار الفلسطينية في هذا الحوض 137 بئراً بمعدل استخراج 21 مليون متر مكعب بالسنة .

3- الحوض الشرقي

يقع هذا الحوض بمعظمه داخل الضفة الغربية من الجهة الشرقية وتبلغ مساحته 2900 كيلو متر مربع , ويقسم هذا الحوض طبوغرافياً الى ثلاثة اقسام رئيسية هي المرتفعات الجبلية والمنحدرات الشرقية وغور الاردن والبحر الميت , وتتميز المنطقة التي يغطيها الحوض بالانحدار الشديد حيث يتراوح الارتفاع من 900 متر فوق سطح البحر الى 396 متر تحت سطح البحر في منطقة غور الاردن . وتتميز مناطق هذا الحوض بقلة الامطار بشكل عام بينما يقع الجزء الغربي منه ضمن المناطق ذات الامطار الغزيرة (مرتفعات الضفة الغربية) التي تعتبر مصدر تغذية للمياه الجوفية في هذا الحوض والتي تقدر بحوالي 125–197 مليون متر مكب سنوياً كمعدل عام , وتميل الطبقات الصخرية المكونة لهذا الحوض بشكل عام باتجاه الشرق مما يحدد حركة المياه الجوفية في هذا الاتجاه . وبلغت كمية المياه التي تم ضخها من هذا الحوض 64.8 مليون متر مكعب عام 2016 .

وبلغ عدد الابار الفلسطينية في الحوض الشرقي 103 بئر بمعدل استخراج حوالي 25 مليون متر مكعب سنوياً .

يظهر الشكل (5-7) كمية المياه المستخرجة من الاحواض المائية حسب المحافظات في الضفة الغربية 2015

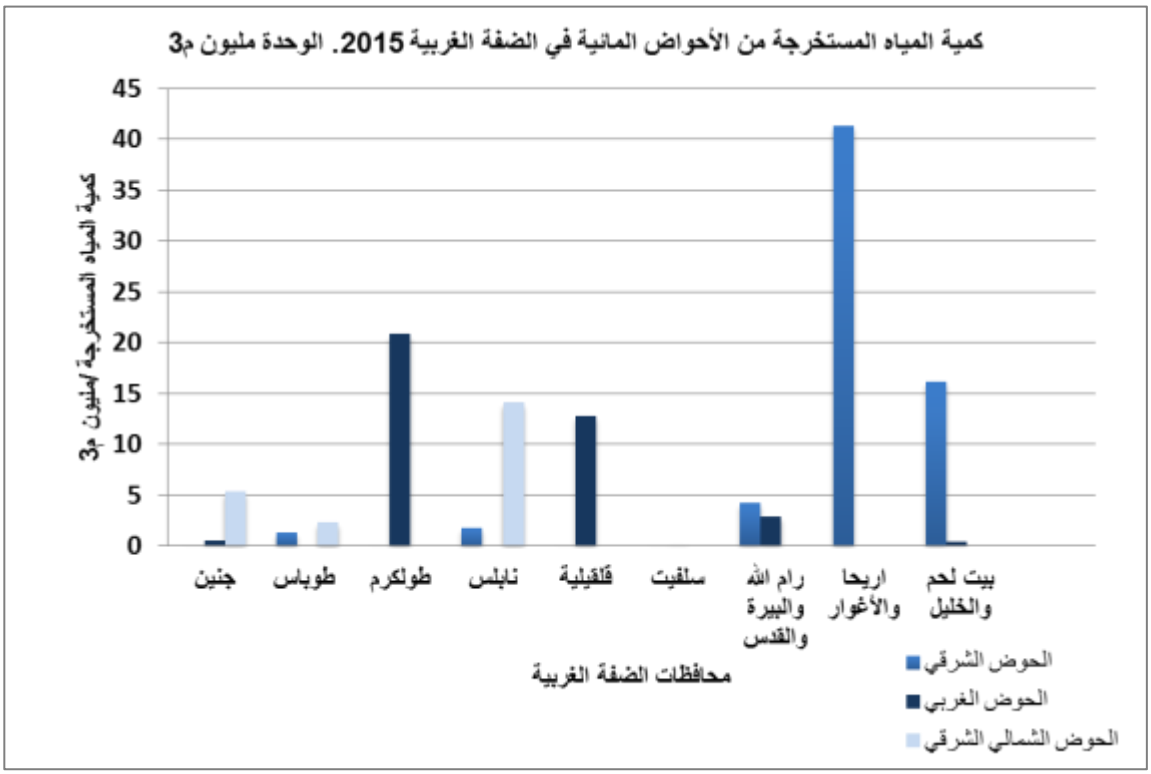

شكل (5-7) : كمية المياه المستخرجة من الاحواض المائية حسب المحافظات في الضفة الغربية 2015

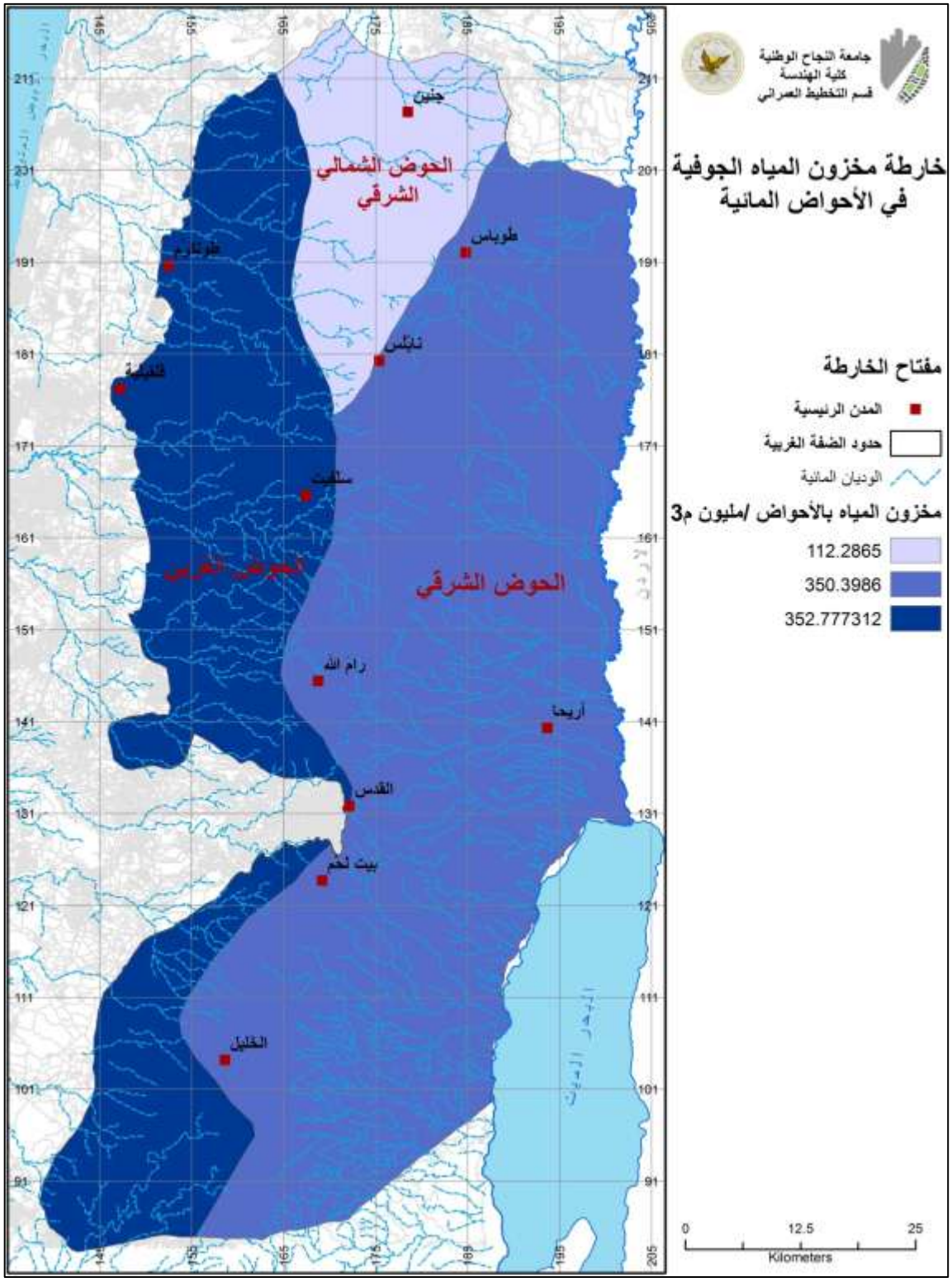

خارطة (5-7) : مخزون المياه في الاحواض المائية

5-7-4-8 مؤشر كمية المياه المستغلة من الابار والينابيع

تتجمع المياه الجوفية في الضفة الغربية في الابار الجوفية والينابيع , بحيث يتم استخراجها منها , حيث يوجد في الحوض الشمالي الشرقي 87 بئر بمعدل استخراج حوالي 16 مليون متر مكعب سنويا كمعدل عام, ويوجد في الحوض الغربي 137 بئراً بمعدل استخراج 21 مليون متر مكعب بالسنة , أما بالحوض الشرقي فيوجد 103 بئر بمعدل استخراج حوالي 25 مليون متر مكعب سنوياً .

ويوجد في الضفة الغربية حوالي 300 ينبوع تتفاوت فيما بينها في كمية المياه والحجم ونسبة العذوبة، وأغلب الينابيع الصالحة للاستعمال تقع في السفوح الشرقية .

يظهر الشكل (5-8) عدد الابار والينابيع حسب المحافظات , حيث يزيد عدد آبار المياه عن عدد ينابيع المياه في المحافظات القريبة من السهول والمناطق المنخفضة ، والتي لا يوجد فيها ينابيع مياه ، والمحافظات هي جنين ،وأريحا والأغوار، ثم طولكرم قلقيلية (لا يوجد فيها ينابيع).

ويقل عدد آبار المياه عن عدد ينابيع المياه في المحافظات التي يسود فيها المظهر الجبلي أكثر ، وهي طوباس، ورام الله والبيرة، وبيت لحم ، والخليل.

و يظهر أيضاً توزيع أبار المياه ،أنها تتركز على شمال الحوضين الشمالي الشرقي، والغربي ، لاسيما المناطق القريبة من سهل مرج بن عامر، والسهل الساحلي الفلسطيني ، إضافة إلى المناطق الشمالية الشرقية من الحوض الشرقي ، وهي المناطق التي يكون فيها حفرا لآبار أسهل ، ويشكل هذا الأمر ضغطاً على الضخ المائي منها.

كما ويظهر الشكل (5-9) والجدول (5-2) كمية المياه التي يتم ضخها من الابار حسب المحافظات , ويظهر الشكل (5-10) كمية المياه التي يتم ضخها من الينابيع .

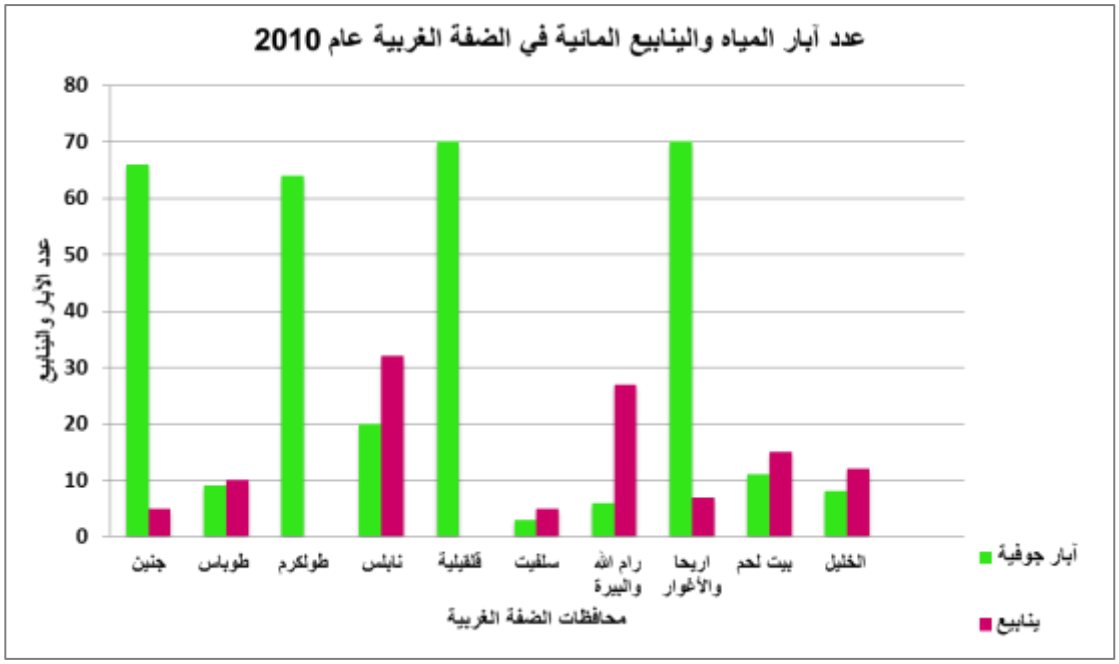

الشكل (5–8) : عدد الابار والينابيع في الضفة الغربية حسب المحافظة 2010

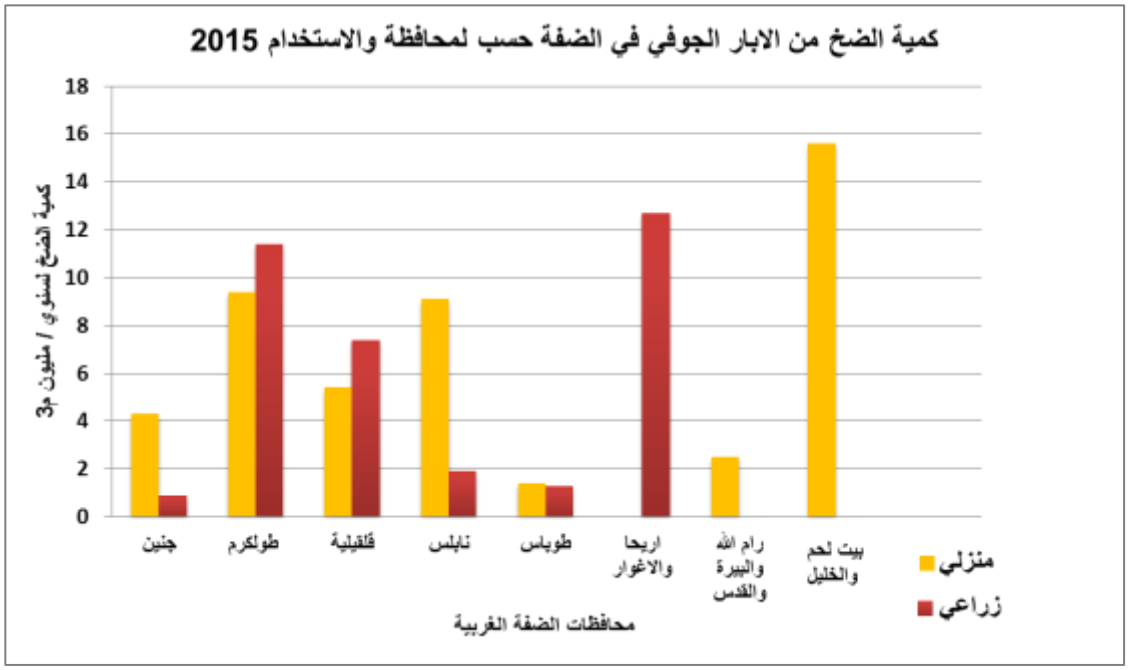

الشكل (5–9) : كمية المياه التي يتم ضخها من الابار الجوفية حسب المحافظة في الضفة الغربية 2015

جدول (5–2) : كمية الضخ من الابار الجوفية حسب المحافظة ونوع الاستخدام 2015

المصدر : احصاءات المياه بفلسطين 2015 , جهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

كمية الضخ من الآبار الجوفية في فلسطين حسب المحافظة ونوع الاستخدام[1]، 2015

الوحدة: مليون م^3

المحافظة[2]	نوع الاستخدام		
	منزلي	زراعي[3]	المجموع[4]
فلسطين	**129.9**	**120.6**	**250.5**
الضفة الغربية	**47.7**	**35.6**	**83.3**
جنين	4.3	0.9	5.2
طوباس	1.4	1.3	2.7
طولكرم	9.4	11.4	20.8
نابلس	9.1	1.9	11.0
قلقيلية	5.4	7.4	12.8
رام الله والبيرة والقدس	2.5	-	2.5
أريحا والأغوار	-	12.7	12.7
بيت لحم والخليل	15.6	-	15.6

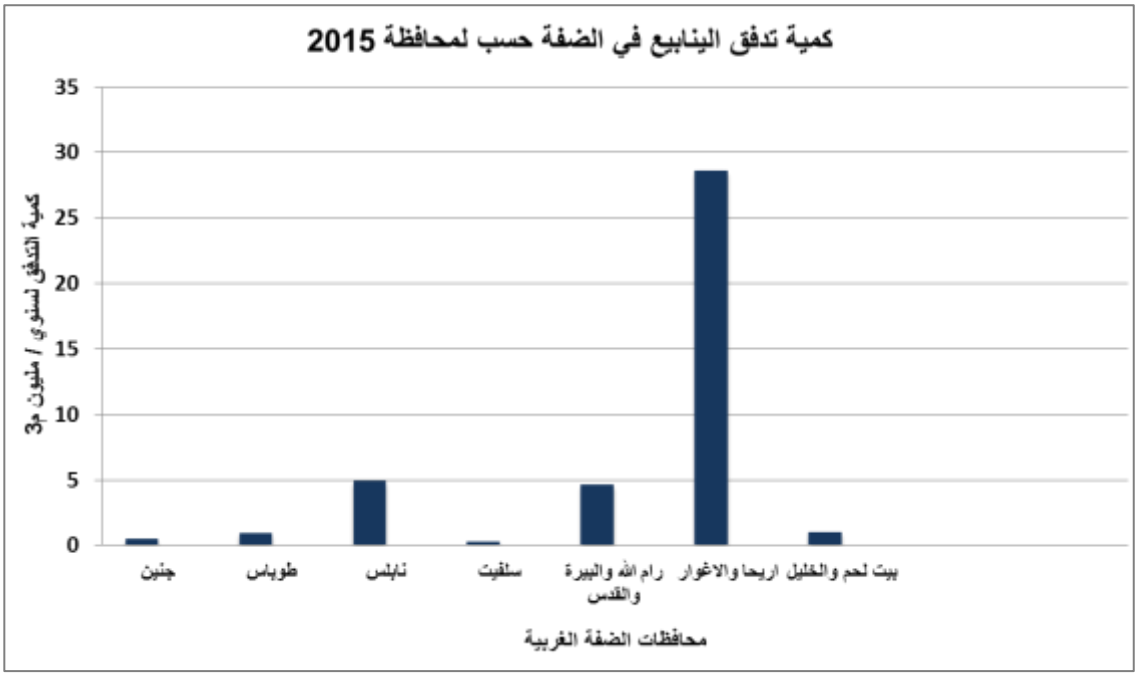

شكل (5–10) : كمية تدفق الينابيع في الضفة الغربية حسب المحافظة 2015

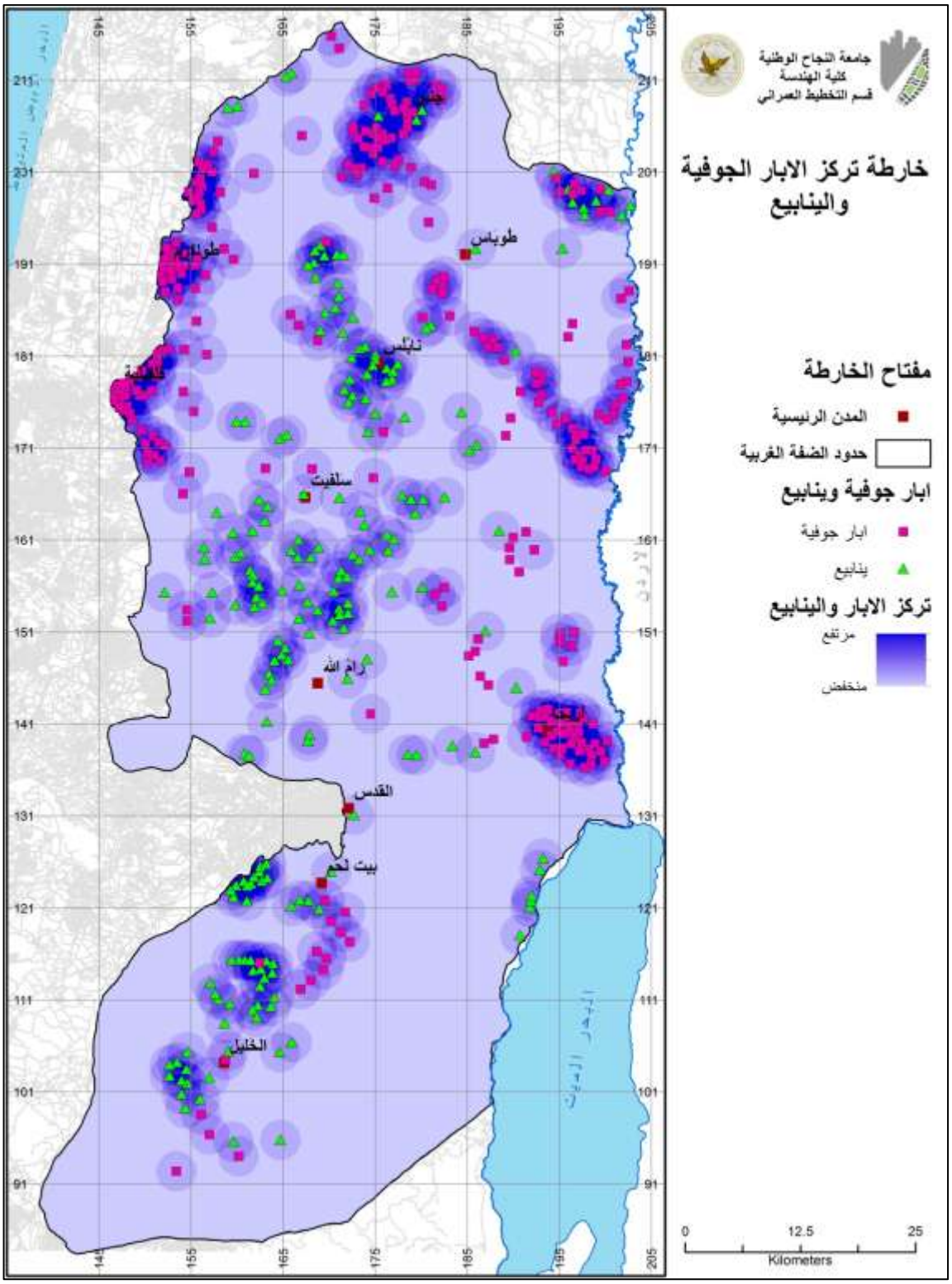

خارطة (5-8) الابار الجوفية والينابيع بالضفة الغربية

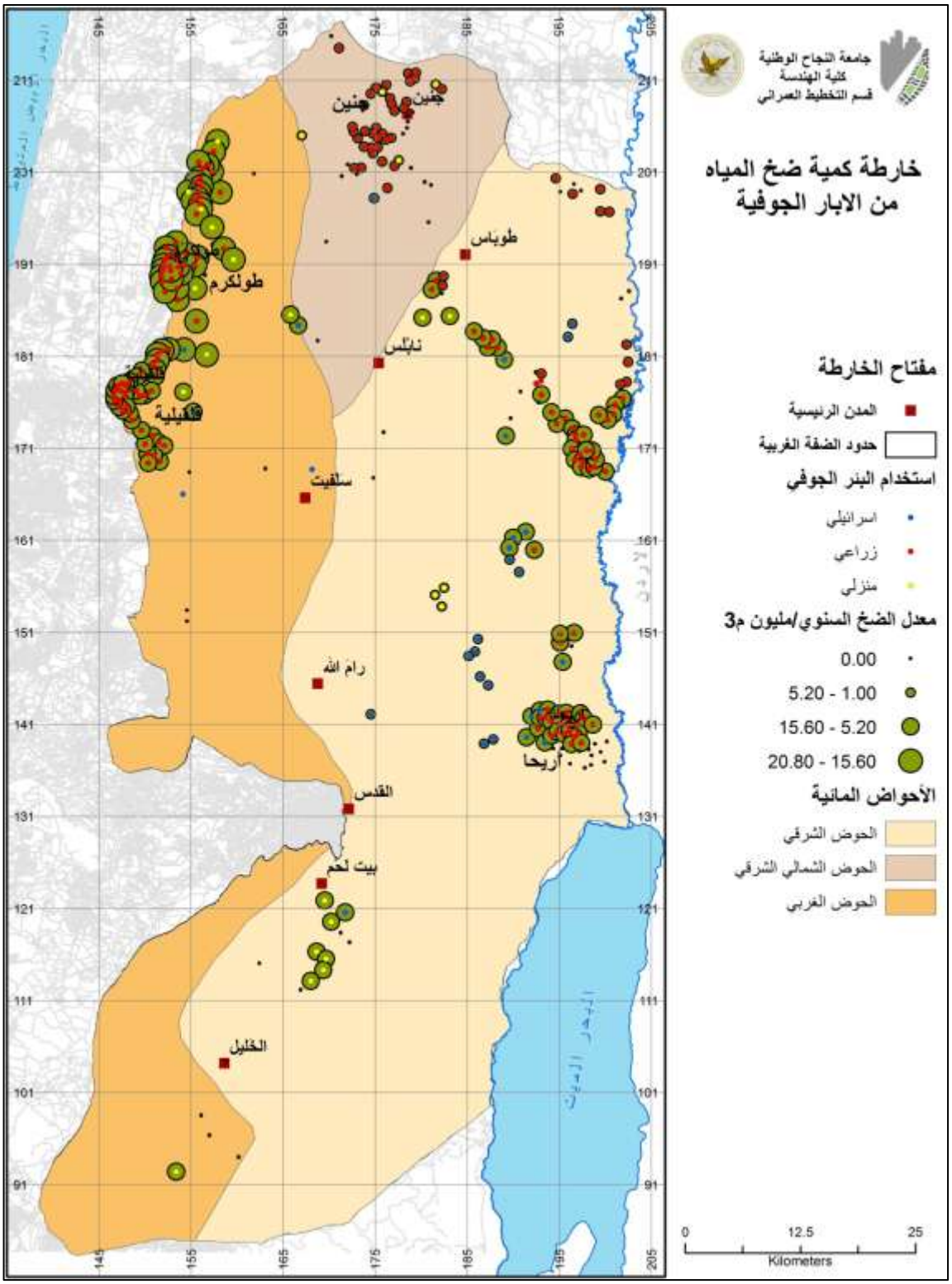

خارطة (5–9) كمية ضخ الماه من الابار الجوفية

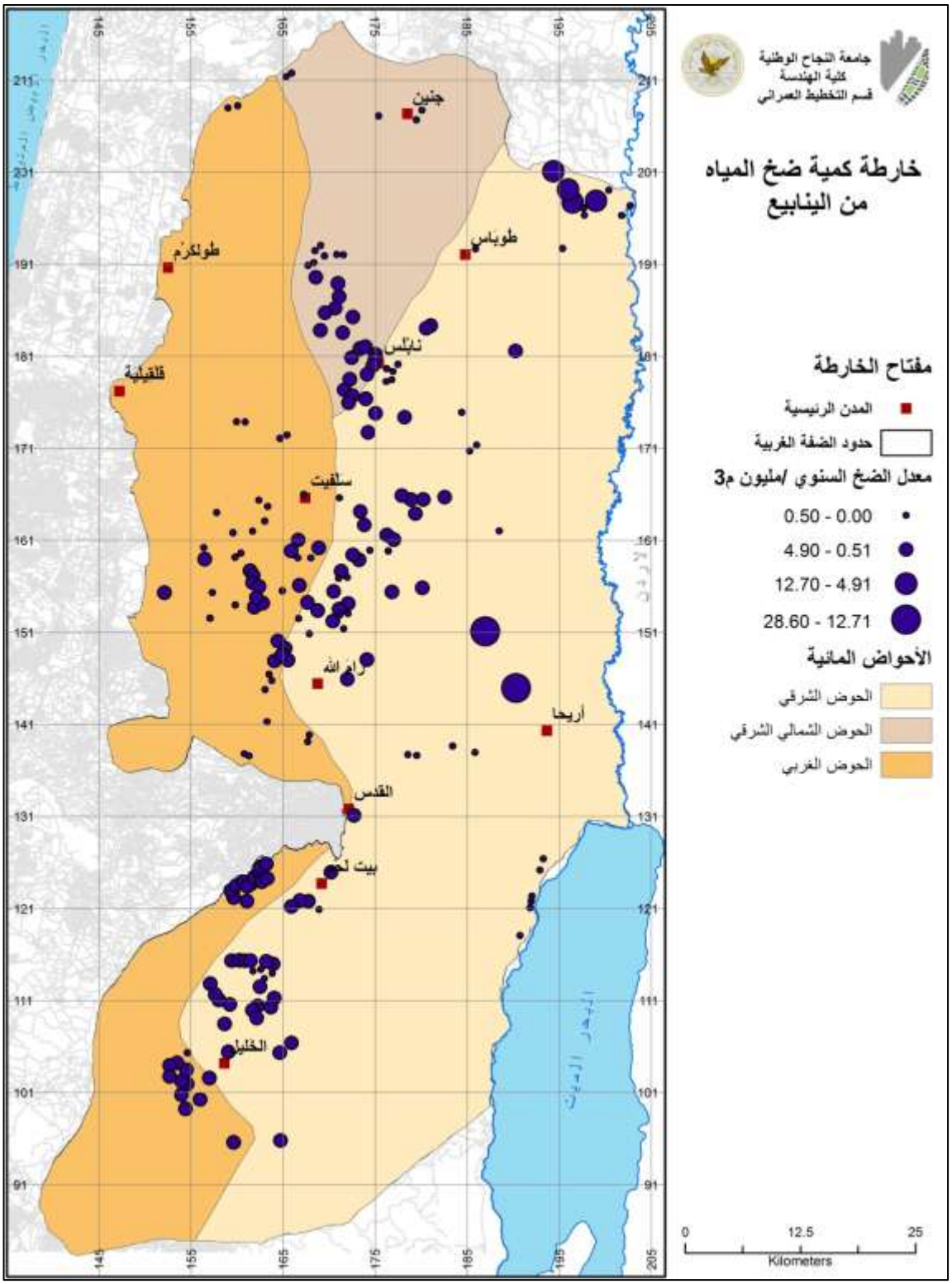

خارطة (5–10) كمية ضخ المياه من الينابيع

5-7-4-9 مؤشر الزلزالية

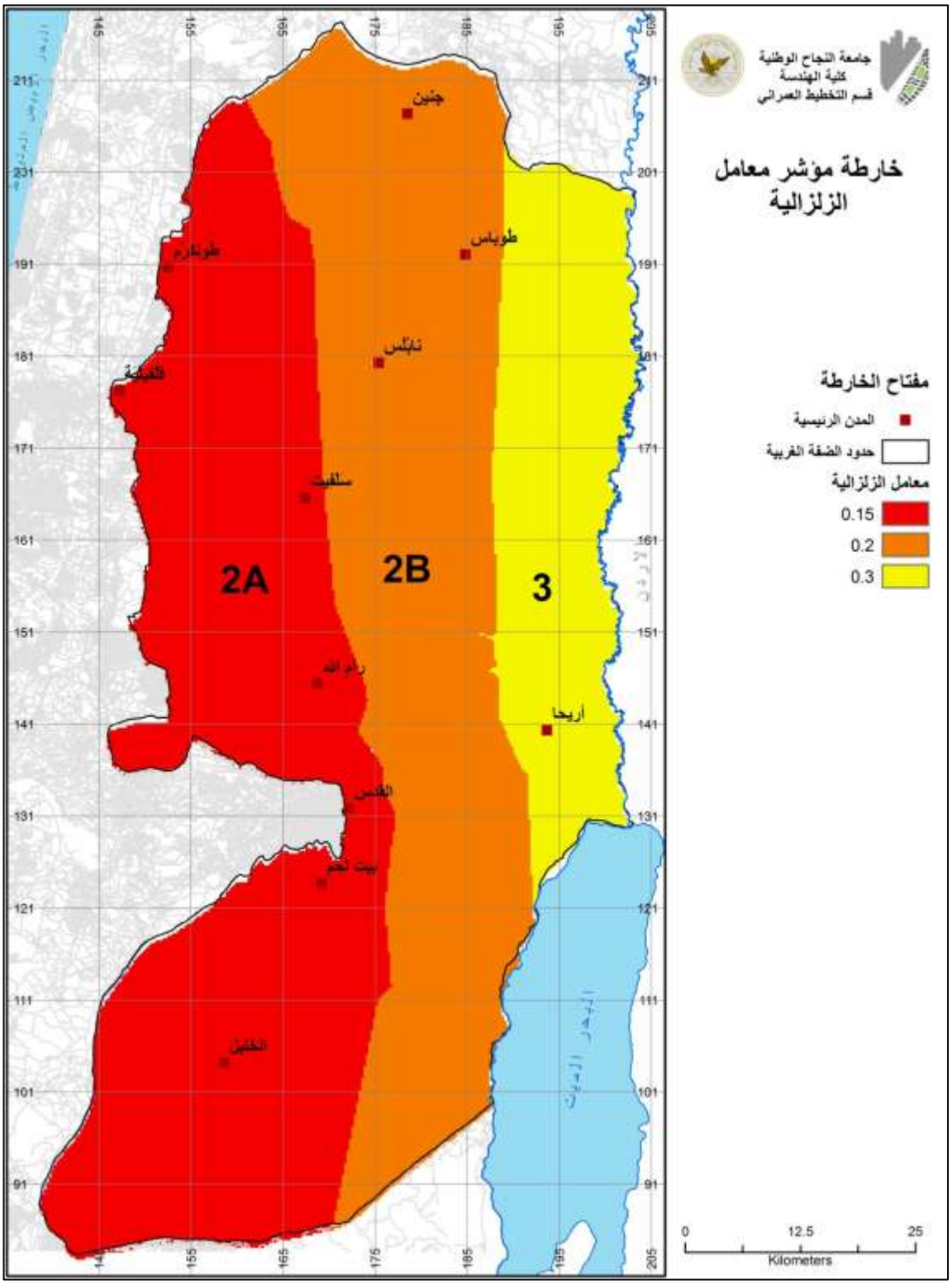

خارطة (5-11) مؤشر الزلزالية بالضفة الغربية

5-7-1-10 إقليم البعد الطبيعي

بعد أن تم تحليل المؤشرات باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم تم التوصل الى اقاليم البعد الطبيعي , حيث كان هناك ثلاث اقاليم , تميز الاقلم الاول بقلة التعدي على المحميات وكثرة الاراضي الزراعية عالية القيمة وكذلك بكثرة المياه المزودة من الابار والينابيع وبقلة معدل تساقط الامطار ومعدل تبخر عالي . يظهر الجدول (4-3) قيمة المؤشرات للأقايم الطبيعية الثلاث .

جدول (5-3) : مؤشرات الأقاليم الطبيعية التنموية الثلاث

البعد الطبيعي					
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	الأقاليم		
			الاول	الثاني	الثالث
حماية المصادر الطبيعية	1. حماية الاراضي الزراعية والتنوع الحيوي	مؤشر الطبوغرافيا			
		مؤشر قيمة الاراضي الزراعية عالية القيمة	%44	%25	%37
		مؤشر نسبة التعدي على المحميات ومناطق التنوع	%6.1	%78	%13.3
	2. حماية مصادر المياه والمحافظة عليها	مؤشر معدل الامطار السنوي/ملم	247	507	558
		مؤشر معدل الحرارة السنوي	21	15	19
		مؤشر معدل التبخر السنوي	2000	1806	1895
		مؤشر كمية المياه المزودة من الاحواض المائية / مليون م3	44.9	10.4	12.2
		مؤشر كمية المياه المستلمة من الابار والينابيع وتوزيعها / مليون م3	44	7.9	10

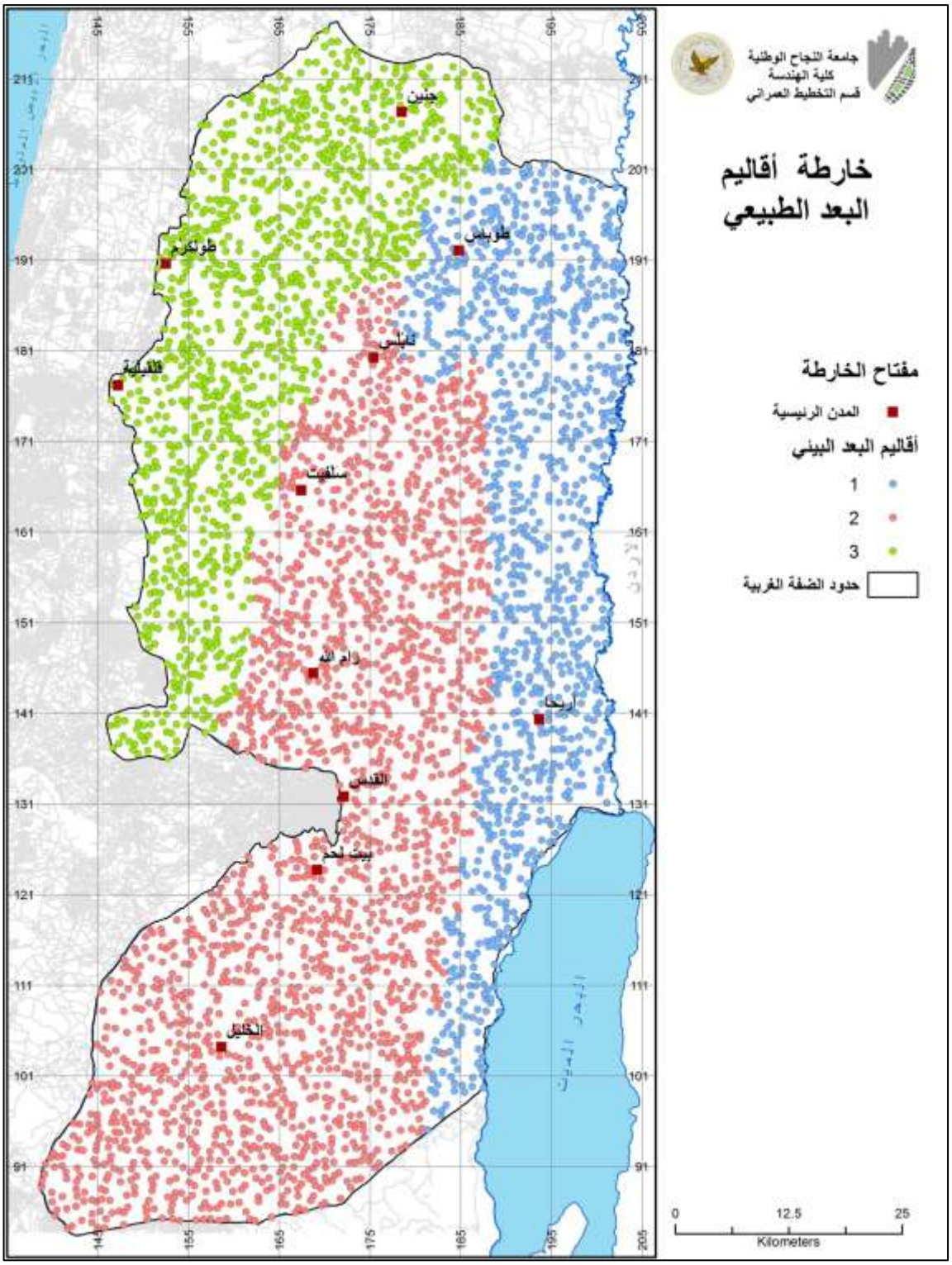

خارطة (5-12) : أقاليم البعد البيئي

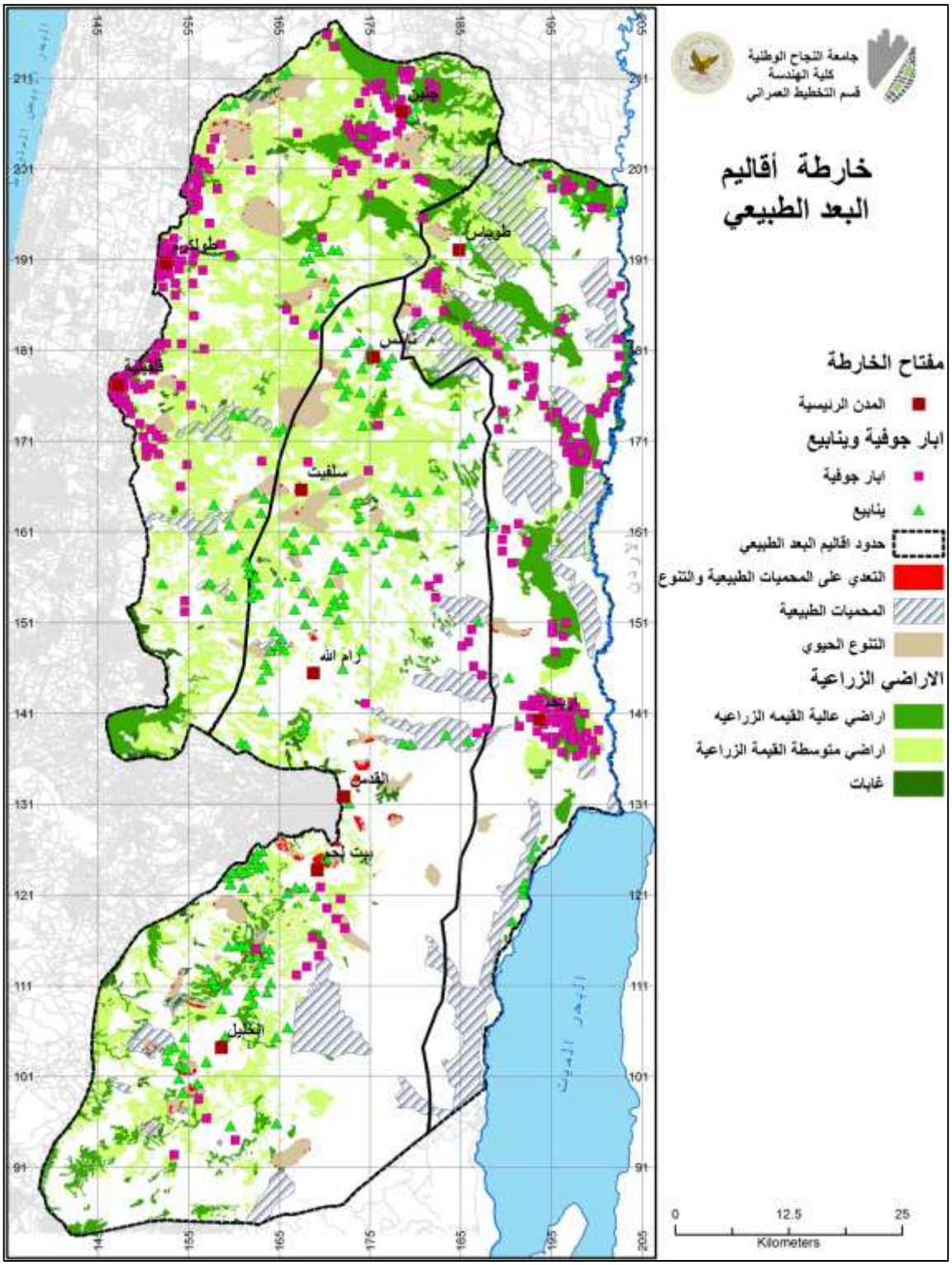

خارطة (5-13) : أقاليم البعد البيئي

5-7-2 البعد الاجتماعي

يبرز أهمية هذا البعد كبعد تنموي كونه يركز على تعزيز وتنمية الموارد الاجتماعية والسكانية , بحيث يعدف الى دعم الاستقرار الاجتماعي للسكان والمساواة في الفرص والنواحي الاجتماعية , وهذه من احد اهم الاهداف التنموية لخطة التنمية الفلسطينية 2014-2016 والتي تسعى الى تحقيقها , لما لها أثر كبير في تحقيق الازدهار والرخاء للسكان .

ويظهر الجدول (5-4) غاية واهداف ومؤشرات البعد الاجتماعي التي تم التركيز عليها في هذا البحث .

جدول (5-4) : مؤشرات البعد الاجتماعي

البعد الإجتماعي																	
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	المحافظات														
			جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	سلفيت	اريحا والأغوار	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل
تنمية الموارد الاجتماعية والسكانية	1. دعم الاستقرار الاجتماعي	مؤشر صافي الهجرة الداخلية	-2326	- 161	- 430	729	- 1736	- 144	-3347	22250	-6417	1979	- 1067
		مؤشر البطالة بين الشباب	19.3	18.7	17	13.1	16	15.4	10.9	16.2	15.4	21.3	21.1
		متوسط انفاق الفرد الشهري/دينار	172.2	153	187.2	157.1	214.9	157.1	153	230.1	260.2	157.6	138.2
		متوسط استهلاك الفرد الشهري/دينار	175.2	165.8	196.8	162.9	216.8	162.9	165.8	237.3	282.3	169.3	143.2
	2. المساواة في الفرص والنواحي الاجتماعية	مؤشر عدد التجمعات السكانية	80	21	35	34	64	20	14	75	44	45	92
		مؤشر عدد السكان	318,958	66,854	185,314	113,574	389,328	75,654	53,562	357,968	209,785	216,114	706,508
		مؤشر الكثافة السكانية	547	166	753	684	644	354	90	419	1236	337	731
		مؤشر مشاركة النساء بالقوى العاملة	19.7	20.8	19.1	22.7	19.4	15.5	14.5	18.8	6.6	22.2	17.4

5-7-2-1 مؤشر صافي الهجرة الداخلية

تشير البيانات والاحصاءات التي نفذت في الضفة الغربية أن نسبة الافراد الذين غيروا مكان إقامتهم داخل الاراضي الفلسطينية , وقد مثلت هذه النسبة 39.9% من مجمل المهاجرين هجرة داخلية, حين بلغت نسب الذين غيروا مكان إقامتهم داخل الاراضي الفلسطينية خلال الفترة 1996-2000 نحو 17.2 % من مجمل المهاجرين داخلياً .

أما فيما يتعلق بنسبة الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم داخل الضفة الغربية خلال السنوات 2000-2007 وفق بيانات تعداد عام 2007 فقد بلغت 5.3% من إجمالي سكان الضفة الغربية, وقد مثلت هذه النسبة 44.1% من مجمل المهاجرين هجرة داخلية.

وقد كان هناك بعض المحافظات تتميز عن سواها من المحافظات الاخرى في كونها جاذبة للمهاجرين اليها , في حين تعتبر محافظت اخرى طاردة للسكان , ومن البديهي أن يتوفر في المحافظات الجاذبة عوامل جذب تميزها عن غيرها من المحافظات بحيث تدفع المهاجرين هجرة داخلية للقدوم إليها , ومن اهم هذه العوامل توفر العمل او القرب منه, فقد جاءت محافظة رام الله والبيرة كأكثر محافظة جذباً للمهاجرين داخلياً من بين محافظات الضفة الغربية بسبب تركز المؤسسات الوطنية والأهلية وحتى الدولية وخاصة في مدينتي رام الله والبيرة . فقد بلغ صافي الهجرة الى المحافظة 7,461 فرداً , أي ما يعادل 3.7% من مجمل سكان المحافظة عام 1997 , مما زاد من حركة السكن والبناء وحجم الاستثمارات بمحافظة رام الله والبيرة , وكذلك محافظة قلقيلية بصافي هجرة 1,021 أي ما يعادل 1.5% من سكان المحافظة , وذلك لقرب مدينة قلقيلية من الحدود مع اسرائيل مما يجعلها اكثر جذباً للاستثمارات والأنشطة التجارية المتعلقة بالقادمين من داخل إسرائيل ,بالإضافة لتفضيلها للإقامة من قبل العمال الفلسطينين الذين يغادرون يومياً للعمل في اسرائيل والعودة منها مساء , ومن المحافظات التي كان صافي الهجرة الداخلية موجباً ايضاً محافظة بيت لحم ومحافظة نابلس .

أما فيما يتعلق في المحافظات الأقل جذباً (الأكثر طرداً) للمهاجرين داخلياً من بن محافظات الضفة الغربية تبرز محافظة القدس J2 , حيث بلغ صافي الهجرة الداخلية للمحافظة 7,796- فرداً , بنسبة 6,8% من اجمالي سكان المحافظة , وتعود الاسباب للاوضاع السياسية التي تعاني منها المحافظة , وتليها مباشرة محافظة سلفيت بصافي هجرة 1,134- فرداً بنسبة 2.6% من اجمالي سكان المحافظة .

يظهر الشكل (5-11) صافي الهجرة الداخلية في الضفة الغربية حسب المحافظات 1997

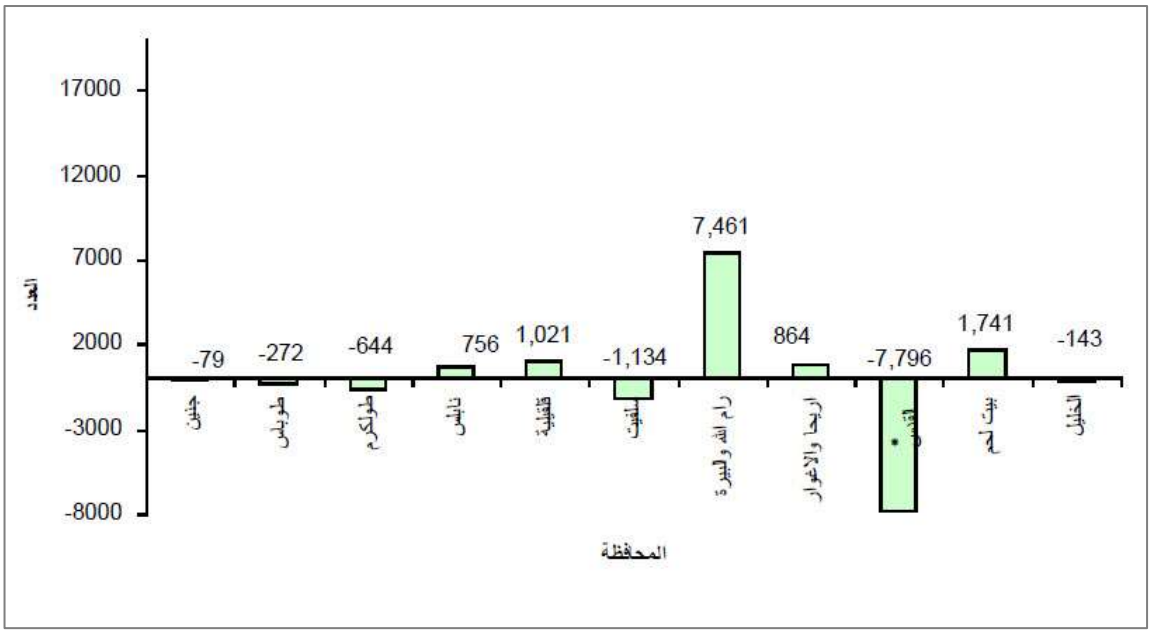

* محافظة القدس بإستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائي عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967

الشكل (5-11) : صافي الهجرة الداخلية في الضفة الغربية حسب المحافظات 1997

المصدر : الهجرة الداخلية 2009, جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

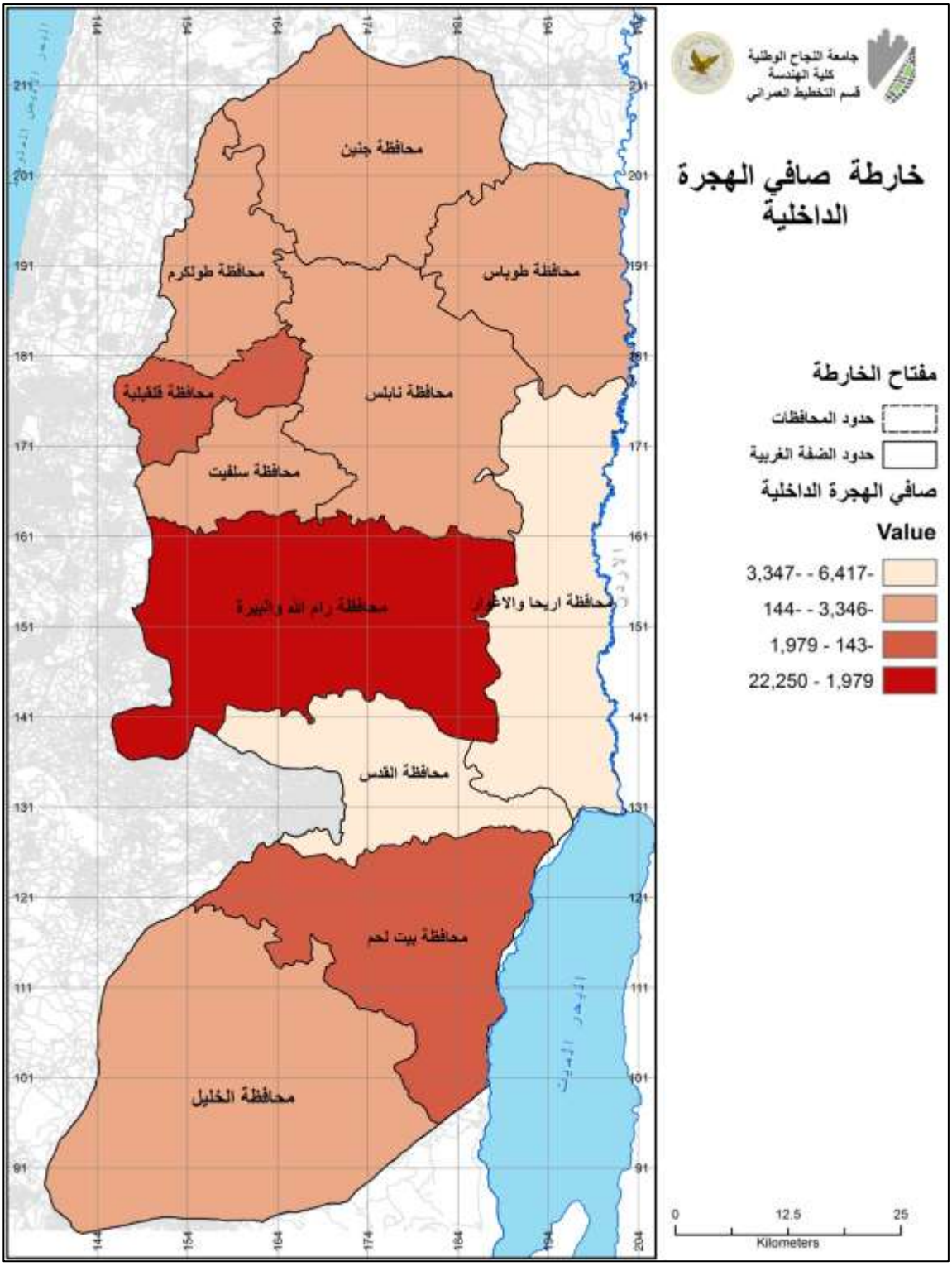

خارطة (5–14) : صافي الهجرة الداخلية

5-7-2-2 مؤشر البطالة بين الشباب

تحتل قضايا الشباب موقعاً مركزياً على رأس قائمة اولويات اهتمامات دولة فلسطين والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة فيها , حيث يعكس ذلك اعترافاً بأهمية القضايا المتعلقة بالشباب , ويعبر عن مدى تشابك قضاياهم مع مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد , ما يحتم ضرورة إيجاد نظام اجتماعي وسياسي اكثر كفاءة, وتوفير حياة أفضل وبيئة آمنة.

ولا يُنظر للشباب عموماً بإعتبارهم صناع المستقبل فحسب , بل يعد هذا القطاع فاعلاً اجتماعياً مؤثراً في الحاضر أيضاً . ويلاحظ ان الخطاب حول الشباب يتسم بالجمع بين التفاؤل والتخوف : التفاؤل إزاء المستقبل وإمكانيات التغيير الايجابية التي قد يحدثها الشباب , والتخوف من عبء المسؤولية تجاه مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

على صعيد معدل البطالة حسب المنطقة، فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ 17.3%، بواقع 15.0% بين الذكور، مقابل 26.7% بين الإناث. وقد تركز معدل البطالة بين الشباب، في الفئة العمرية 15-24 لكلا الجنسين؛ إذ بلغت 28.7%، بواقع 24.9% بين الذكور، مقابل 48.1% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

تشير بيانات مسح الشباب الفلسطيني 2015 الى أن نسبة الأسر التي يرأسها شباب (15-29) سنة تشكل 14% بواقع 13% في الضفة الغربية و17% في قطاع غزة .

وكانت اعلى نسب بطالة بين الشباب تتركز في محافظة الخليل وبيت لحم وجنين وطوباس .

البطالة بين الشباب

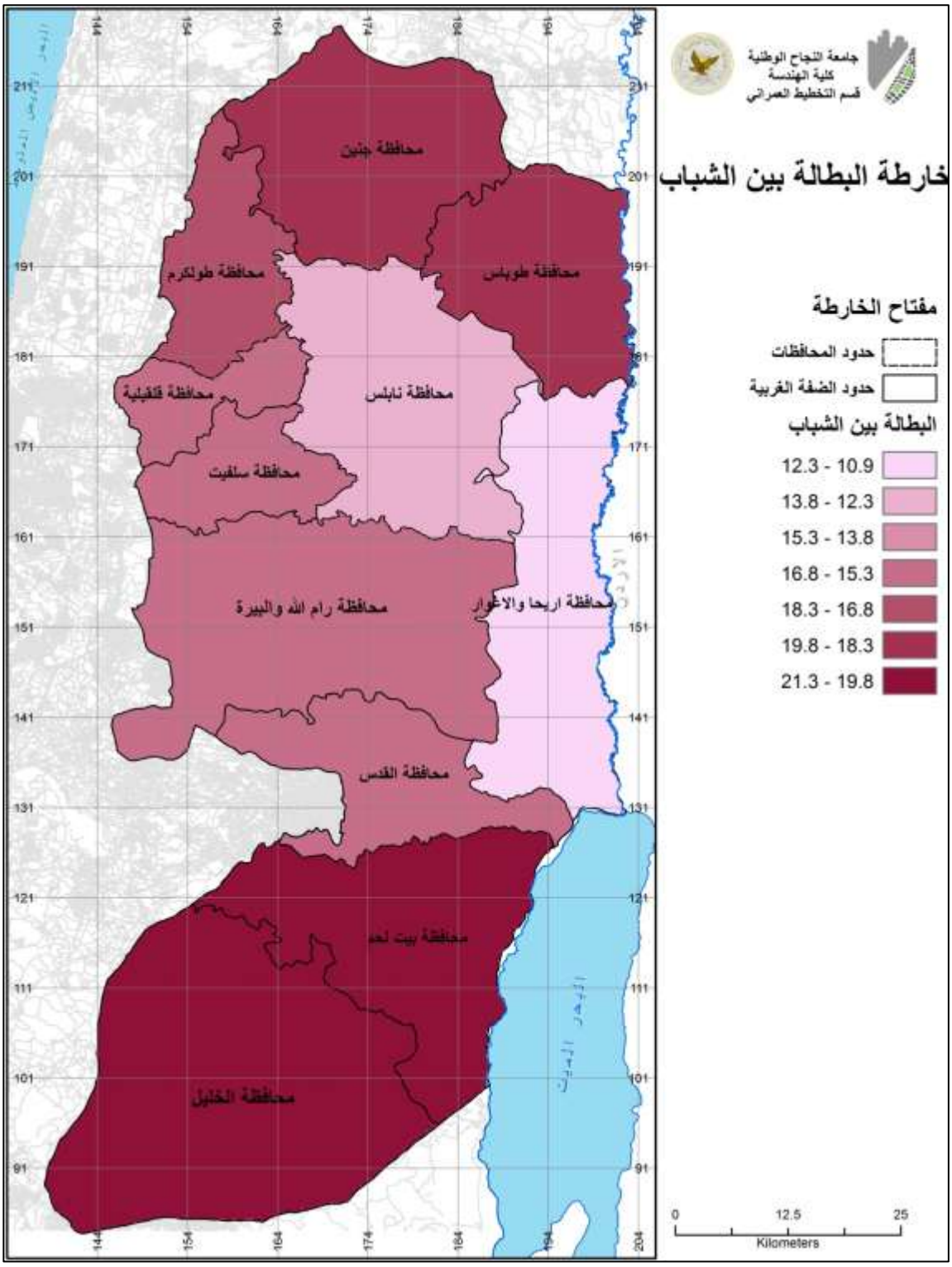

خارطة (5-15) : البطالة بين الشباب

5-7-2-3 مؤشر متوسط إنفاق الفرد الشهري

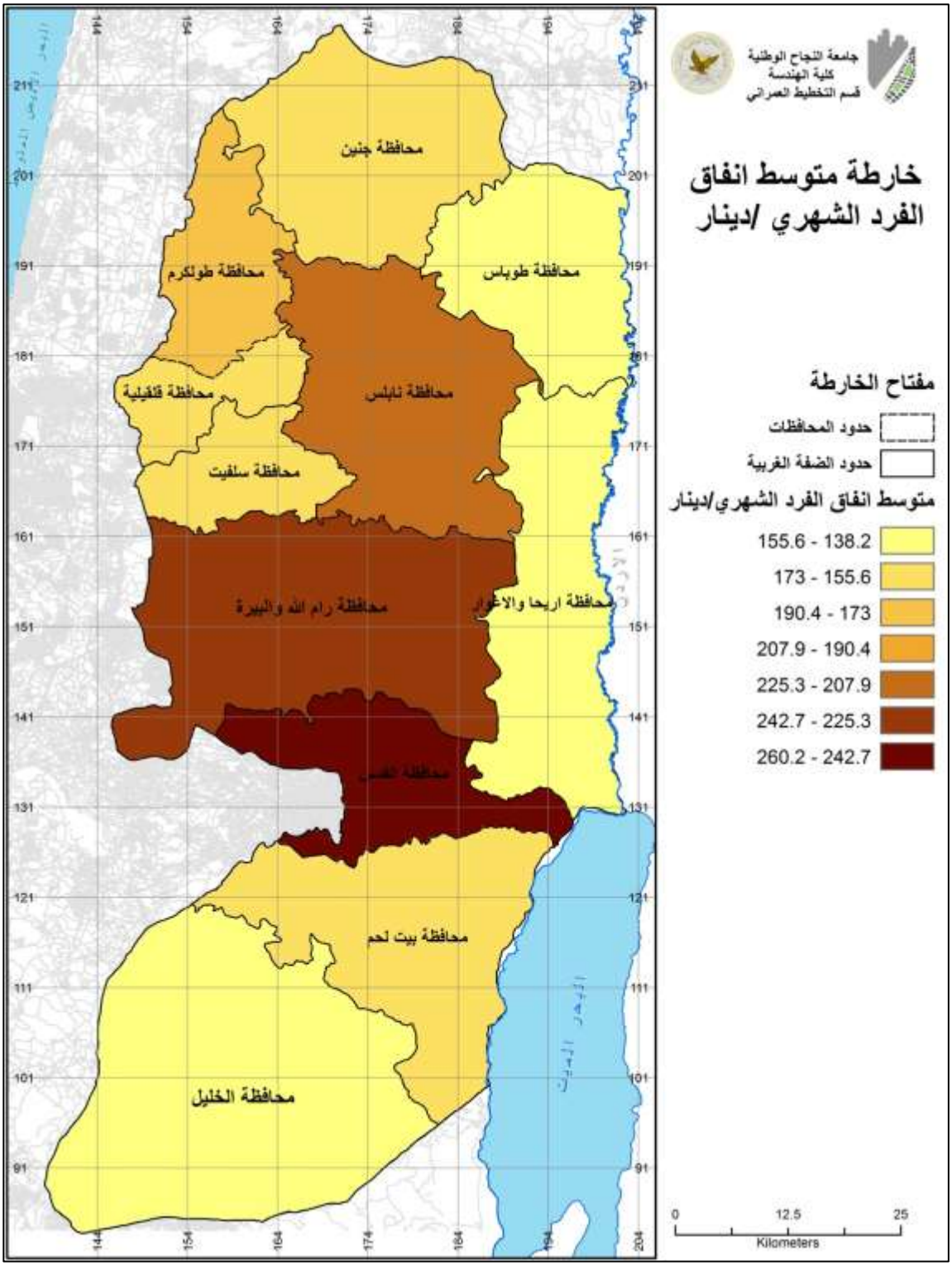

خارطة (5-16) متوسط انفاق الفرد الشهري

4-7-2-4 مؤشر متوسط استهلاك الفرد الشهري

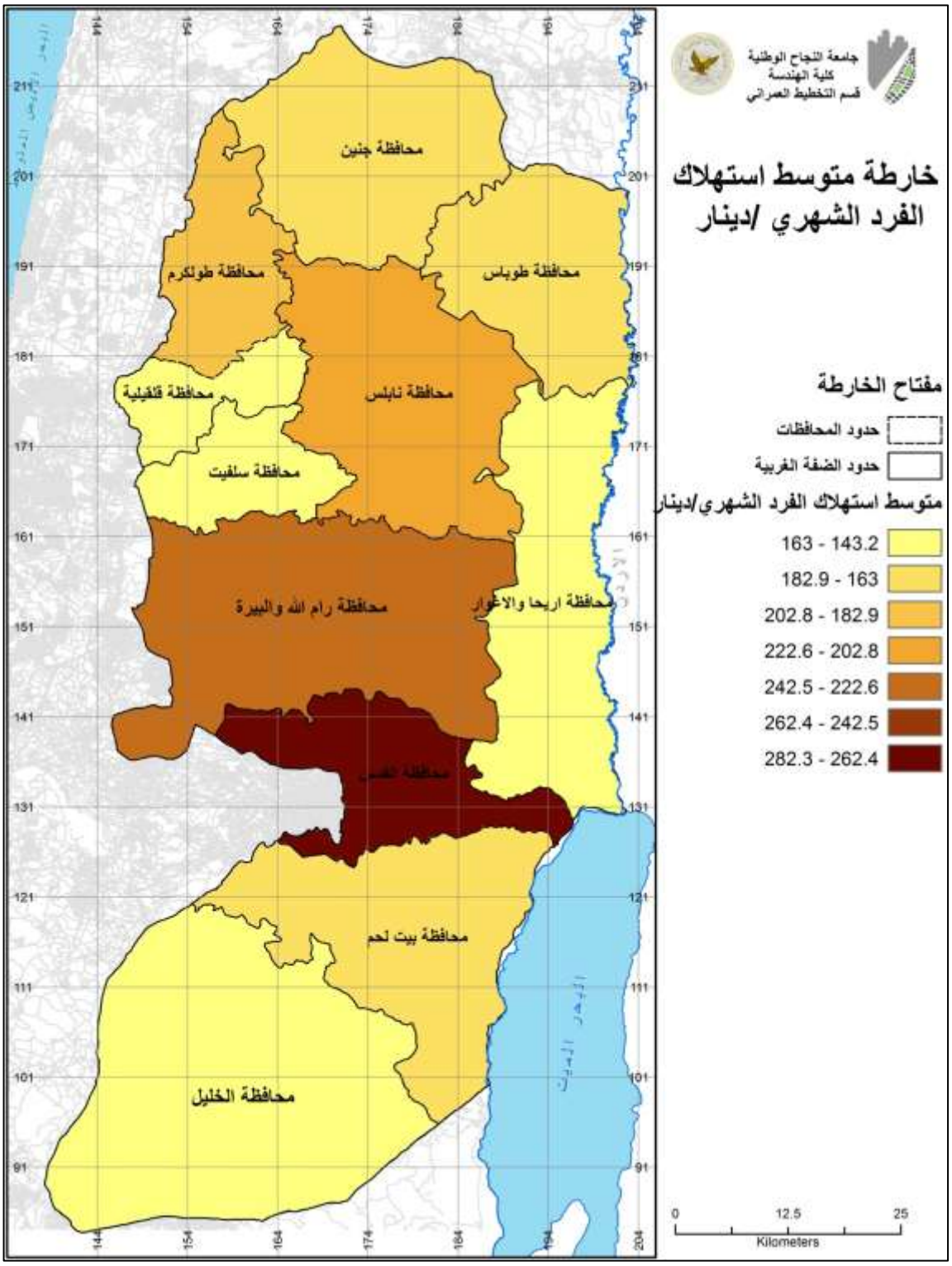

خارطة (5-17) متوسط استهلاك الفرد الشهري

5-7-2-5 مؤشر عدد التجمعات السكانية

تبلغ عدد التجمعات السكانية في الضفة الغربية 524 تجمع سكاني , تتنوع بين تجمعات حضرية وريفية وبدوية , بحيث تعتبر محافظة الخليل اكثر محافظة تضم تجمعات سكانية حضرية وريفية وبدوية , بحيث تعاني الكثير من التجمعات من مشكال متعلقة بتوفر الخدمات وغيرها بحيث بلغت عدد التجمعات 92 تجمع , يليها محافظة جنين بلغت 80 تجمع سكاني , وكانت اقل محافظات بها عدد تجمعات هي اريحا والاغوار بلغ عدد التجمعات 14 , ولكن هناك تجمعات بدوية فيها تعاني ايضاً من نقص الخدمات كما بمحافظة طوباس .

ويظهر الجدول (5-5) عدد التجمعات السكانية بالضفة الغربية حسب المحافظة

جدول (5-5) : عدد التجمعات السكانية بالضفة الغربية حسب المحافظة

المصدر : تعداد السكان في المحافظات 2010 , جهاز الغحصاء المركزي الفلسطيني

المحافظة	عدد التجمعات السكانية
جنين	80
طوباس	21
طولكرم	35
نابلس	64
قلقيلية	34
سلفيت	20
رام الله والبيرة	75
أريحا والأغوار	14
القدس	44
بيت لحم	45
الخليل	92
الضفة الغربية	**524**

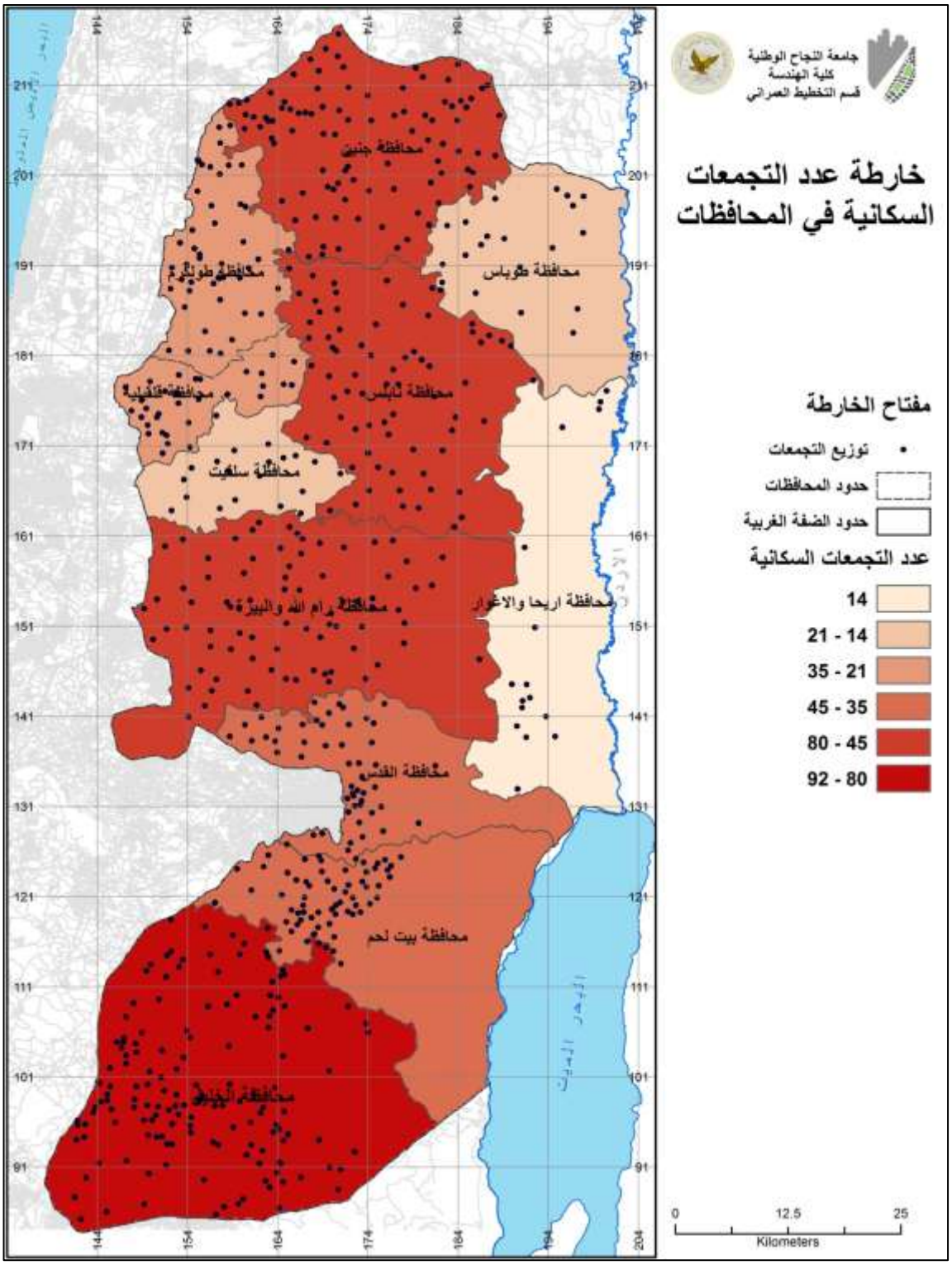

خارطة (5-18) التجمعات السكانية حسب المحافظات

5-7-2-6 مؤشر عدد السكان

بلغ عدد السكان المقدر في فلسطين عام 2016 حوالي 4.81 مليون نسمة موزعين الى 2.93 مليون نسمة في الضفة الغربية و 1.88 مليون نسمة في قطاع غزة .

أما على محافظات الضفة الغربية فقد كانت محافظة الخليل اعلى تركز سكاني حيث بلغ عدد السكان 729,194 الف نسمة يليها محافظة القدس بعدد سكان 426,533 نسمة ثم نابلس بعدد سكان 389,329 نسمة . بينما كانت أقل المحافظات تعداد سكاني هي محافظة أريحا والاغوار فقد بلغ عدد السكان 53,562 نسمة تليها محافظة سلفيت بعدد سكان 72,279 نسمة . ويظهر الجدول (5-6) تعداد السكان حسب المحافظات عام 2016

جدول (5-6) : عدد السكان في الضفة الغربية حسب المحافظة 2016

المصدر : كتاب فلسطين الاحصائي 2016 , جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

المحافظة	الجنس		
	كلا الجنسين	ذكور	الإناث
جنين	318,958	162,083	156,875
طوباس	66,854	33,973	32,881
طولكرم	185,314	94,170	91,144
نابلس	389,329	197,843	191,486
قلقيلية	113,574	57,714	55,860
سلفيت	72,279	36,730	35,549
رام الله والبيرة	357,969	181,907	176,062
أريحا والأغوار	53,562	27,218	26,344
القدس	426,533	216,748	209,785
بيت لحم	221,802	112,712	109,090
الخليل	729,194	370,544	358,644
الضفة الغربية	**2,935,368**	**1,491,645**	**1,443,723**

التركيب العمري والنوعي للسكان :

يظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينين في فلسطين انه مجتمع فتي , إذ قدرت نسبة الافراد في الفئة العمرية (0–14) سنة في فلسطين عام 2016 حوالي 39.2% من مجمل السكان بواقع 36.9% في الضفة الغربية و 42.8% في قطاع غزة .

كما قدرت نسبة الأفراد 65 فأكثر في منتصف عام 2016 في فلسطين 2.9% من مجمل السكان بواقع 3.2 5 في الضفة الغربية و 2.4 5 في قطاع غزة . ويظهر الشكل (5–12) الهرم السكاني بفلسطين لعام 2016 , والشكل (5–13) الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

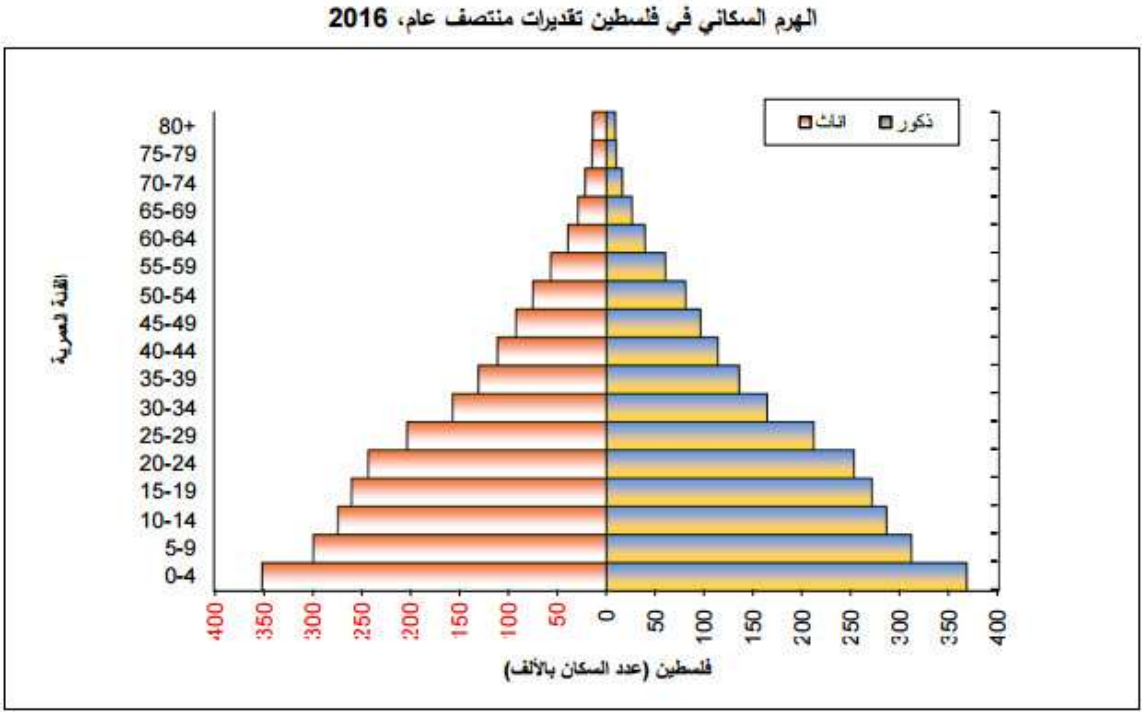

الشكل (5–12) : الهرم السكاني في فلسطين عام 2016

المصدر : كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2016 , جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

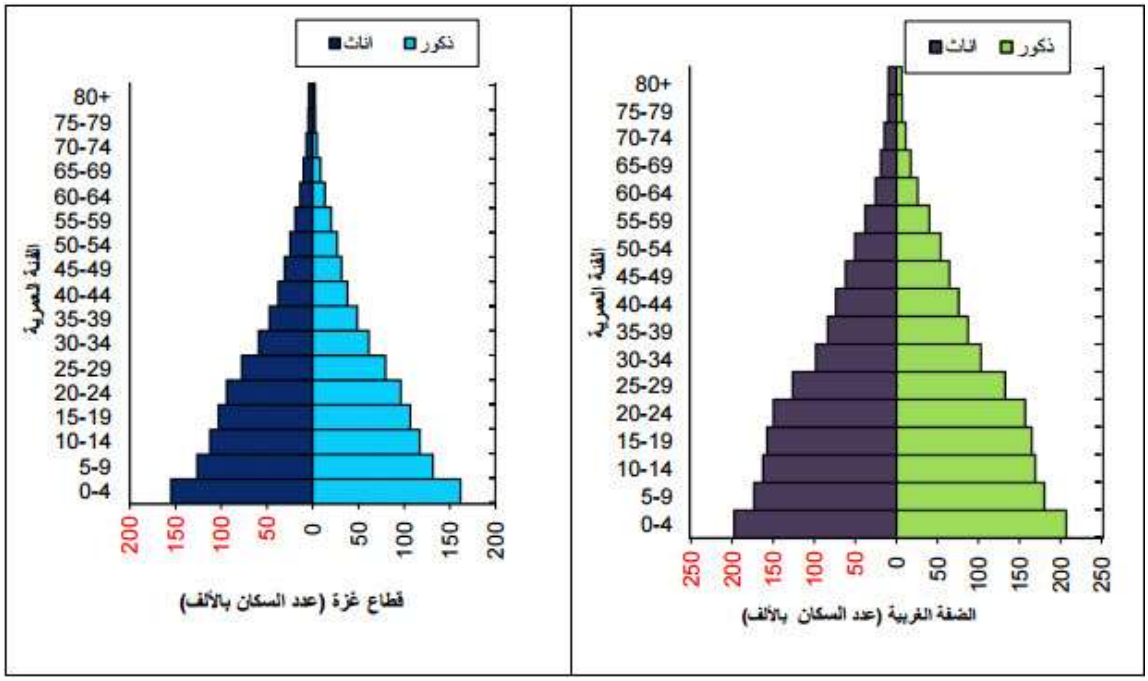

الشكل (5-13) : الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة 2016

المصدر : كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2016 , جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

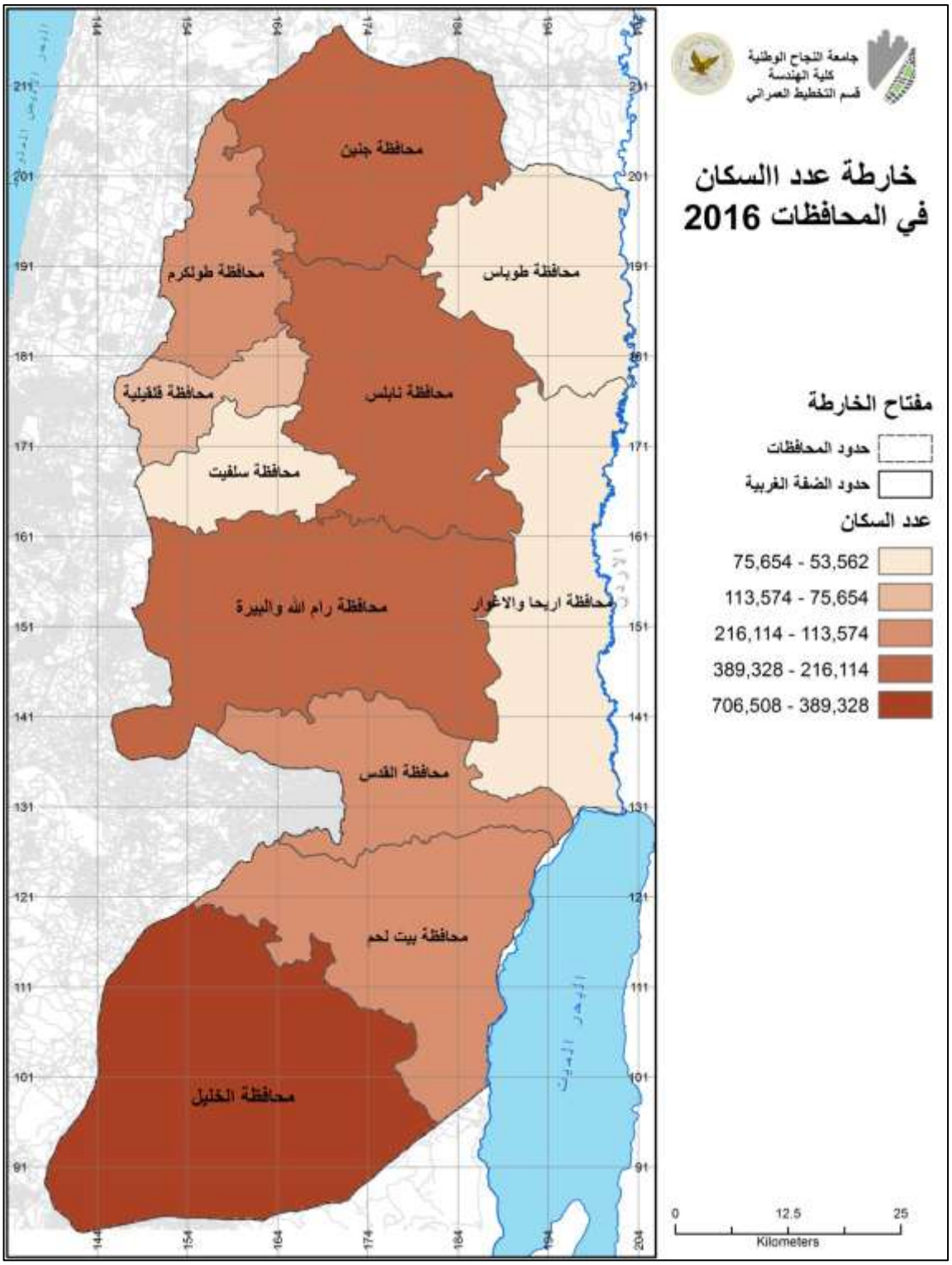

خارطة (5–19) عدد السكان في الضفة الغربية 2016

5-7-2-7 مؤشر الكثافة السكانية

الكثافة السكانية في فلسطين مرتفعة بشكل عام , حيث بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2016 نحو 800 فرداً/كم2 , بواقع 519 فرداً/كم2 في الضفة الغربية مقابل 5,154 فرداً/كم2 في قطاع غزة .

أما على صعيد محافظات الضفة الغربية فكانت أعلى كثافة سكانية في محافظة القدس حيث بلغت 1,236 فرداً/كم2 , تليها محافظة طولكرم حيث بلغت الكثافة السكانية فيها 753 فرداً/كم2 , اما أقل المحافظات كثافة سكانية فكانت محافظة أريحا والأغوار حيث بلغت 90 فرداً/كم2 ومحافظة طوباس حيث بلغت 166 فرداً/كم2 . ويظهر الجدول (5-7) توزيع الكثافات السكانية حسب المحافظات في الضفة الغربية .

جدول (5-7): توزيع الكثافة السكانية حسب المحافظات في الضفة الغربية 2016

المصدر : احصاء فلسطين السنوي 2016 , جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

المحافظة	الكثافة السكانية فرداً/كم2
جنين	547
طوباس	166
طولكرم	753
نابلس	644
قلقيلية	684
سلفيت	354
رام الله والبيرة	419
أريحا والأغوار	90
القدس	1,236
بيت لحم	337
الخليل	731
المجموع	**800**

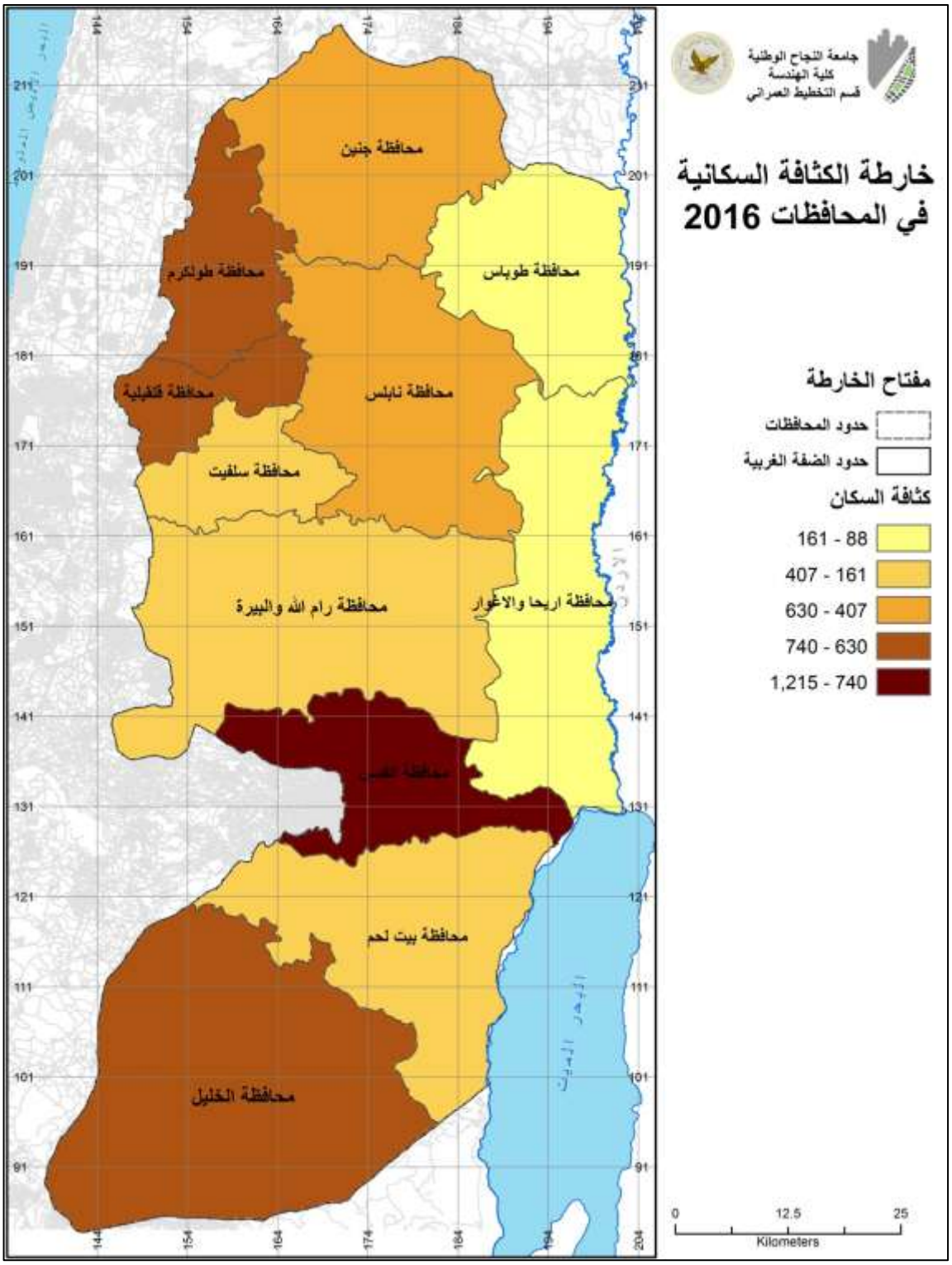

خارطة (5–20) الكثافة السكانية في الضفة الغربية 2016

5-7-2-8 مؤشر مشاركة المرأة بالقوى العاملة

تكمن خطورة قلة نسبة المشاركة ليس في تعطيل العملية التنموية فحسب، بل وفي انتهاك حق المرأة بالعمل، وفي تحديد خياراتها وقراراتها، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن مشاركة المرأة في القوى العاملة في البلدان النامية تساهم في رفع قدرة المجتمع على تحمّل الصدمات الاقتصادية، عدا عن إبقاء التفكك الاجتماعي في حدوده الدنيا.

في الحالة الفلسطينية، تزداد أهمية مشاركة المرأة بشكل مضاعف، ويعود ذلك إلى ضعف الاقتصاد الفلسطيني وارتباطه بدولة الاحتلال من جهة، وإلى نسبة البطالة المرتفعة في الضفة الغربية ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر، لا سيما أن هناك أسر تترأسها نساء ، وهذه الأسر هي الأكثر عرضة للفقر.

تأتي أهمية مشاركة المرأة في القوى العاملة لتوسعة خيارات المرأة الفلسطينية وقراراتها، وتأكيدًا على حقها في المشاركة الفاعلة في الاقتصاد، وبالتالي تنعكس تأثيراتها الإيجابية على المجتمع بشكل مباشر، وتقلل من الضغط المجتمعي والاقتصادي. وقد لا يواجه خروج المرأة من المنزل لحاجة اقتصادية إشكالية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، إذا نرى أن أكثر من نصف الفلسطينيين يعتبر أن خروج المرأة للعمل يجب أن يكون لحاجة اقتصادية، وبأن عملها له مردود اقتصادي جيد على العائلة .

وقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الضفة الغربية 17.7% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2016 مقابل 10.3% في العام 2001. وبلغت نسبة مشاركة الذكور 72.7% حيث تزيد عن 3 أضعاف مشاركة الإناث، مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين الإناث والذكور، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث 81.9 شيقل مقابل 108.0 شيقل للذكور في العام 2016.

وكانت أقل نسب مشاركة للنساء بمحافظة القدس ثم اريحا وسلفيت ,ويظهر الجدول (5-8) نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية حسب المحافظة .

جدول (5-8) : نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الضفة الغربية 2016

المصدر : القوى العاملة 2016 , جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني

المحافظة	نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة 2016
جنين	% 19.1
طوباس	% 20.8
طولكرم	% 19.1
نابلس	% 19.4
قلقيلية	% 22.7
سلفيت	% 15.5
رام الله والبيرة	% 18.8
أريحا والأغوار	% 14.5
القدس	% 6.6
بيت لحم	% 22.2
الخليل	% 17.4
المجموع	**% 17.7**

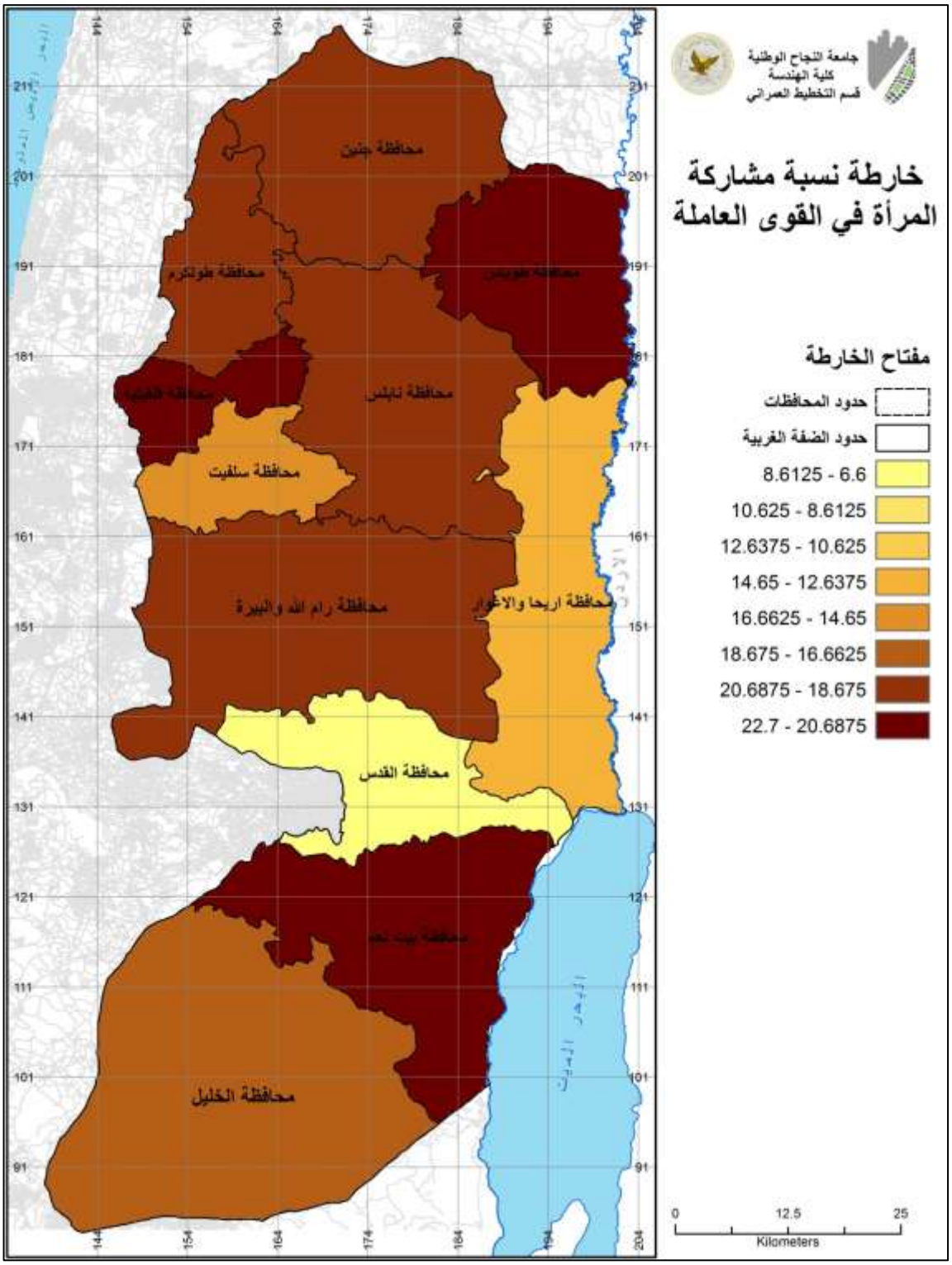

خارطة (5–21) مشاركة المرأة بالقوى العاملة

5-7-2-9 أقاليم البعد الاجتماعي

بعد أن تم تحليل المؤشرات باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم تم التوصل الى اقاليم البعد الاجتماعي , حيث كان هناك ثلاث اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم اجتماعياً .حيث يظهر الجدول (4-9) قيمة المؤشرات للأقايم الاجتماعية الثلاث .

جدول (5-9) : مؤشرات أقاليم البعد الاجتماعي التنموية

البعد الإجتماعي					
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	أقاليم تنموية – البعد الاجتماعي		
			الأول	الثاني	الثالث
تنمية الموارد الاجتماعية والسكانية	1. دعم الاستقرار الاجتماعي	مؤشر صافي الهجرة الداخلية	-40.19	- 1998	5033
		مؤشر البطالة بين الشباب	21.08	14.7	15.9
		متوسط انفاق الفرد الشهري/دينار	187	155.3	207
		متوسط استهلاك الفرد الشهري/دينار	147.1	162.47	215
	2. المساواة في افرص والنواحي الاجتماعية	مؤشر عدد التجمعات السكانية	74	23.9	60
		مؤشر عدد السكان	519835	88121	290539
		مؤشر الكثافة السكانية	577.9	165.4	607
		مؤشر مشاركة النساء بالقوى العاملة	18.9	17.4	17.6

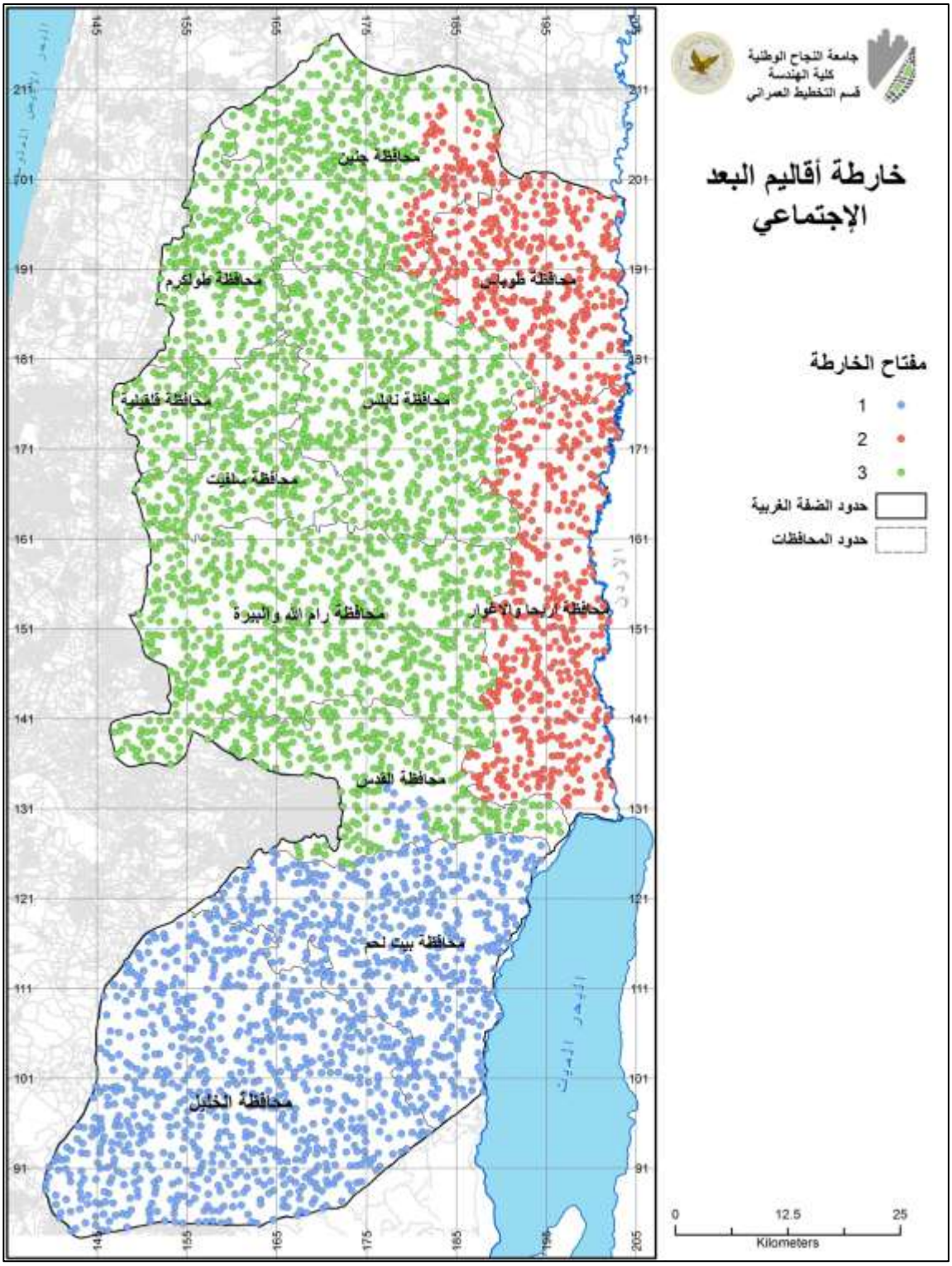

خارطة (5-22) أقاليم البعد الاجتماعي

5-7-3 البعد الإقتصادي

يبرز أهمية هذا البعد كبعد تنموي كونه يركز على تعزيز وتنمية الموارد الاقتصادية , بحيث يهدف الى تطوير القوة الاقتصادية ودعم وحماية المنشآت الاقتصادية المختلفة , وهذه من احد اهم الاهداف التنموية لخطة التنمية الفلسطينية 2014-2016 والتي تسعى الى تحقيقها لتطوير الاقتصاد الوطني المستقل وتعزيزه , لما لها أثر كبير في الاستقلال وتحريك عجلة النمو وتوفير فرص العمل للسكان .ويظهر الجدول (5-10) غاية واهداف ومؤشرات البعد الاقتصادي التي تم التركيز عليها في هذا البحث .

جدول (5-10) :مؤشرات البعد الاقتصادي

البعد الإقتصادي															
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	المحافظات												
			جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	سلفيت	اريحا والأغوار	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل
تنمية الموارد الاقتصادية	1. تطوير القوة الاقتصادية	مؤشر معدلات الفقر	16.2	24.4	23.3	17.4	8.7	17.4	24.4	8.8	4.6	17.3	34.2
		مؤشر معدلات البطالة	19.3	18.7	17	13.1	16	15.4	10.9	16.2	15.4	21.3	21.1
		مؤشر نسبة القوى العاملة 15 سنة فأكثر	47.9	49.1	43.9	52.8	47.8	45.6	40	43.7	30.3	49	48.4
	2. دعم وحماية المنشآت الاقتصادية المختلفة	• القطاع الزراعي											
		نسبة الاراضي المزروعة	%47	%15	%59.9	%33.3	%37	%22.8	%4.9	%11.1	%4.6	%4.8	%25.8
		عدد الحيازات الزراعية	4155	1126	1441	1230	3737	704	1000	1743	1219	2534	6787
		نسبة تركز الاراضي عالية القيمة الزراعية	26.8 %	22.3 %	4.6 %	2.5 %	15.4 %	0.13 %	21.3 %	8.01 %	1.8 %	5 %	17.2 %
		قيمة الانتاج النباتي الكلية (1,000 دولار امريكي)	104,683	48,901	59,800	36,990	28,812	6,393	54,157	16,188	4,089	12,633	63,648
		عدد المنشآت العاملة بالزراعة	1,994	178	527	578	973	142	251	483	-	107	551
		عدد العاملين بالزراعة	3,799	433	952	1,022	2,412	281	742	1,077	-	171	1,161
		• القطاع السياحي											
		عدد المنشآت العاملة بالقطاع السياحي	630	84	399	128	840	133	79	850	608	382	782
		عدد العاملين بالقطاع السياحي	870	121	519	218	1,339	139	396	1,718	858	642	1,027
		• القطاع الصناعي											
		عدد المنشآت الصناعية	1377	168	866	576	2590	413	109	1528	1117	1333	3300
		عدد العاملين بالمنشآت الصناعية	4460	403	3824	2551	9714	1446	495	6471	7,633	4,981	12,982

5-7-3-1 مؤشر الفقر

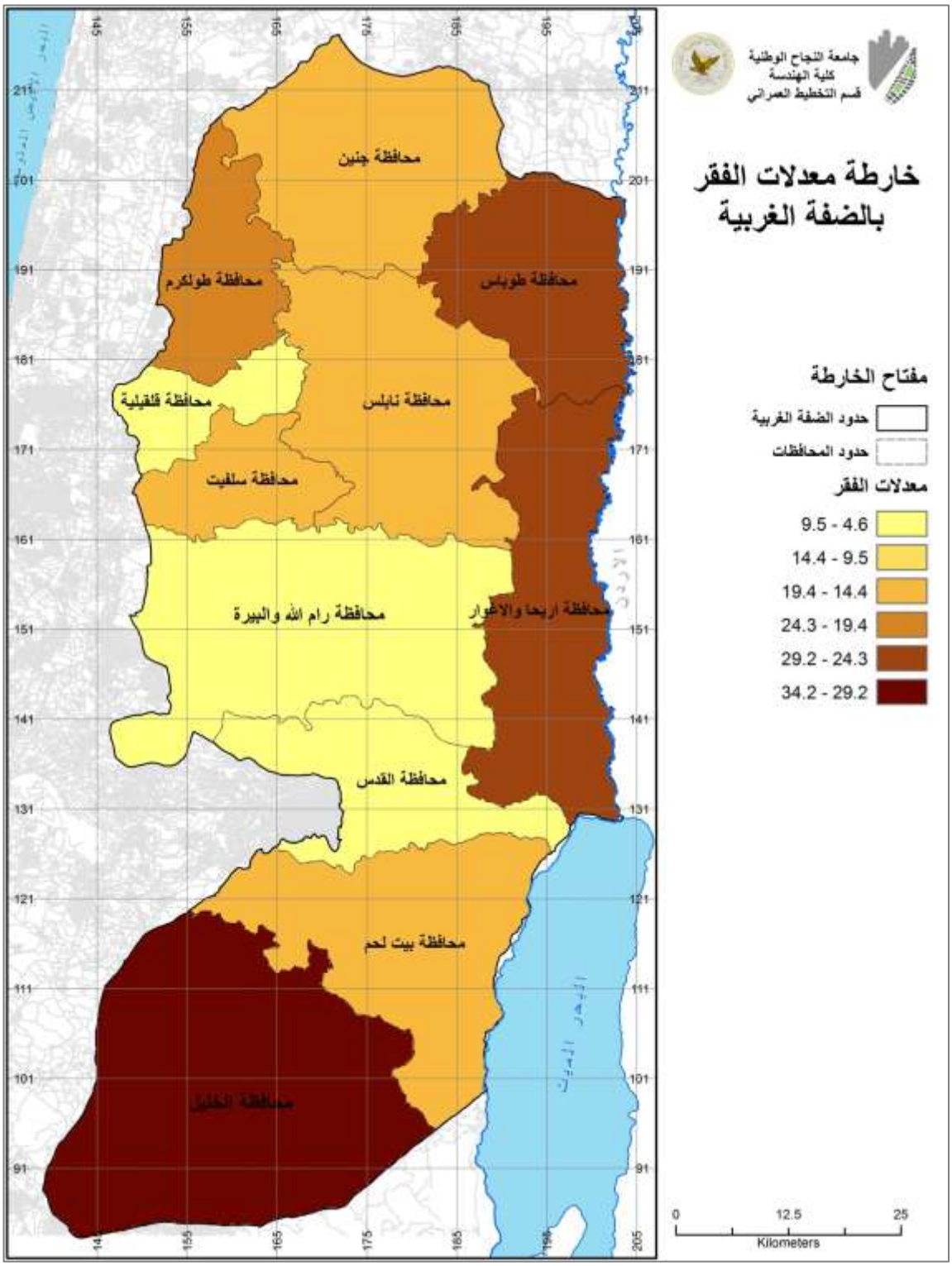

خارطة (5-23) الفقر في الضفة الغربية

5-7-3-2 مؤشر البطالة

خلال عام 2015 بلغ معدل البطالة 25.9% من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع 22.5% بين الذكور؛ مقابل 39.2% بين الإناث. وقد تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب، في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين؛ إذ بلغت النسبة 40.7%، بواقع 36.4% للذكور، و60.8% للإناث.

وفي الضفة الغربية كان أعلى معدل للبطالة، في محافظة بيت لحم، بواقع 21.2%، يليها محافظة الخليل (21.1%)، وكان أدنى معدل للبطالة، في محافظة اريحا (10.9%)

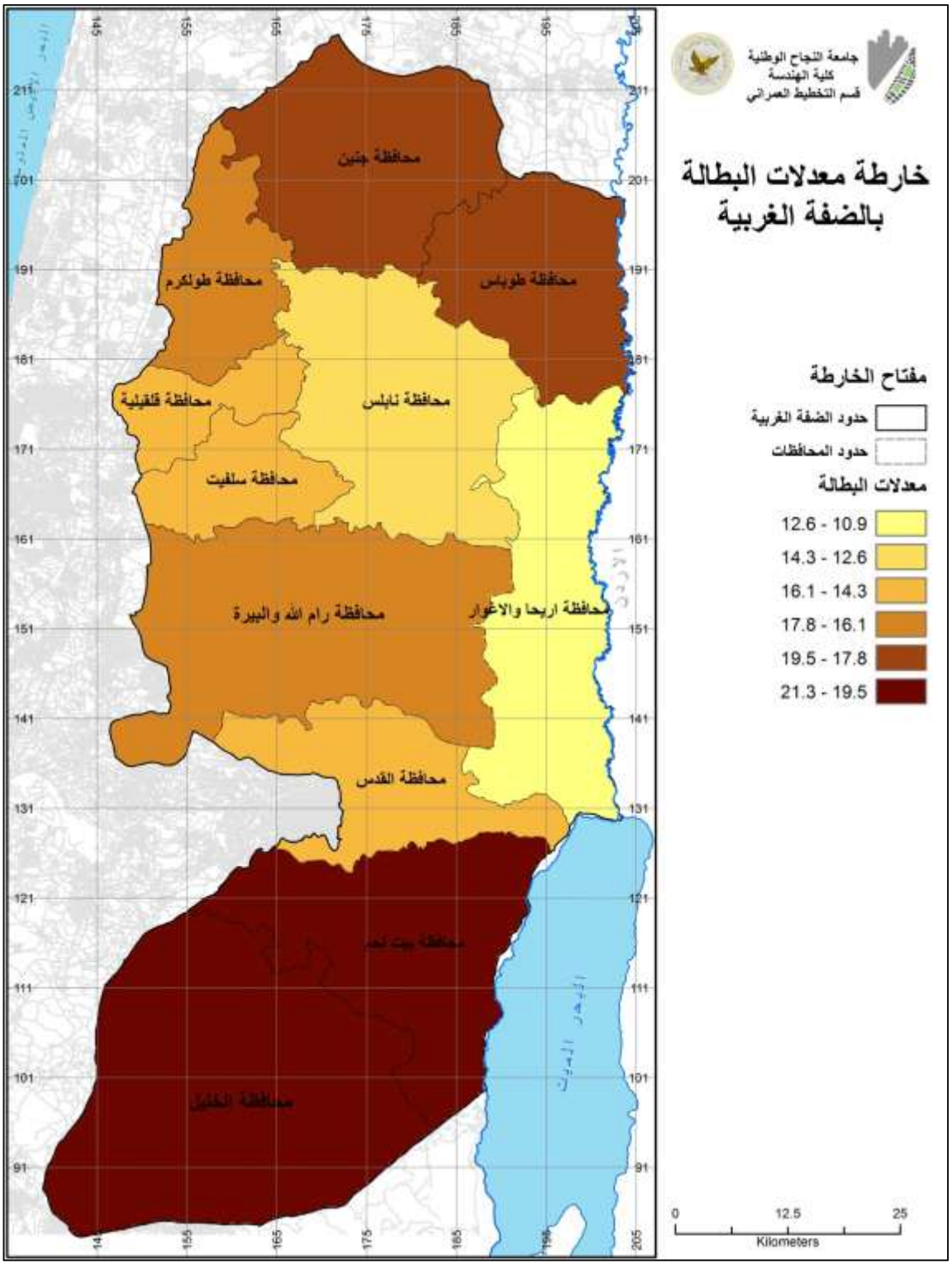

خارطة (5–24) البطالة في الضفة الغربية

5-7-3-3 مؤشر نسبة القوى العاملة

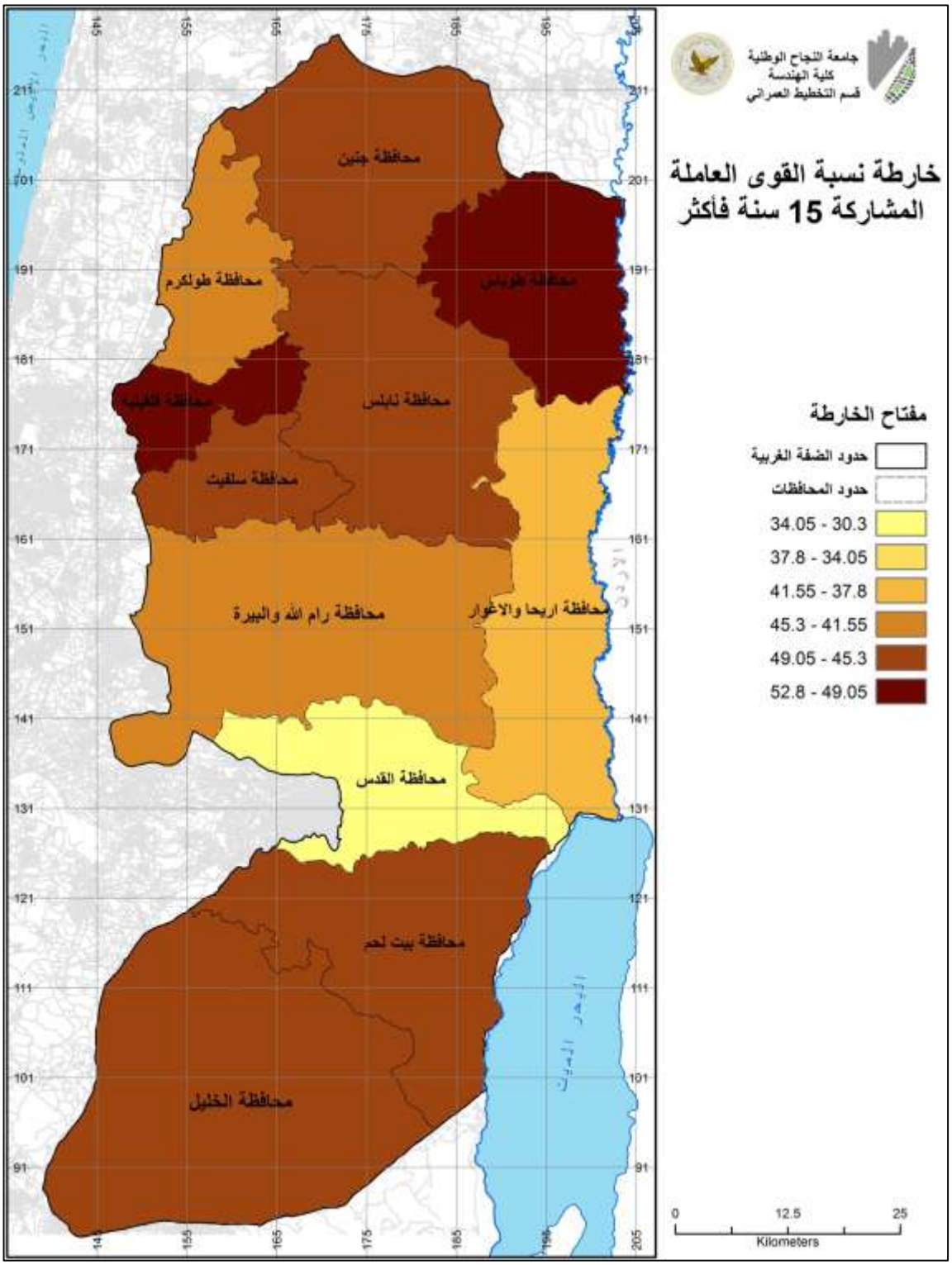

خارطة (5-25) القوى العاملة المشاركة 15 سنة فاكثر في الضفة الغربية

5-7-3-4 القطاع الزراعي / مؤشر نسبة الاراضي المزروعة

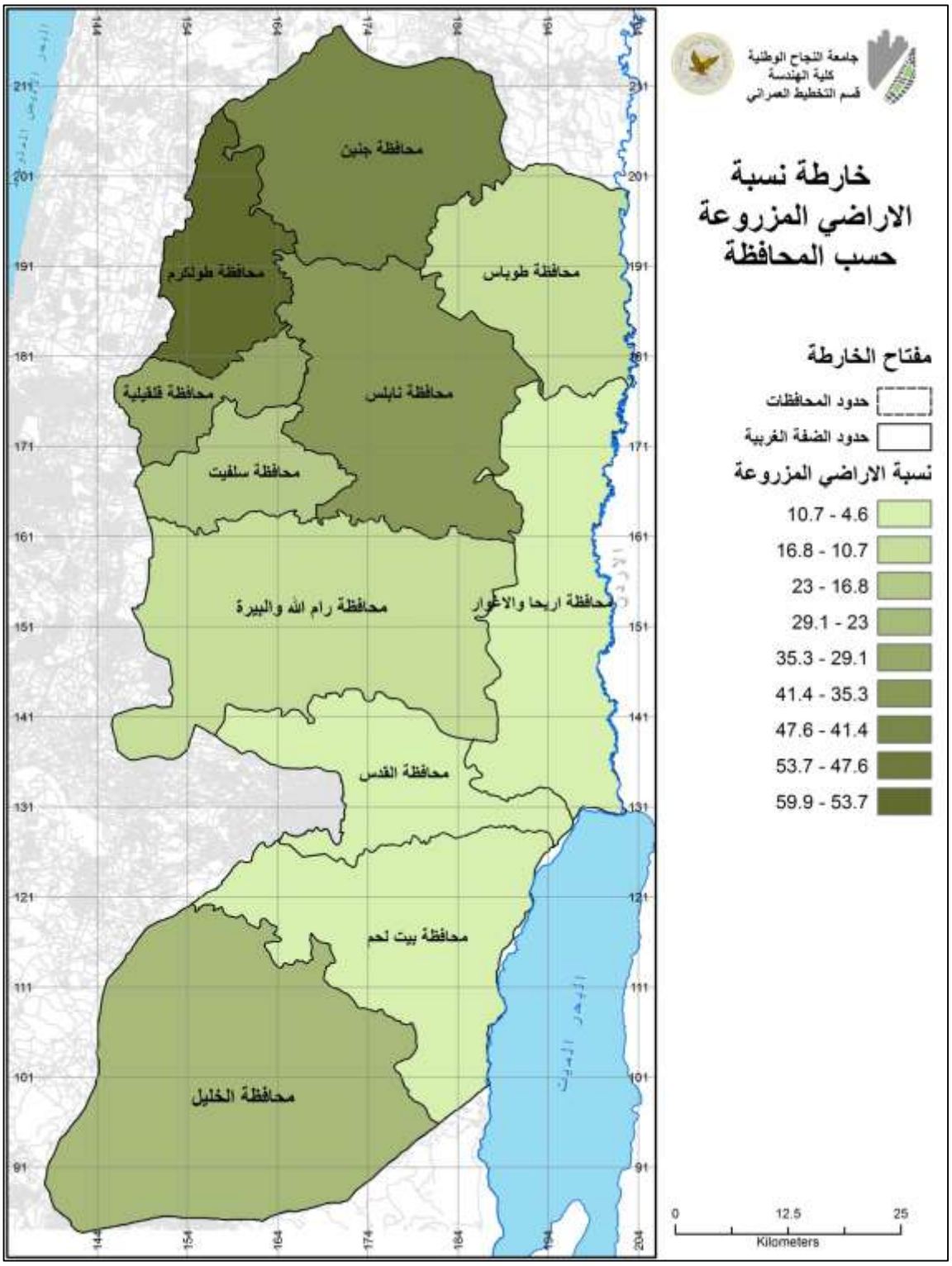

خارطة (5-26) نسبة الاراضي المزروعة

5-7-3-5 القطاع الزراعي/ مؤشر عدد الحيازات الزراعية

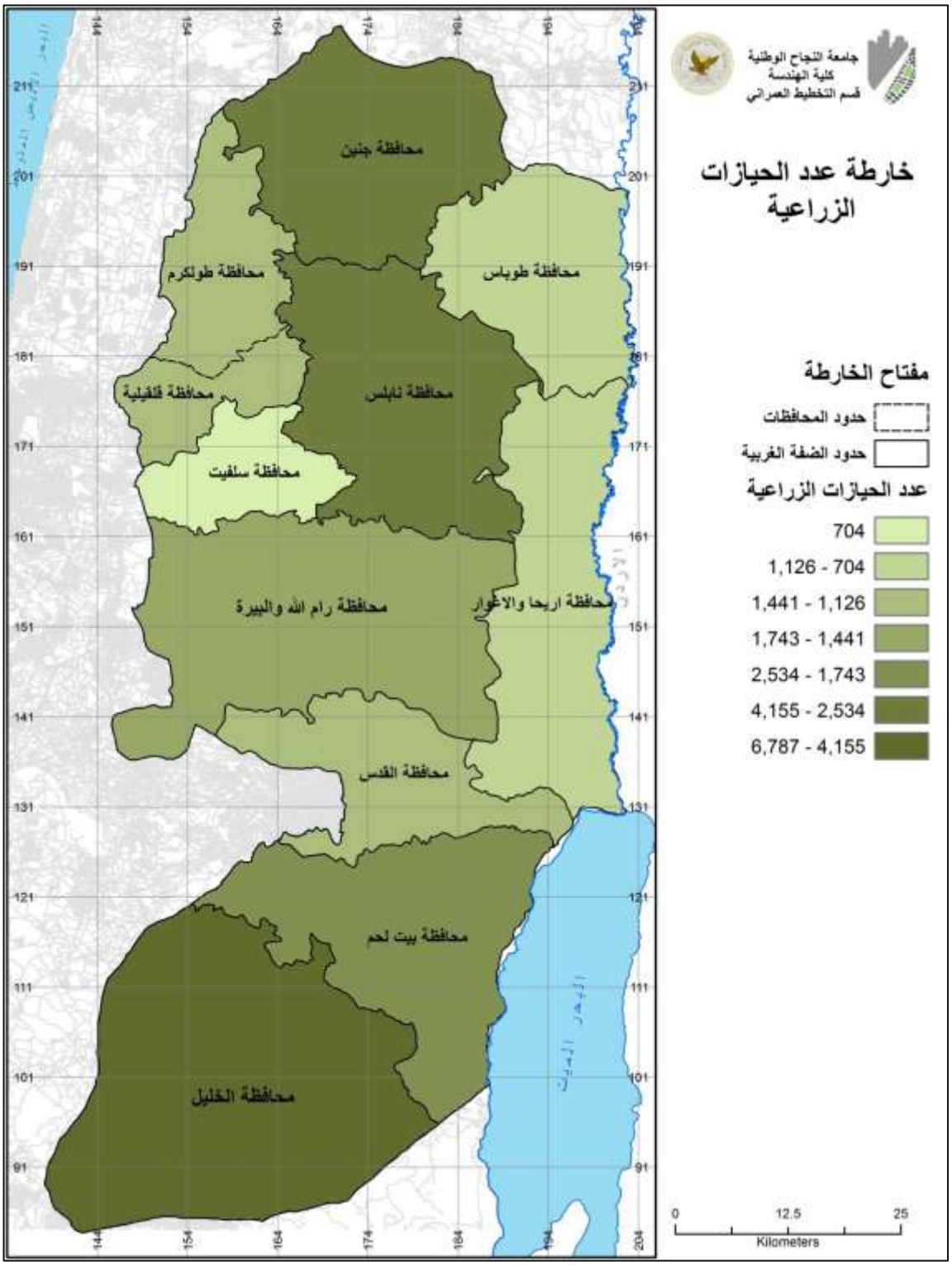

خارطة (5-27) عدد الحيازات الزراعية

5-7-3-6 القطاع الزراعي/ مؤشر تركز الاراضي عالية القيمة الزراعية

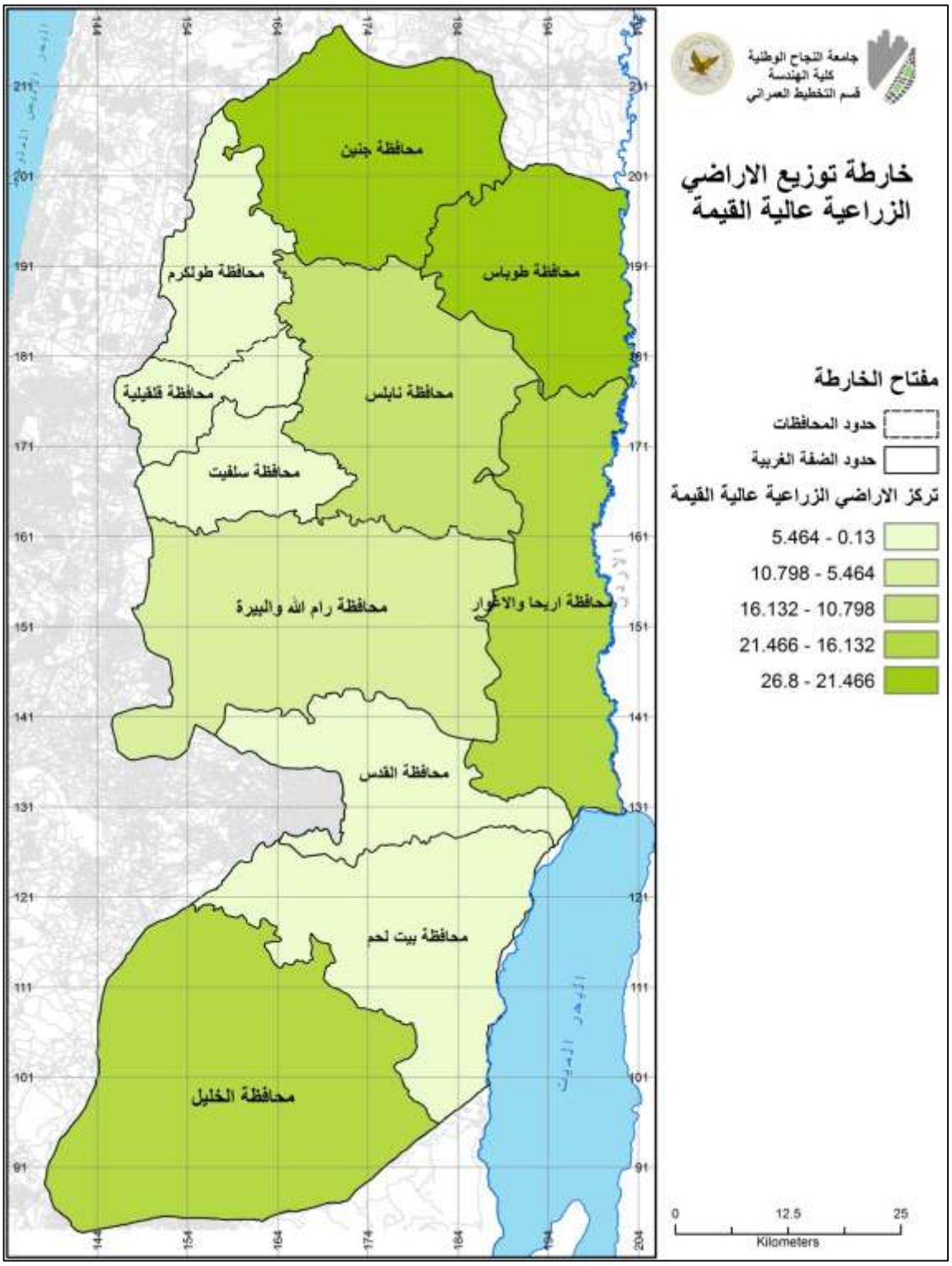

خارطة (5-28) الاراضي الزراعية عالية القيمة

5-7-3-7 القطاع الزراعي / قيمة الانتاج النباتي

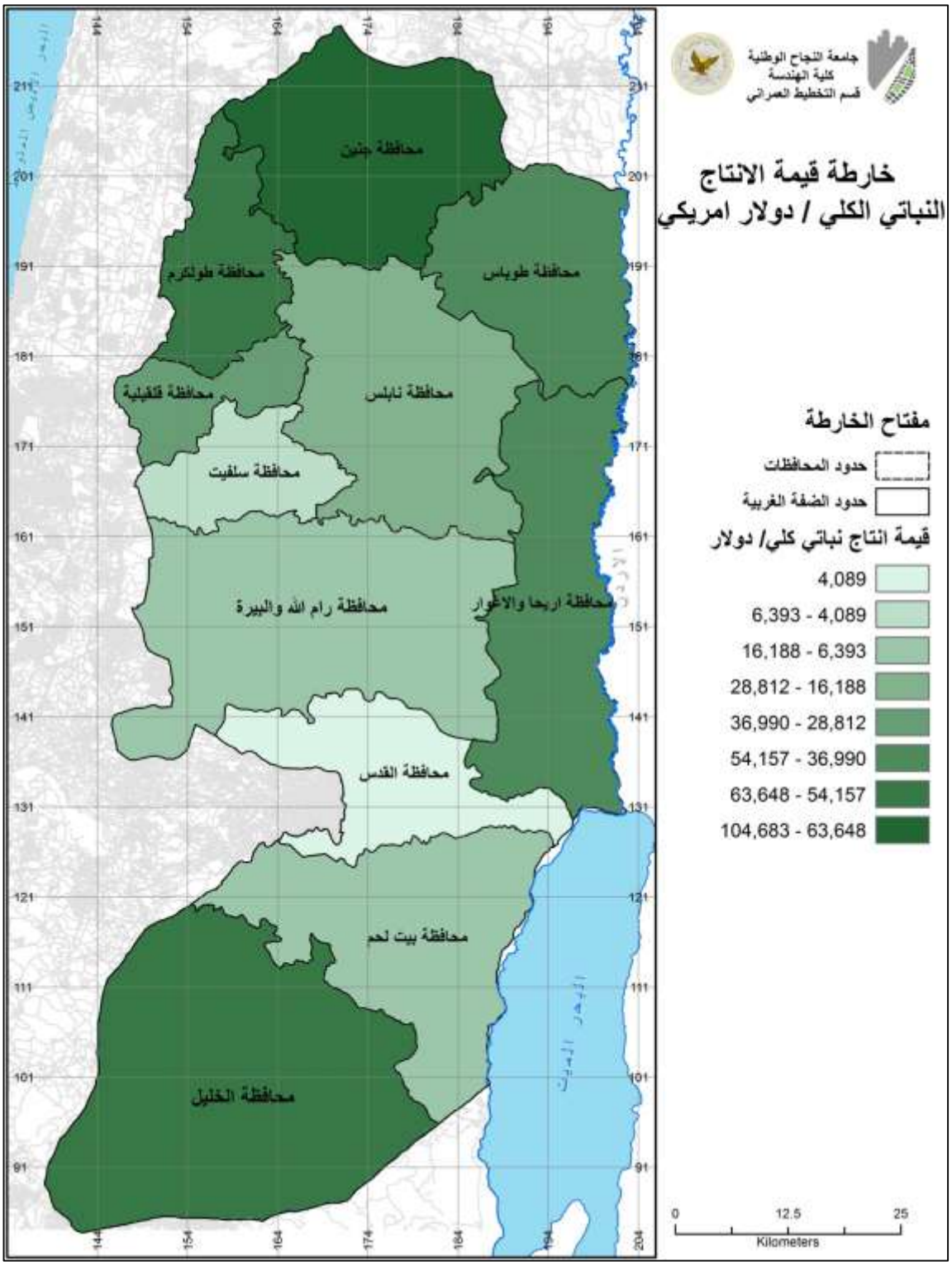

خارطة (5-29) قيمة الانتاج النباتي

5-7-3-8 القطاع الزراعي/ مؤشر عدد المنشأت العاملة بالزراعة

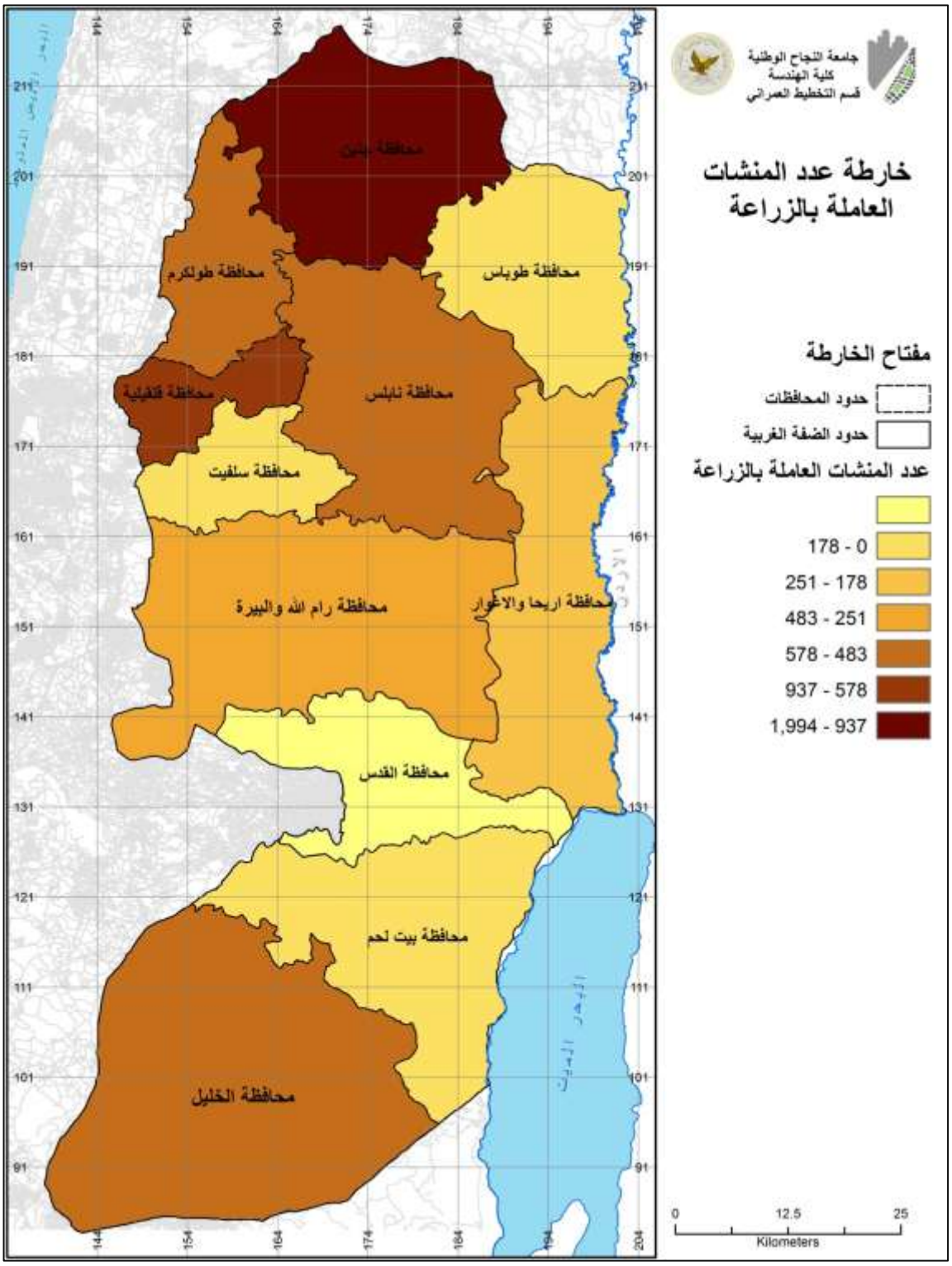

خارطة (5-30) عدد المنشآت الزراعية

5-7-3-9 القطاع الزراعي/ مؤشر عدد العاملين بالزراعة

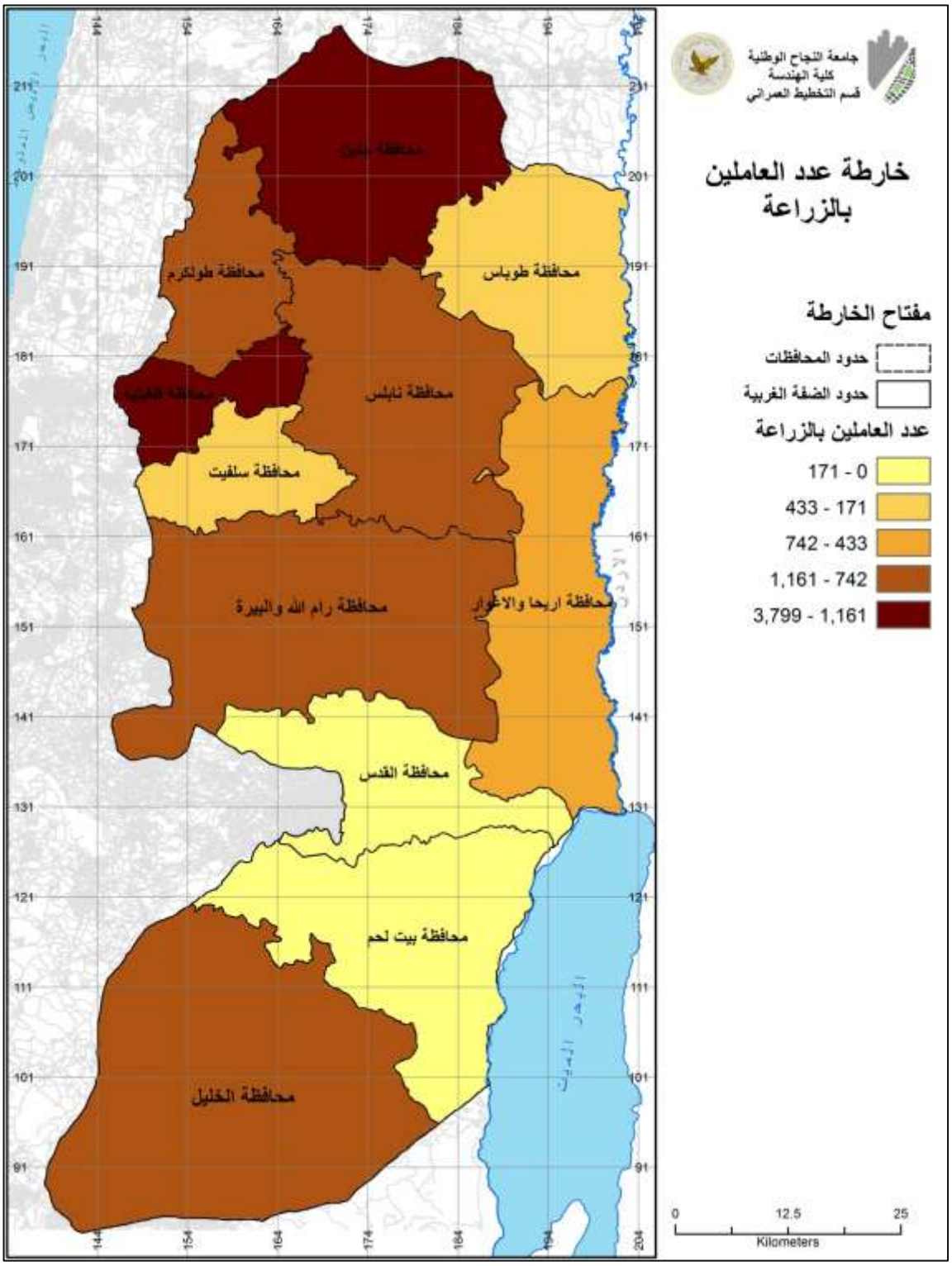

خارطة (5-31) عدد العاملين بالزراعة

5-7-3-10 القطاع الزراعي / أقاليم مؤشرات القطاع الزراعي

بعد أن تم تحليل المؤشرات الزراعية باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم تم التوصل الى مؤشرات اقاليم القطاع الزراعي , حيث كان هناك اربعة اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم.حيث يظهر الجدول (5-11) قيمة المؤشرات للأقايم الزراعية الاربعة .

جدول (5-11) : أقاليم مؤشرات القطاع الزراعي

البعد الإقتصادي						
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات				
تنمية الموارد الاقتصادية	2. دعم وحماية المنشآت الاقتصادية المختلفة	• القطاع الزراعي	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
		نسبة الاراضي المزروعة	25.7	46.9	9.4	9
		عدد الحيازات الزراعية	6782	4146	1151	1805
		نسبة تركز الاراضي عالية القيمة الزراعية	17.1	26.7	19.8	5
		قيمة الانتاج النباتي الكلية (1,000 دولار امريكي)	63599	104379	47072	11801
		عدد المنشآت العاملة بالزراعة	550	1986	256	231
		عدد العاملين بالزراعة	1160	3784.	674	490

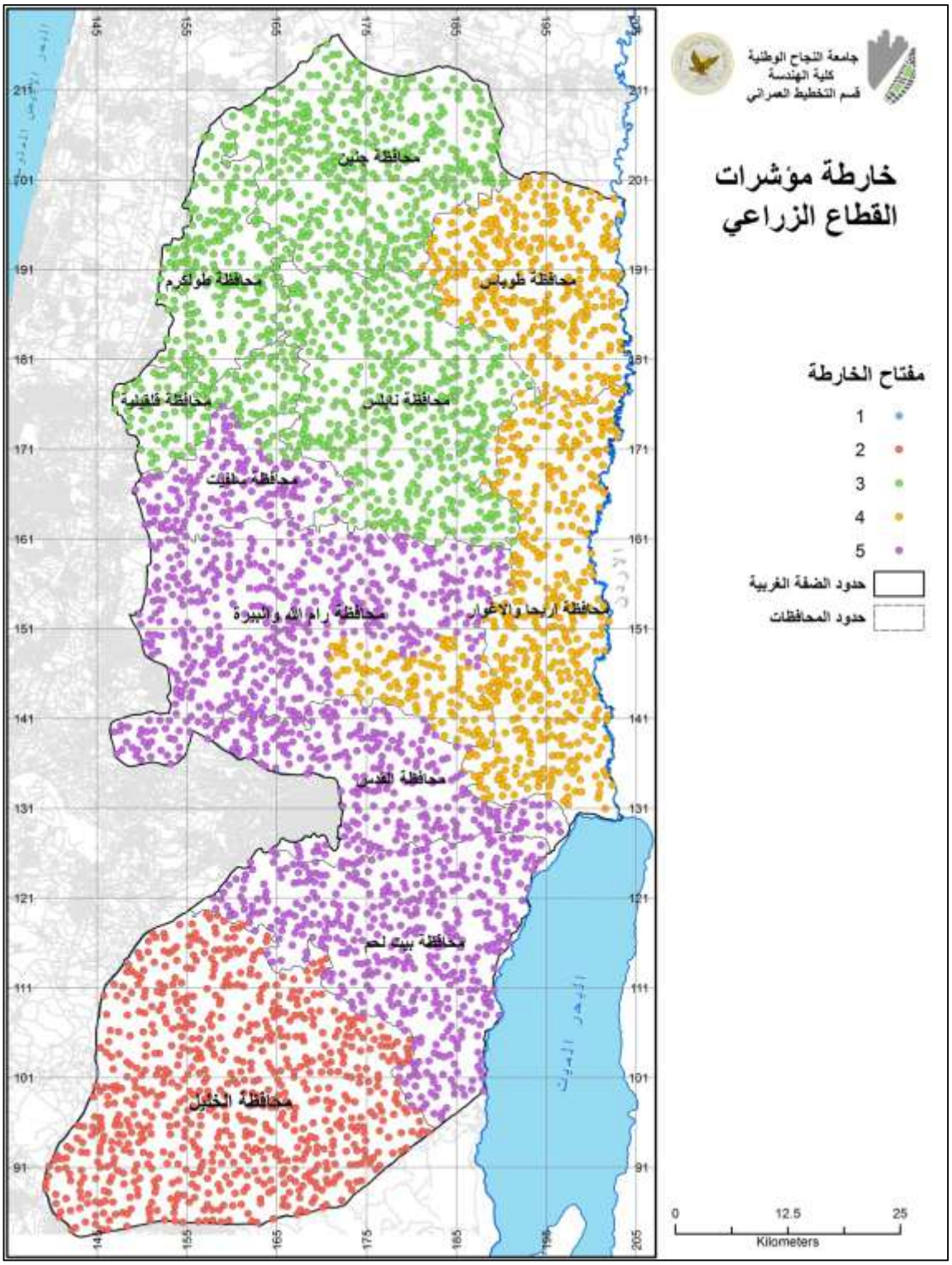

خارطة (5–32) : أقاليم مؤشرات القطاع الزراعي

5-7-3-11 القطاع السياحي/ مؤشر تركز المناطق السياحية والتاريخية

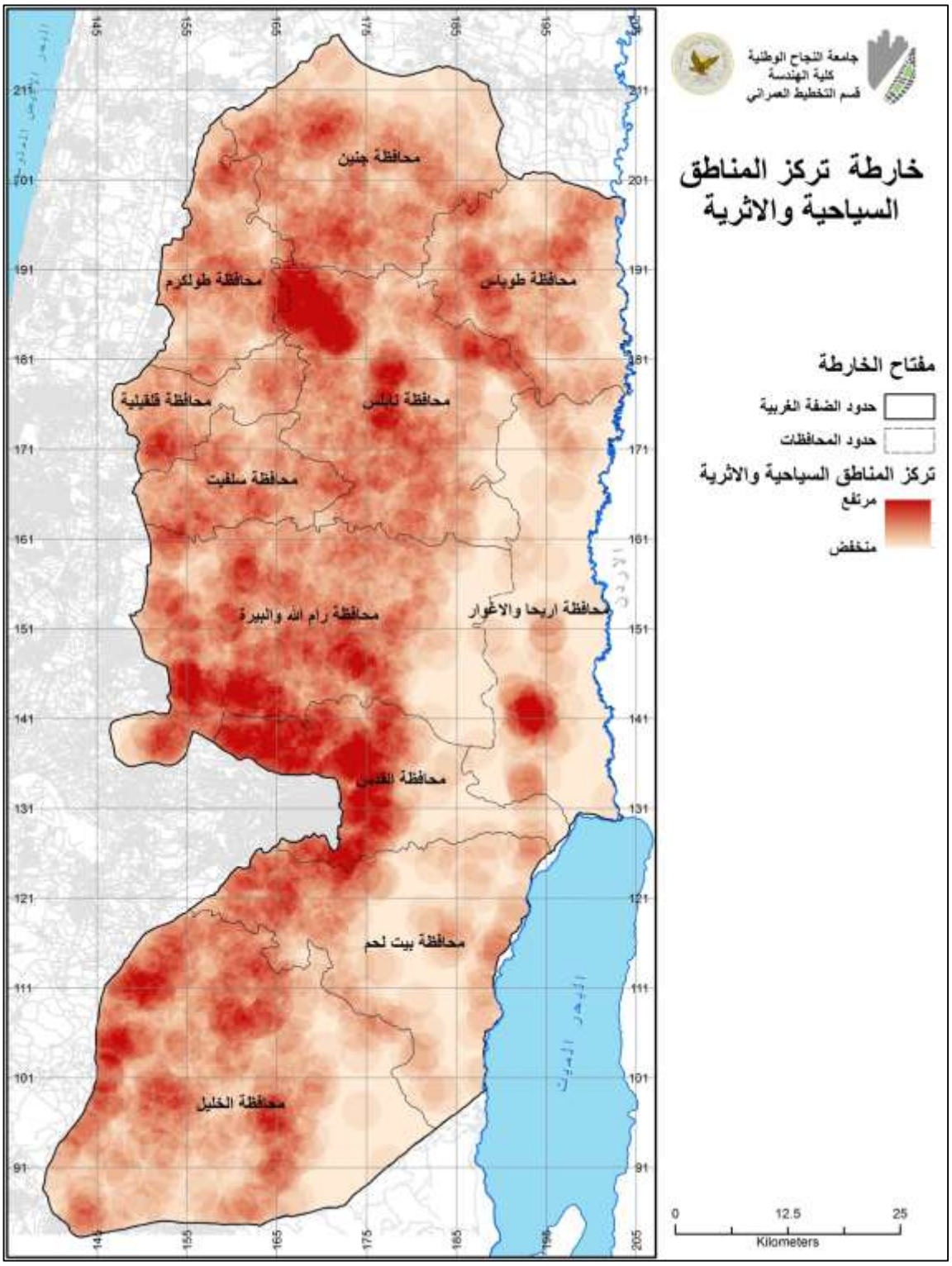

خارطة (5-33) : مواقع المراكز السياحية والتاريخية

5-7-3-12 القطاع السياحي / مؤشر عدد المنشآت العاملة بالسياحة

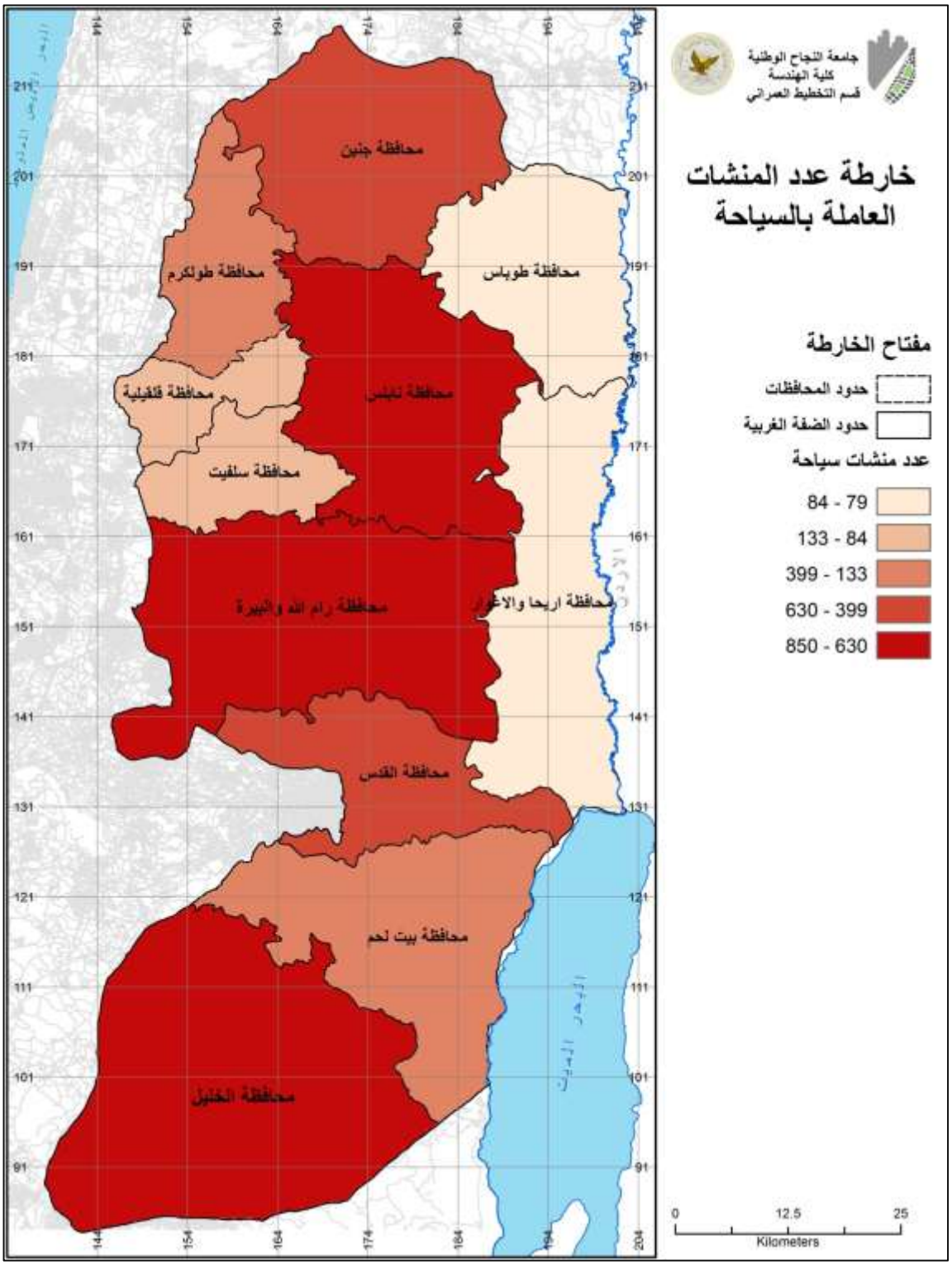

خارطة (5-34) : عدد المنشآت العاملة بالسياحة

5-7-3-13 القطاع السياحي/ مؤشر عدد العاملين بالسياحة

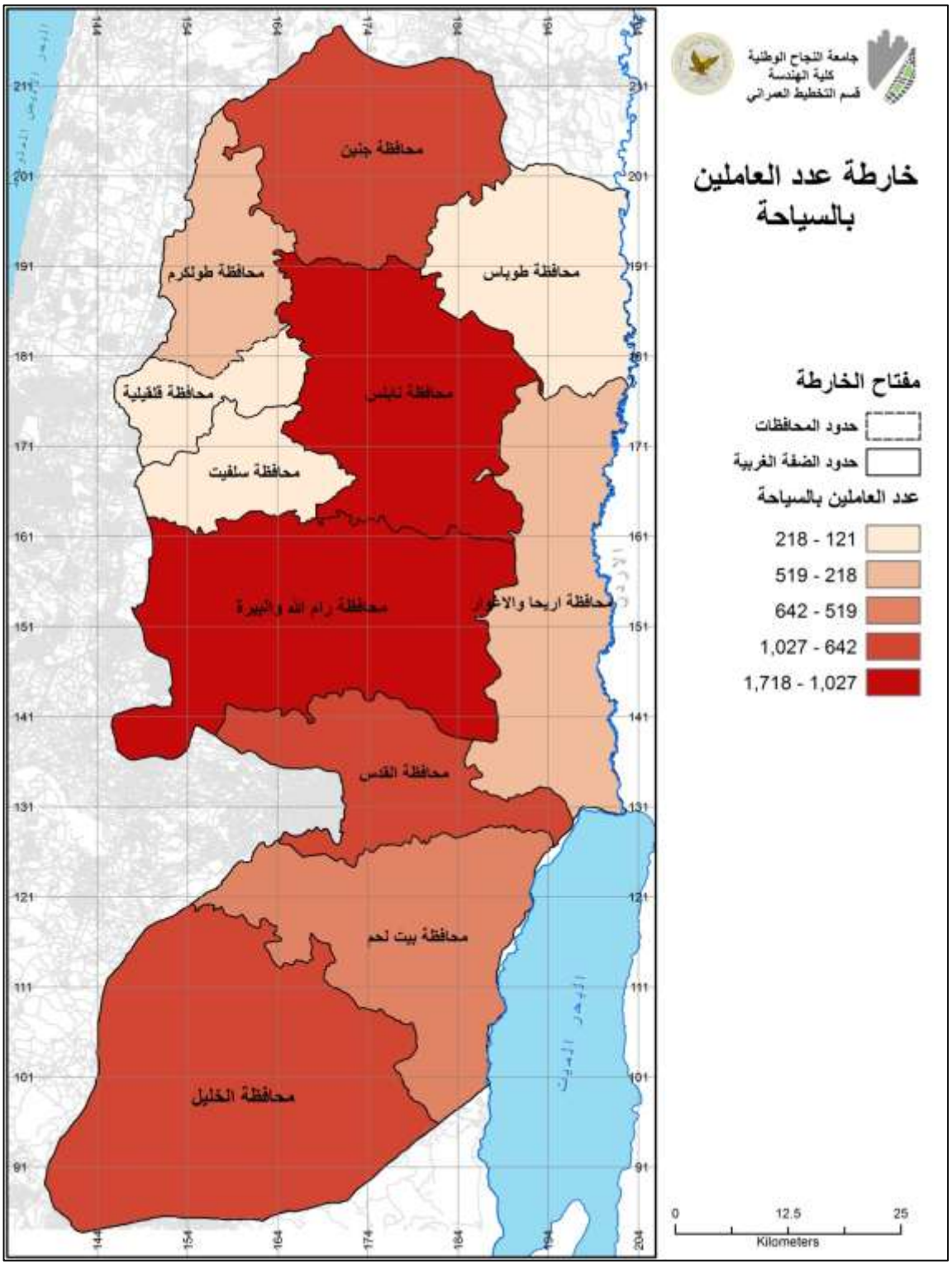

خارطة (5-35) : عدد العاملين بالمنشآت العاملة بالسياحة

5-7-3-14 القطاع السياحي / أقاليم مؤشرات القطاع السياحي

بعد أن تم تحليل المؤشرات السياحية باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم تم التوصل الى اقاليم مؤشرات القطاع السياحي, حيث كان هناك ثلاث اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم.حيث يظهر الجدول (5-12) قيمة المؤشرات للأقايم السياحية الثلاث.

جدول (5-12) : أقاليم مؤشرات القطاع السياحي

البعد الإقتصادي					
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	الاول	الثاني	الثالث
تنمية الموارد الاقتصادية	2. دعم وحماية المنشآت الاقتصادية المختلفة	• القطاع السياحي			
		عدد المنشآت العاملة بالقطاع السياحي	781	648	200
		عدد العاملين بالقطاع السياحي	1026	1082	423

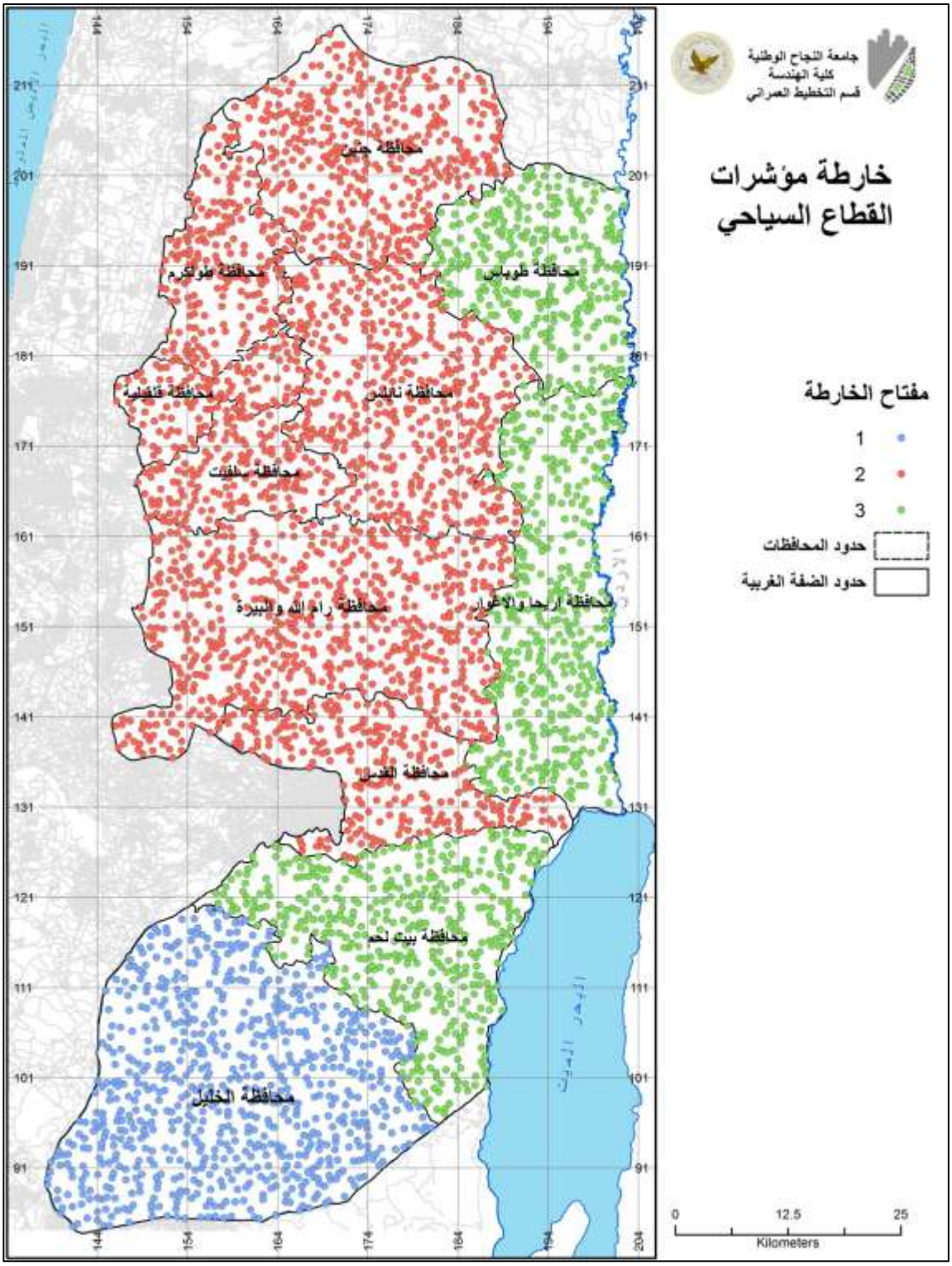

خارطة (5–36) أقاليم مؤشرات القطاع السياحي

5-7-3-15 القطاع الصناعي / مؤشر عدد المنشآت العاملة بالصناعة

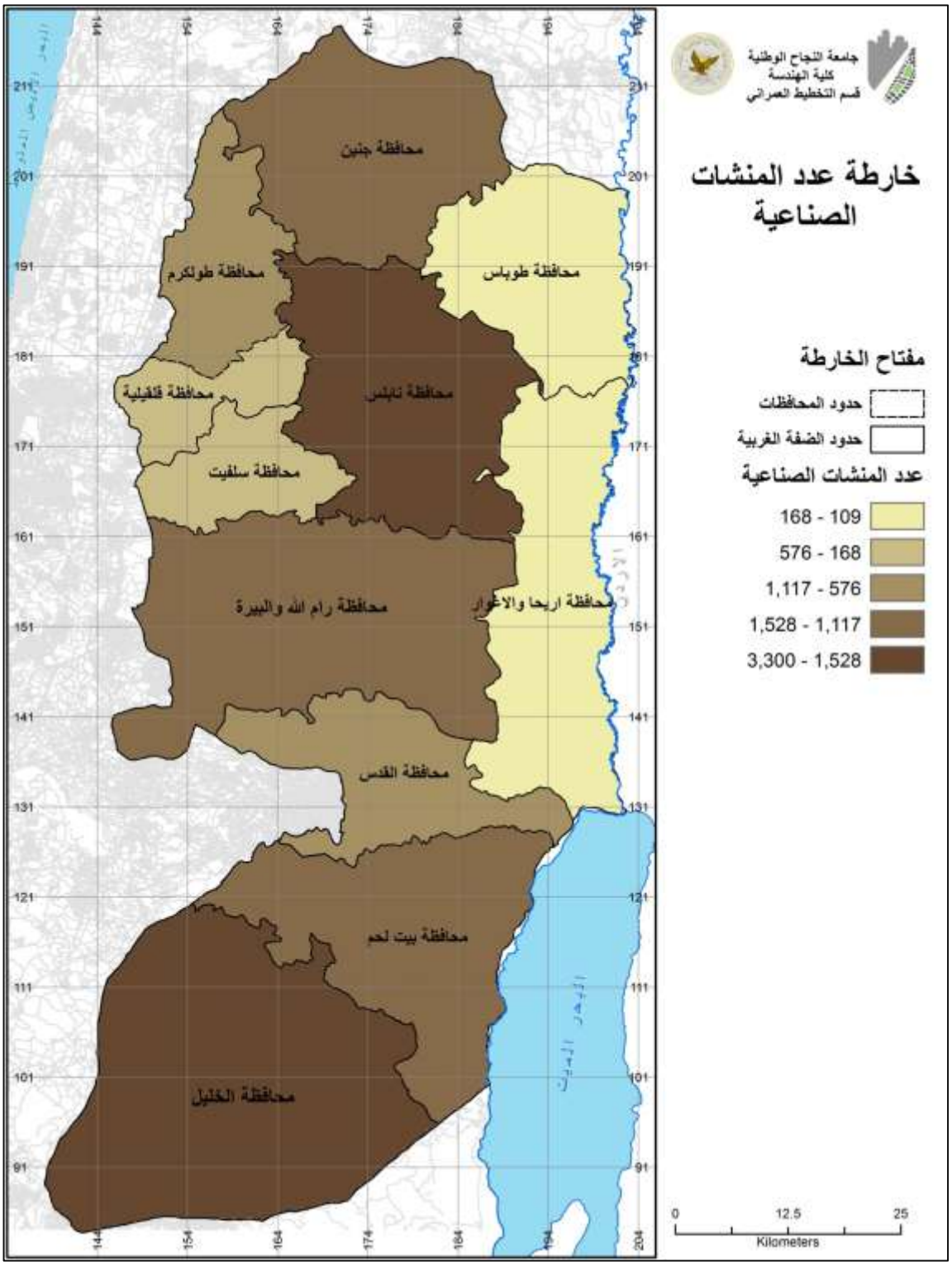

خارطة (5-37) عدد المنشآت العاملة بالصناعة

5-7-3-16 القطاع الصناعي / مؤشر عدد العاملين بالصناعة

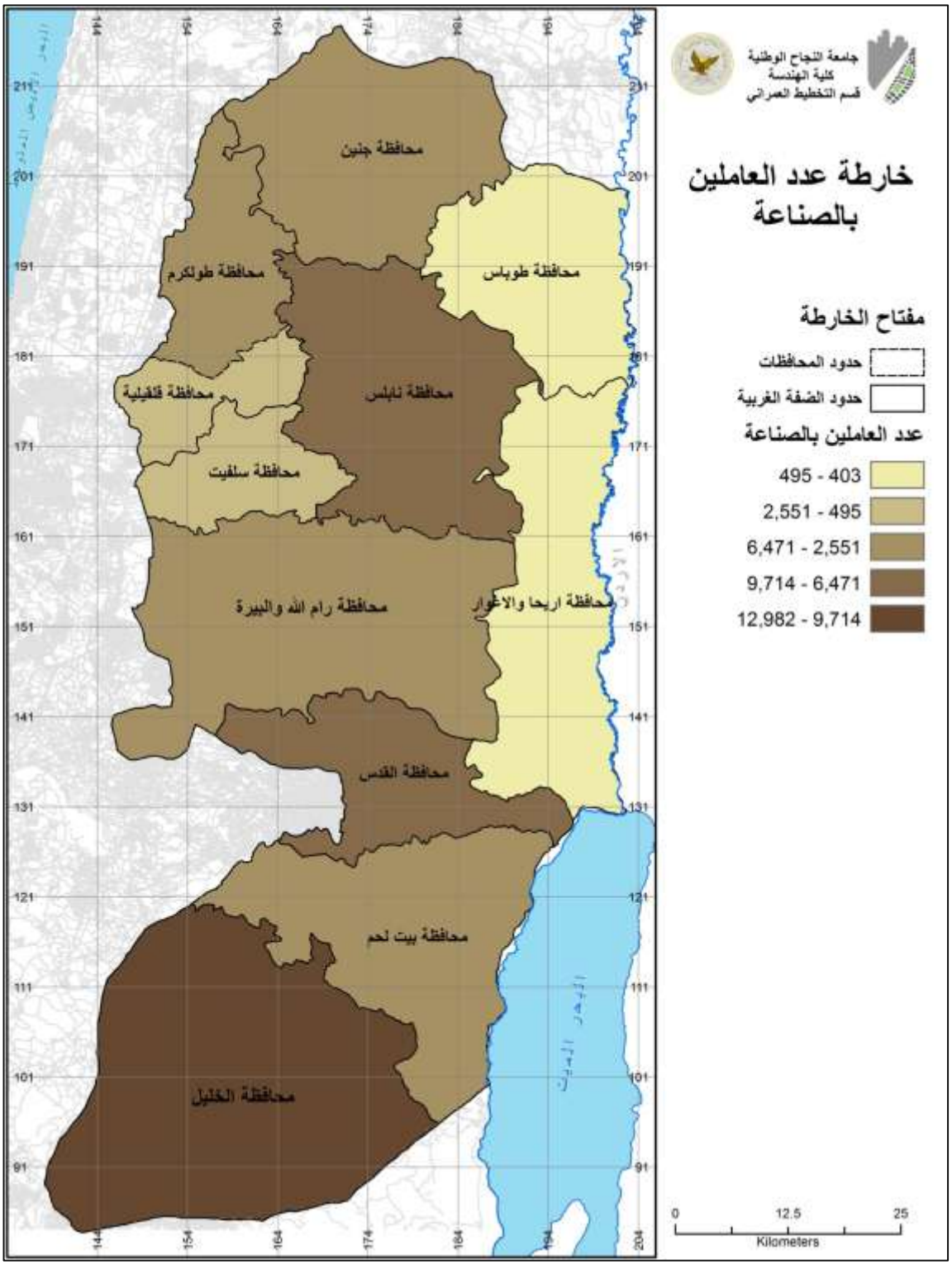

خارطة (5-38) عدد العاملين بالمنشآت الصناعية

5-7-3-17 القطاع الصناعي / أقاليم مؤشرات القطاع الصناعي

بعد أن تم تحليل المؤشرات الصناعية باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم تم التوصل الى اقاليم مؤشرات القطاع الصناعي, حيث كان هناك ثلاث اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم.حيث يظهر الجدول (5-32) قيمة المؤشرات للأقايم الصناعية الثلاث.

جدول (5-13) : أقاليم مؤشرات القطاع الصناعي

البعد الإقتصادي					
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	الاول	الثاني	الثالث
تنمية الموارد الاقتصادية	2. دعم وحماية المنشآت الاقتصادية المختلفة	• القطاع الصناعي			
		عدد المنشآت الصناعية	477.8	3298.1	1450
		عدد العاملين بالمنشآت الصناعية	1938.9	12974.	5863

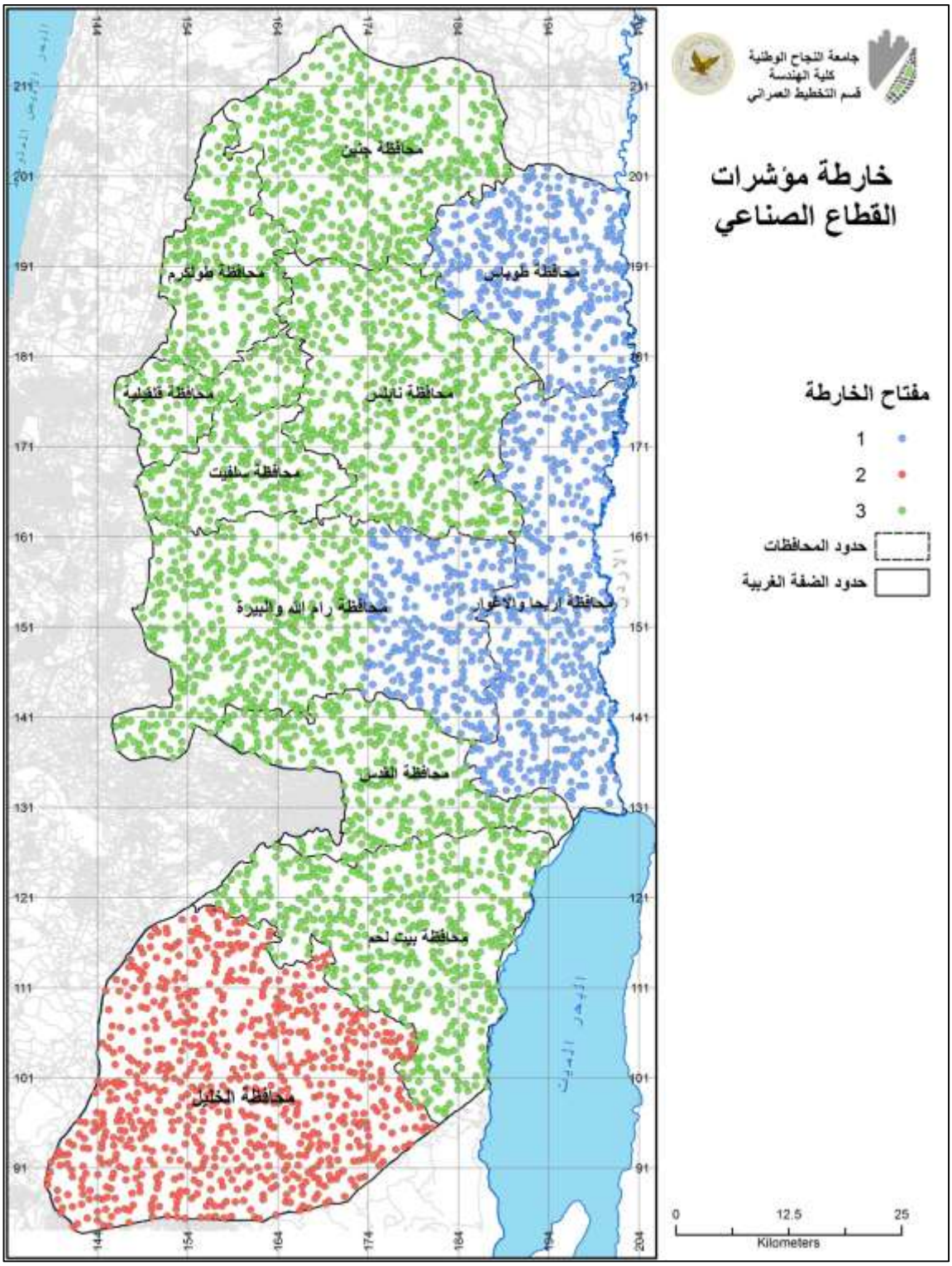

خارطة (5–39) أقاليم مؤشرات القطاع الصناعي

5-7-3-18 أقاليم البعد الاقتصادي

بعد أن تم تحليل المؤشرات الاقتصادية جميعها والخروج بخرائط اقليمية فرعية للمؤشرات , تم جمعها وتركيبها مع بعضها للخروج بالاقاليم الاقتصادية النهائية التنموية باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم ,حيث كان هناك ثلاث اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم.

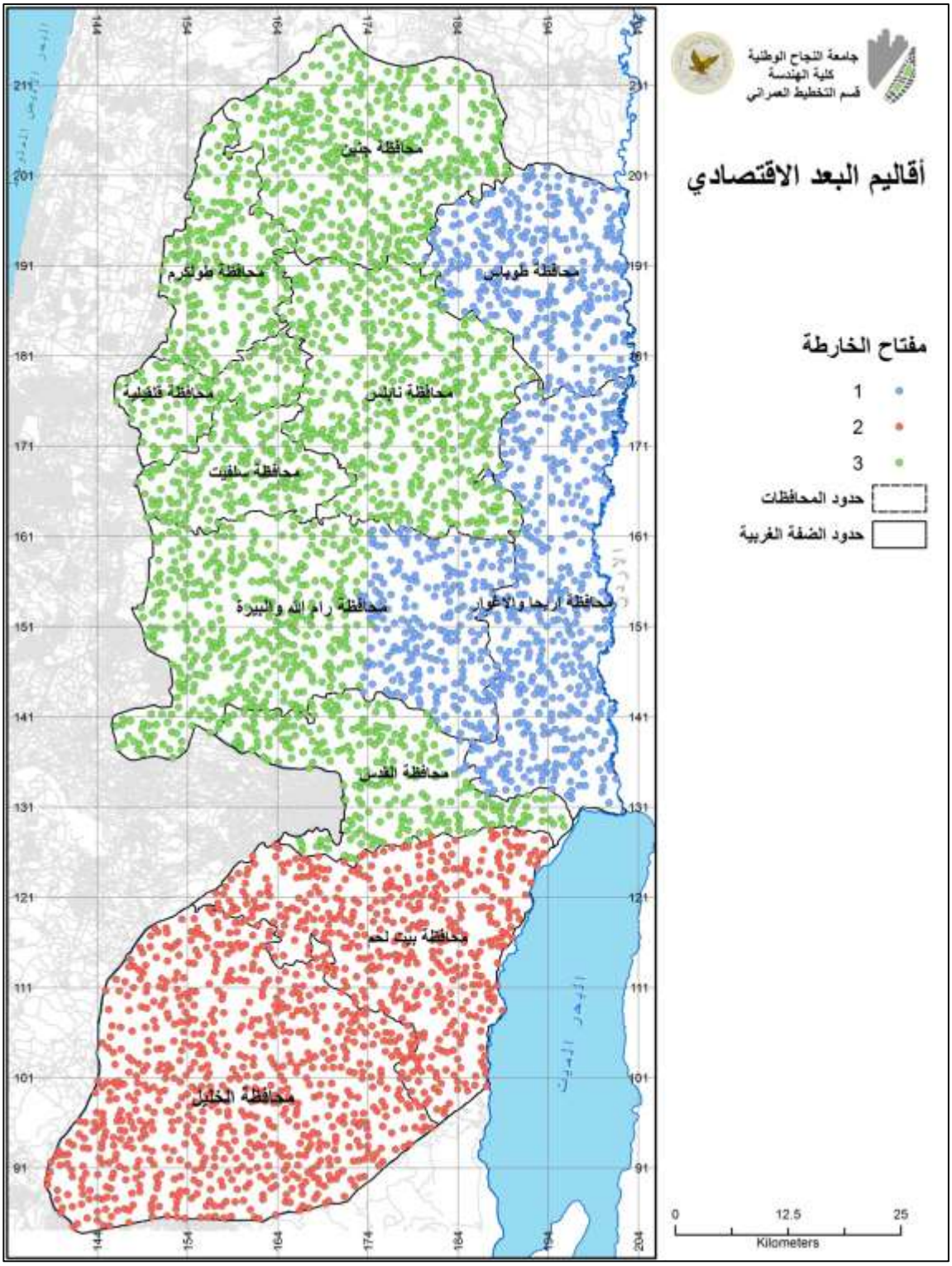

خارطة (5–40) أقاليم البعد الاقتصادي

5-7-4 البعد العمراني الخدماتي

يبرز أهمية هذا البعد كبعد تنموي كونه يركز على تنمية الموارد العمرانية والخدماتية , بحيث يهدف الى تطوير شبكات البنية التحتية وتحقيق المساواة في تقديم الخدمات للجميع وضمان وصولهم اليها , وهذه من احد اهم الاهداف التنموية لخطة التنمية الفلسطينية 2014-2016 والتي تسعى الى تحقيقها خاصة في اطار تنمية قطاع الصحة والتعليم وتحسين خدمات البنية التحتية الموجودة وتطويرها .ويظهر الجدول (5-14) غاية واهداف ومؤشرات البعد الاقتصادي التي تم التركيز عليها في هذا البحث .

جدول (5-14) : مؤشرات البعد العمراني الخدماتي

البعد العمراني الخدماتي															
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	المحافظات												
			جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	سلفيت	اريحا والأغوار	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل
تنمية الموارد العمرانية والخدماتية	1. تطوير شبكات البنية التحتية	مؤشر نسبة التجمعات المخدومة بشبكة الصرف الصحي	3.7%	0%	14.7%	15.6%	23.5%	5.2%	10%	13.8%	66.6%	17.7%	5.1%
		مؤشر نسبة التجمعات المربوطة بشبكة الكهرباء	98.6%	%41.4	100%	88.2%	100%	95%	92.8%	98.6%	97.7%	95.5%	88%
		مؤشر نسبة التجمعات المخدومة بجمع النفايات	%88	%57	%91	%91	%95	%90	%78	%97	%93	%88	%64
		مؤشر كمية الفاقد الكلية من المياه المزودة للقطاع المنزلي/ مليون م3	2	0.7	2.7	2	3.1	0.8	1.9	2.4	*2.1	10.9	10.9
	2. المساواة في تقديم الخدمات للجميع وضمان وصولهم لها	• هرمية خدمات المدن											
		• قطاع التعليم											
		نسبة الامية بين السكان 15 واكثر	2.8%	4.7%	3.1%	3.2%	3.4%	4.7%	4.1%	4%	3.1%	3.3%	3.7%
		مؤشر نسبة الرسوب كافة مراحل المدرسة	%3.7	%1.3	%1.6	%1	%3.9	%0.6	%1.3	%1.1	* %2	%1.3	%3.6
		مؤشر نسبة التسرب من المدرسة كافة المراحل	%3	%1.5	%1.1	%1	%2.5	%0.7	%1.5	%0.8	* %1	%1.2	%5.8
		مؤشر معدل عدد الحاصلين على البكالوريوس	12	13.5	14.5	11	13.2	17	7.3	14.1	5.2	14.7	10.6
		• قطاع الصحة											
		معدل السكان لكل مركز رعاية صحة اولية	4788	4045	4234	5276	5442	2439	2608	4580	3240	4912	18248
		عدد الاسرة في المستشفيات 10,000 نسمة/سرير	7.1	5.7	9.3	10.9	16.4	7.1	10.4	12.2	16	27.3	9.1
		معدل عدد المستشفيات لكل 100,000 نسمة	1	1.5	1.6	1.8	1.8	1.4	1.9	2.3	1.7	3.7	1.3
		عدد مراكز الصحة الأولية	51	11	31	21	46	17	10	58	25	21	128
		التوزيع النسبي لأنشطة التثقيف الصحي	12.2	3.5	12.2	11.6	11.2	6.6	2.5	17.7	6.2	6.3	10
		معدل حدوث السرطان لكل 100,000 من السكان	106.4	61.8	107.7	76.7	124.7	83.4	103.5	92.2	26	110.1	69.6

5-7-4-1 مؤشر نسبة التجمعات المخدومة بشبكة الصرف الصحي

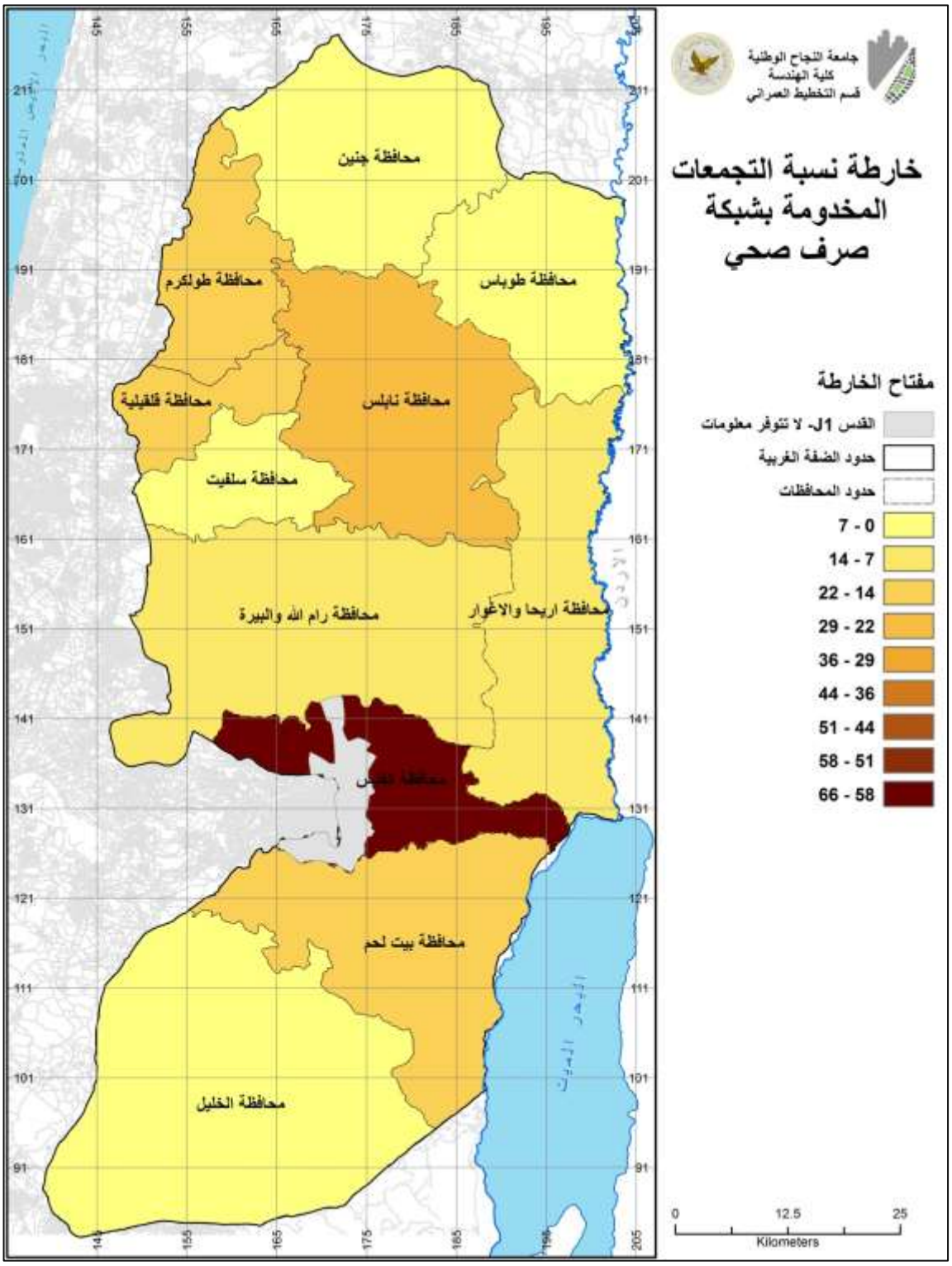

خارطة (5-41) نسبة المناطق المخدومة بشبكة صرف صحي

5-7-4-2 مؤشر نسبة التجمعات المخدومة بشبكة الكهرباء

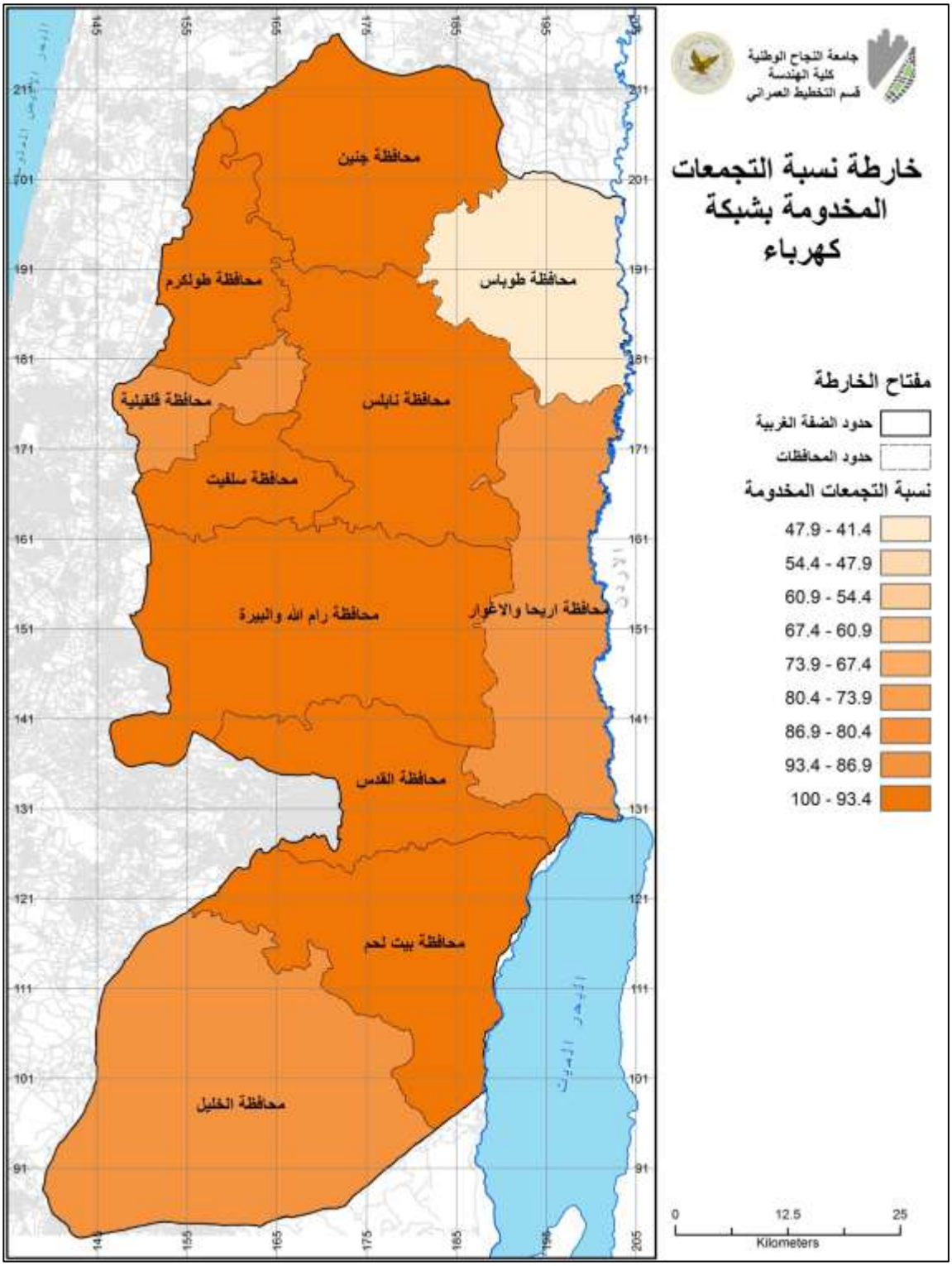

خارطة (5-42) نسبة المناطق المخدومة بشبكة الكهرباء

5-7-4-3 مؤشر نسبة التجمعات المخدومة بجمع النفايات

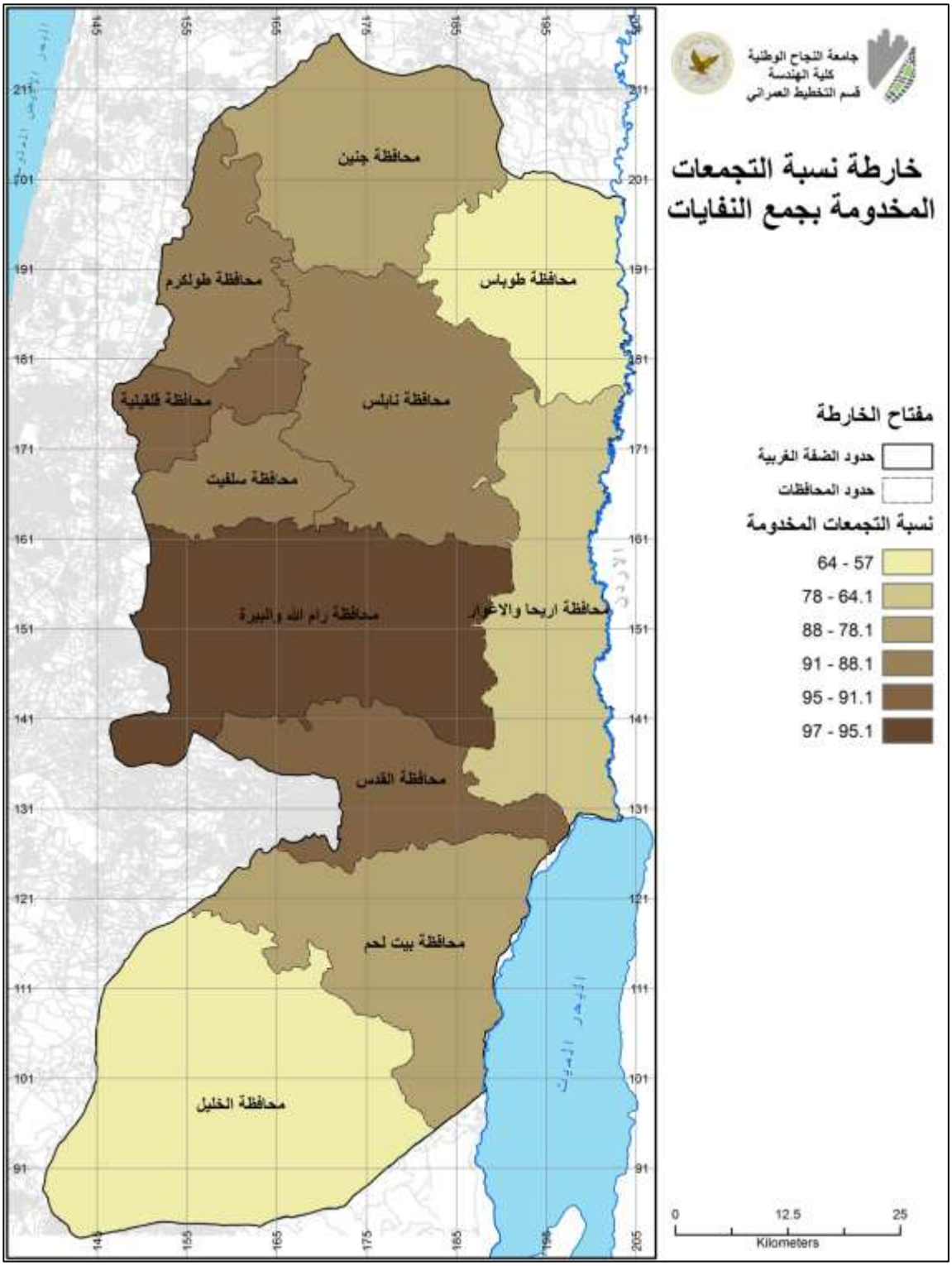

خارطة (5-43) نسبة المناطق المخدومة بجمع النفايات

5-7-4-4 مؤشر نسبة كمية المياه المفقودة من المياه المنزلية

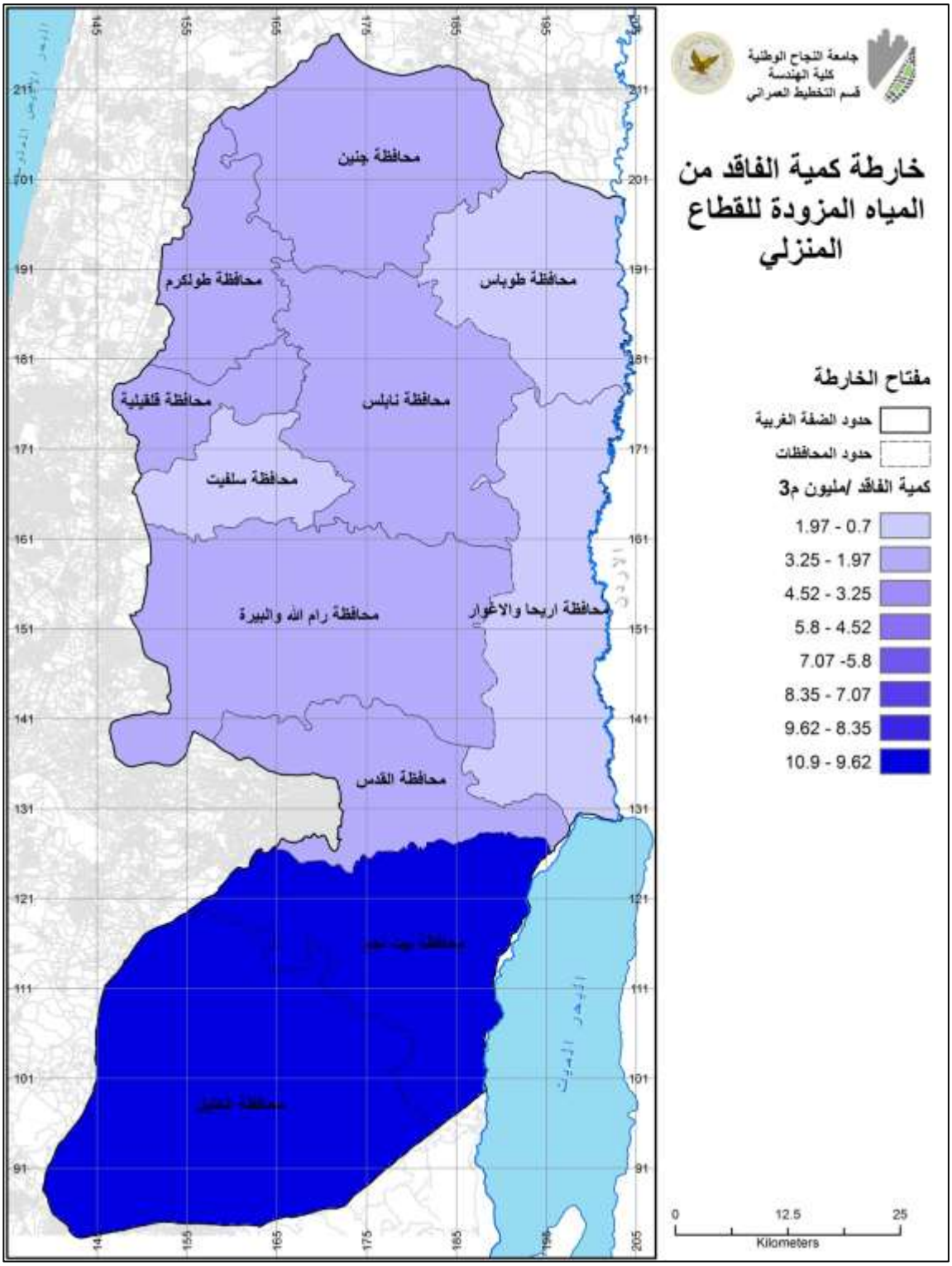

خارطة (5-44) نسبة الفاقد من المياه المنزلية

5-7-4-5 أقاليم مؤشرات البنية التحتية

بعد أن تم تحليل المؤشرات البنية التحتية باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم تم التوصل الى اقاليم مؤشرات القطاع البنية التحتية , حيث كان هناك ثلاث اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم.حيث يظهر الجدول (5-15) قيمة المؤشرات للأقايم البنية التحتية الثلاث.

جدول (5-15) : أقاليم مؤشرات القطاع البنية التحتية

البعد العمراني الخدماتي					
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	الأقاليم التنموية – البنية التحتية		
			الأول	الثاني	الثالث
تنمية الموارد العمرانية والخدماتية	1. تطوير شبكات البنية التحتية	مؤشر نسبة التجمعات المخدومة بشبكة الصرف الصحي	0%	18.1 %	9.8 %
		مؤشر نسبة التجمعات المربوطة بشبكة الكهرباء	41.6 %	97.2 %	90.7 %
		مؤشر نسبة التجمعات المخدومة بجمع النفايات	57.1 %	90.2 %	72.8 %
		مؤشر كمية الفاقد الكلية من المياه المزودة للقطاع المنزلي/ مليون م3	0.7	2.1 %	10.9 %

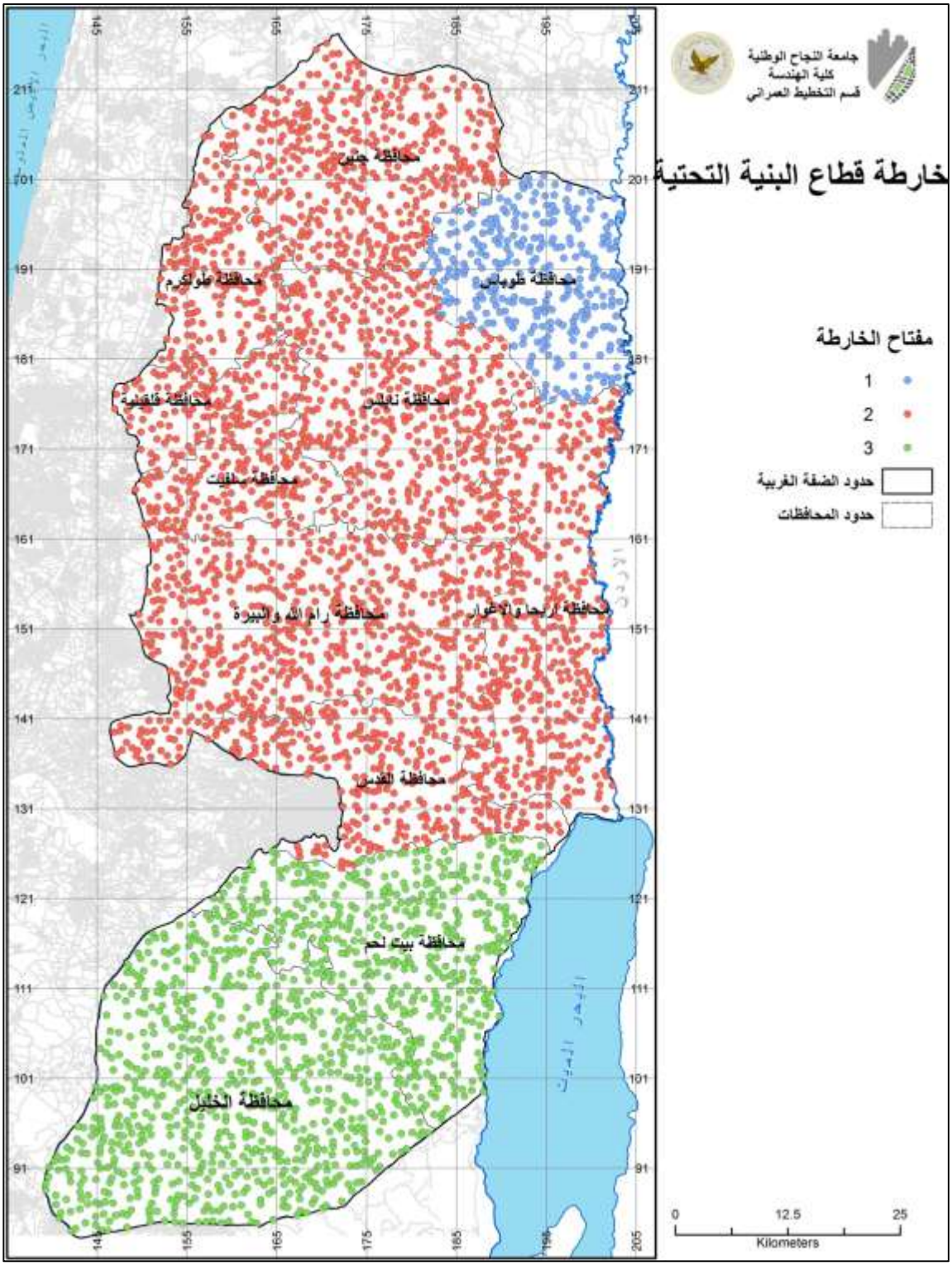

خارطة (5–45) أقاليم مؤشرات البنية التحتية

5-7-4-6 هرمية خدمات المدن

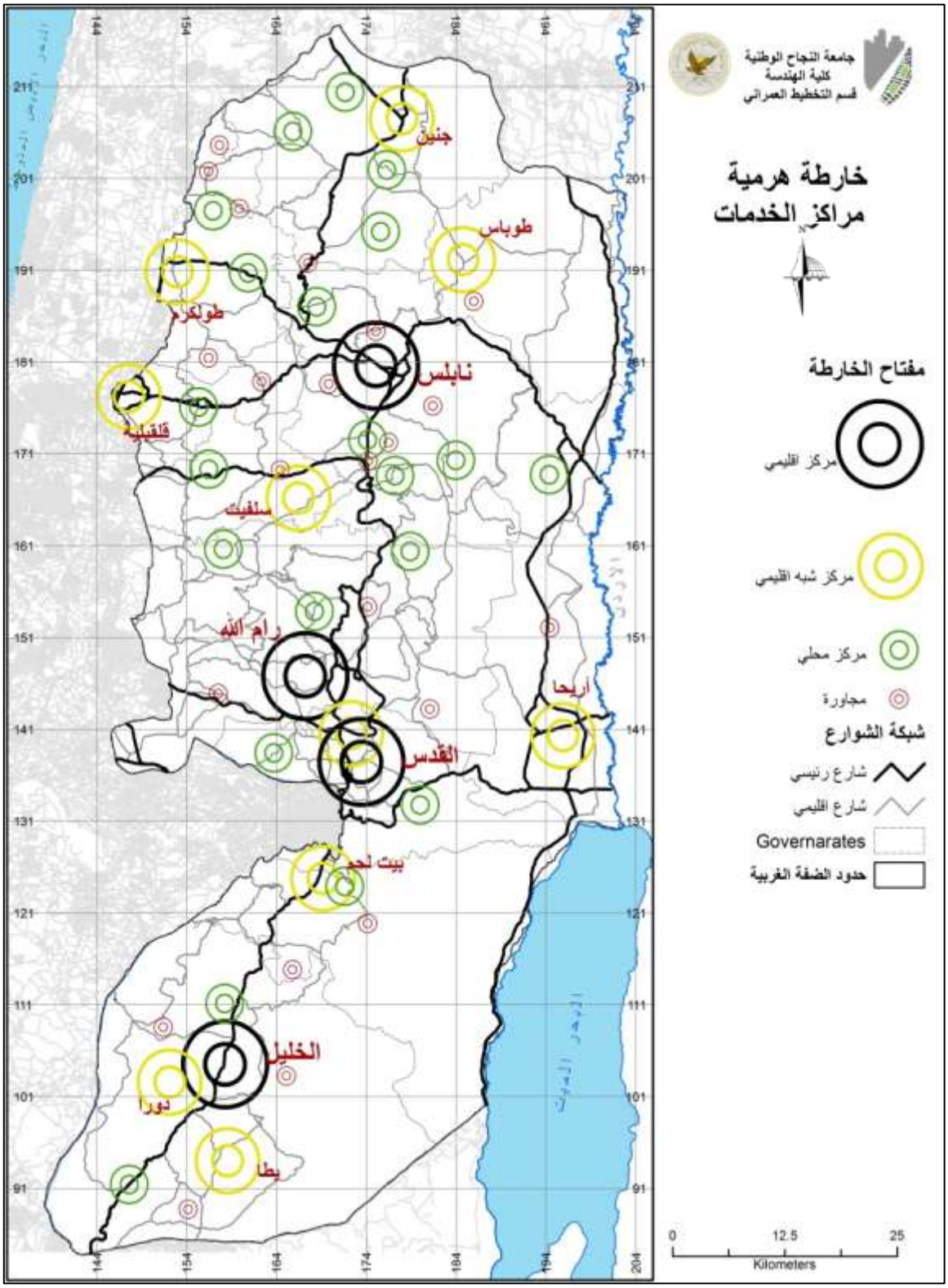

خارطة (5-46) هرمية خدمات المدن

5-7-4-7 قطاع التعليم / مؤشر نسبة الامية

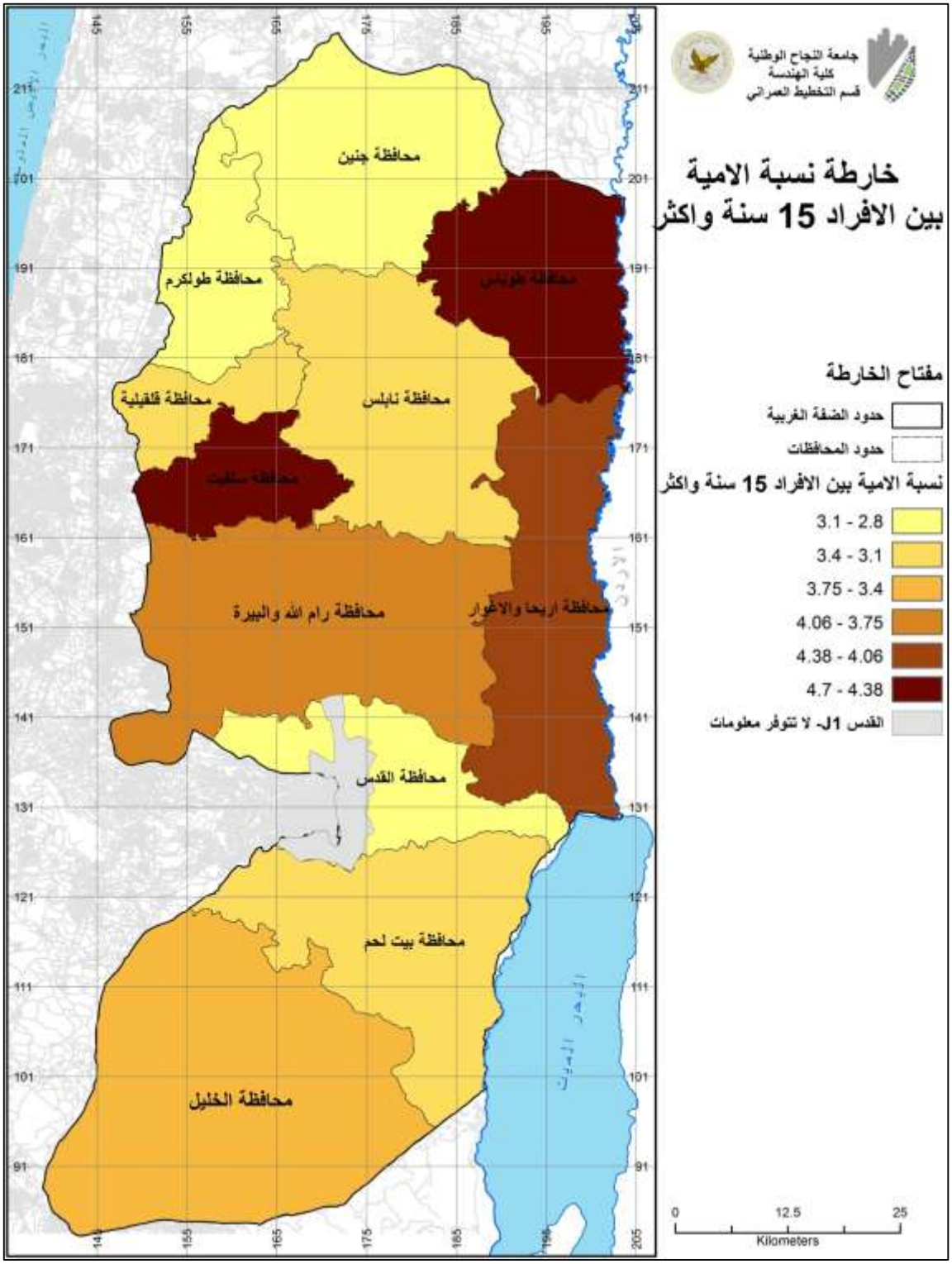

خارطة (5-47) مؤشر نسبة الامية

5-7-4-8 قطاع التعليم / مؤشر نسبة الرسوب

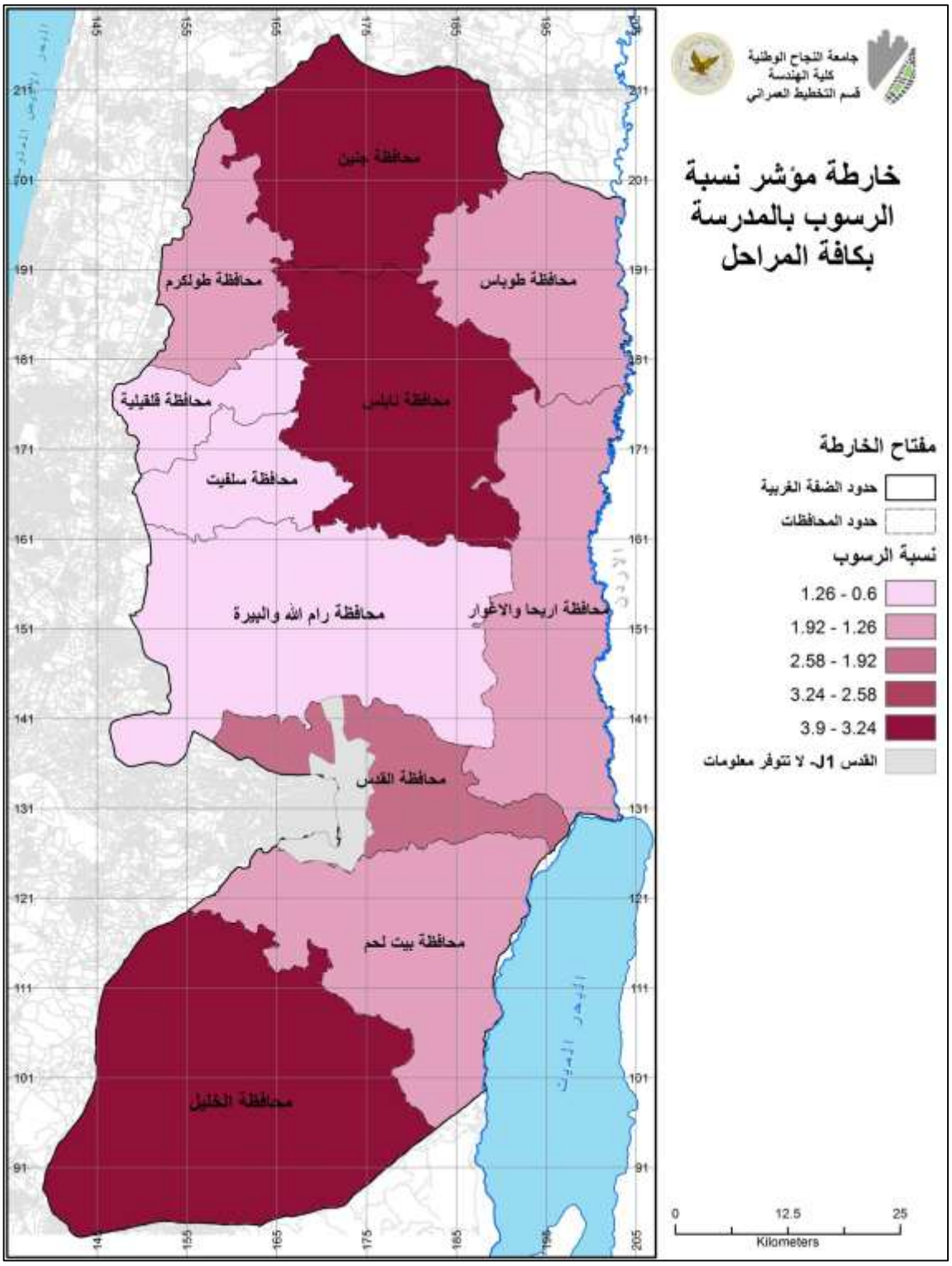

خارطة (5-48) نسبة الرسوب بالمدارس

5-7-4-9 قطاع التعليم / مؤشر نسبة التسرب

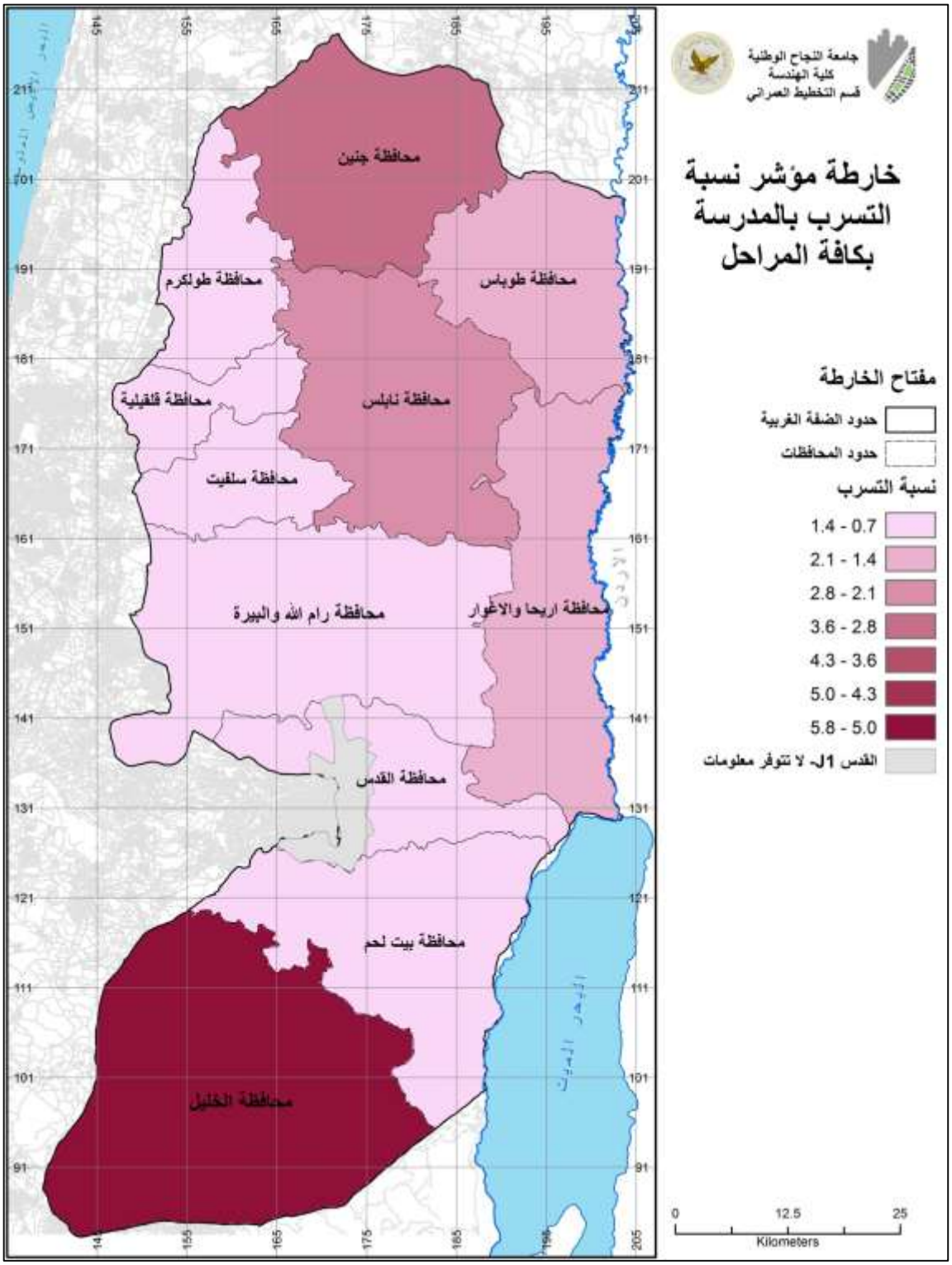

5-7-4-10 قطاع التعليم / مؤشر عدد الحاصلن على البكالوريوس

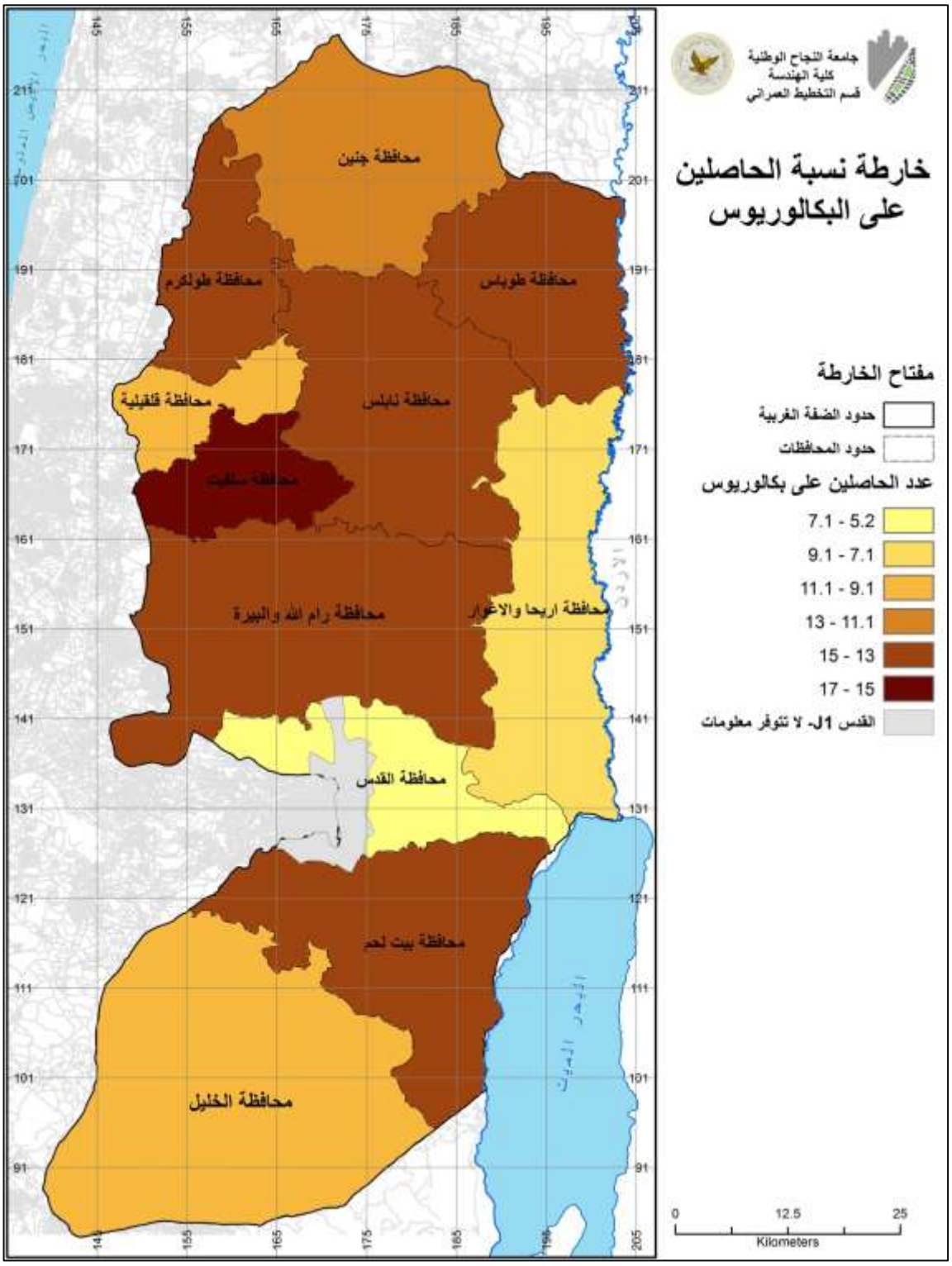

خارطة (5-50) نسبة الحاصلين على البكالوريوس

5-7-4-12 قطاع التعليم / أقاليم مؤشرات قطاع التعليم

بعد أن تم تحليل المؤشرات التعليم باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم تم التوصل الى اقاليم مؤشرات القطاع التعليم , حيث كان هناك ثلاث اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم.حيث يظهر الجدول (5-16) قيمة المؤشرات للأقايم التعليم الثلاث.

جدول (5-16) : أقاليم مؤشرات قطاع التعليم

البعد العمراني الخدماتي					
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	الأقاليم التنموية - التعليم		
			الأول	الثاني	الثالث
تنمية الموارد العمرانية والخدماتية	2. المساواة في تقديم الخدمات للجميع وضمان وصولهم لها	• قطاع التعليم			
		نسبة الامية بين السكان 15 واكثر	3.9 %	4 %	3.4 %
		مؤشر نسبة الرسوب كافة مراحل المدرسة	3.5 %	1.4 %	2.3 %
		مؤشر نسبة التسرب من المدرسة كافة المراحل	5.8 %	1.2 %	1.8 %
		مؤشر معدل عدد الحاصلين على البكالوريوس	10.6 %	10.3 %	13.6 %

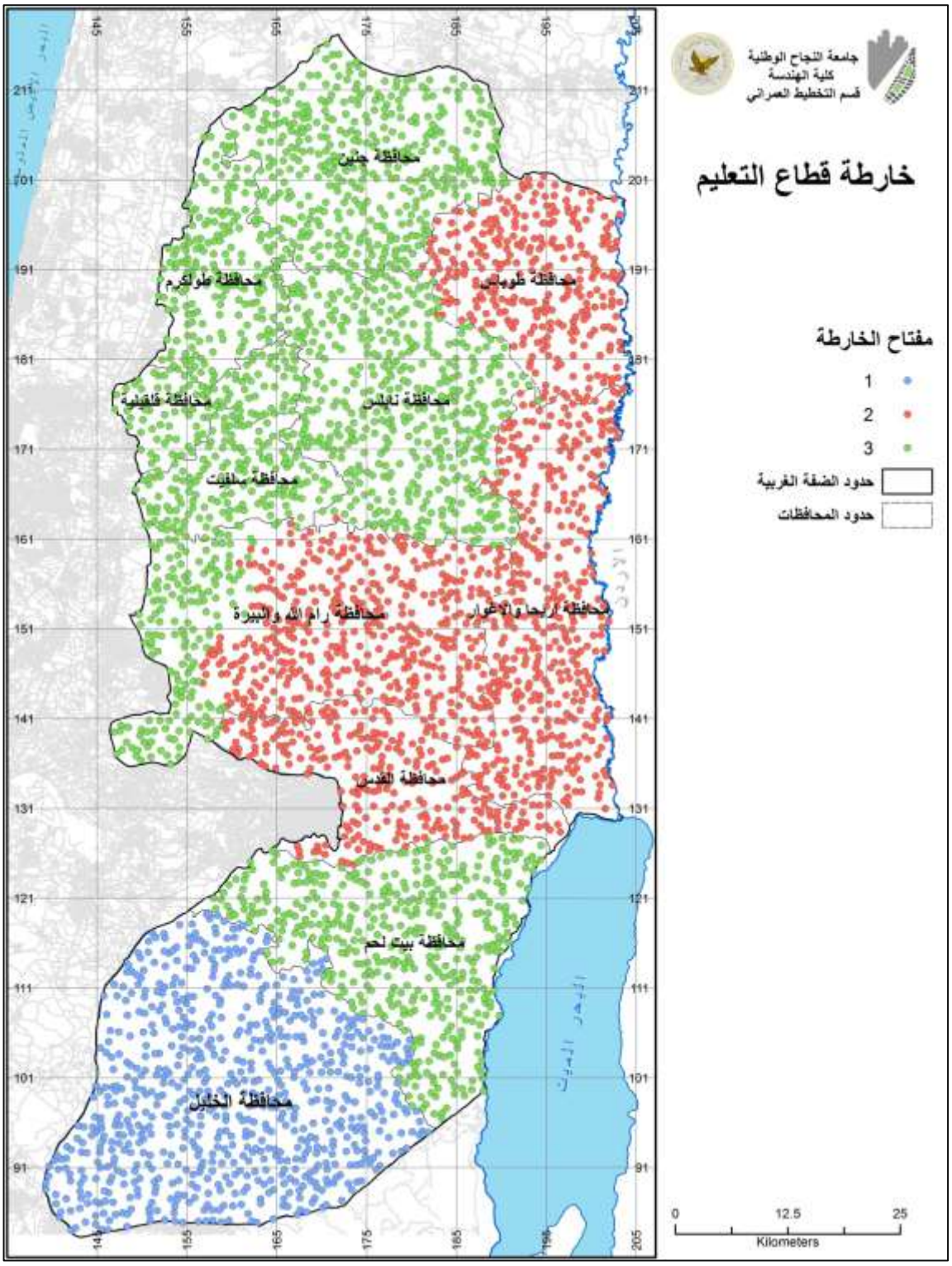

خارطة (5-51) أقاليم مؤشرات قطاع التعليم

5-7-4-13 قطاع الصحة / مؤشر معدل السكان لكل مركز رعاية صحية اولية

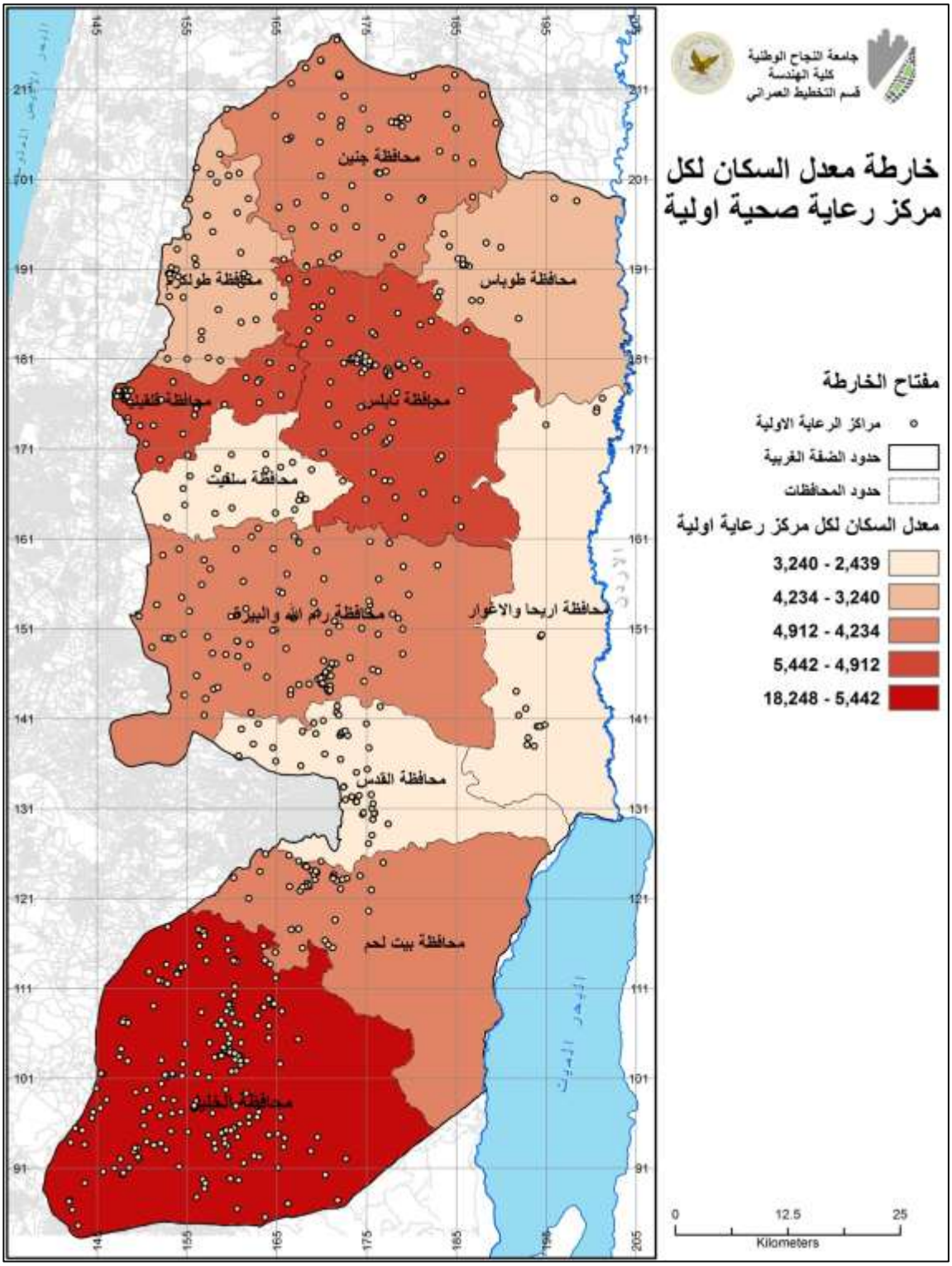

خارطة (5-52) معدل السكان لكل مركز رعاية صحية اولية

5-7-4-14 قطاع الصحة / مؤشر عدد الأسرة في المستشفيات

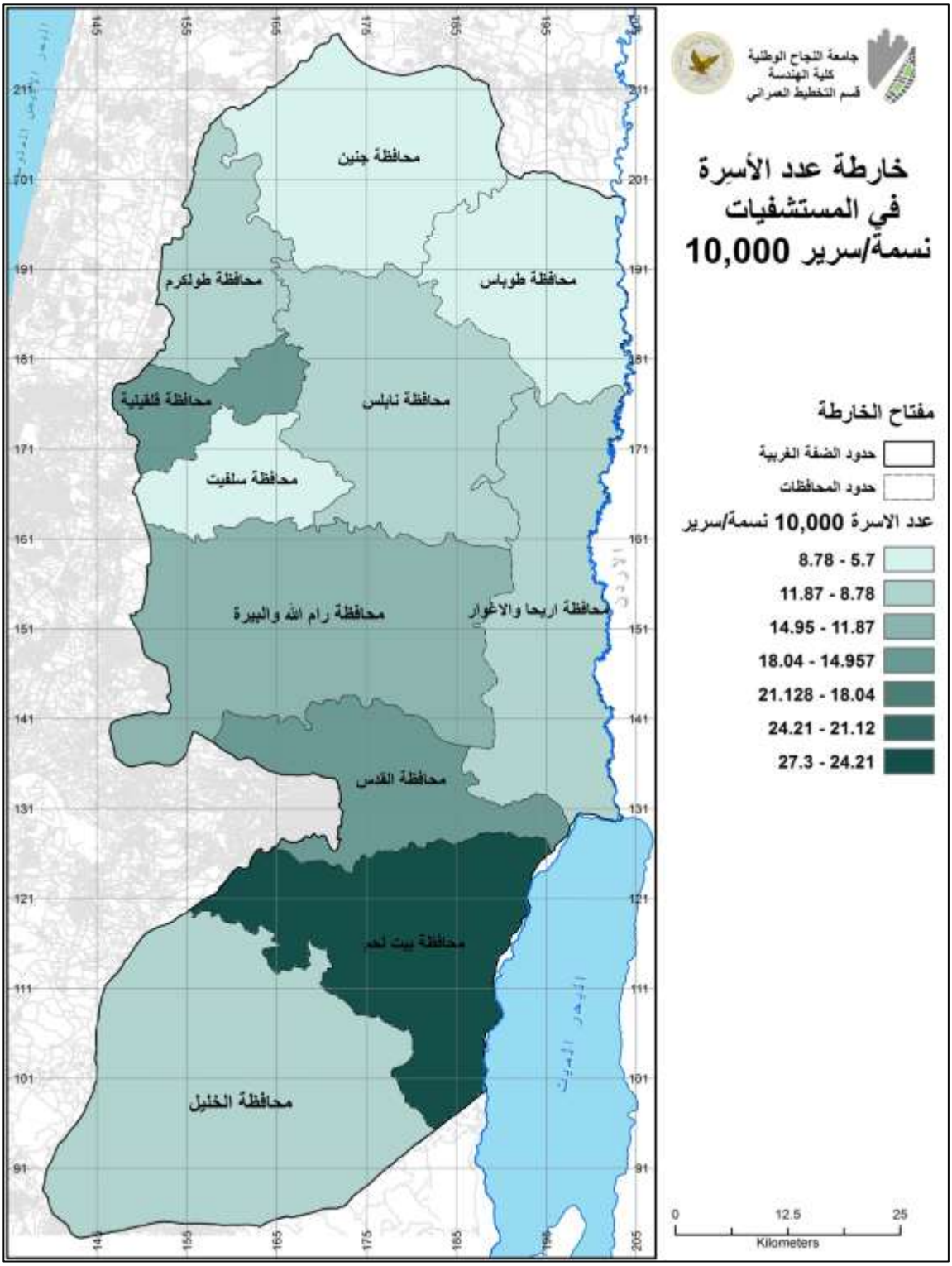

خارطة (5-53) عدد الأسرة في المستشفيات

5-7-4-15 قطاع الصحة / مؤشر معدل عدد المستشفيات لكل 100,000 شخص

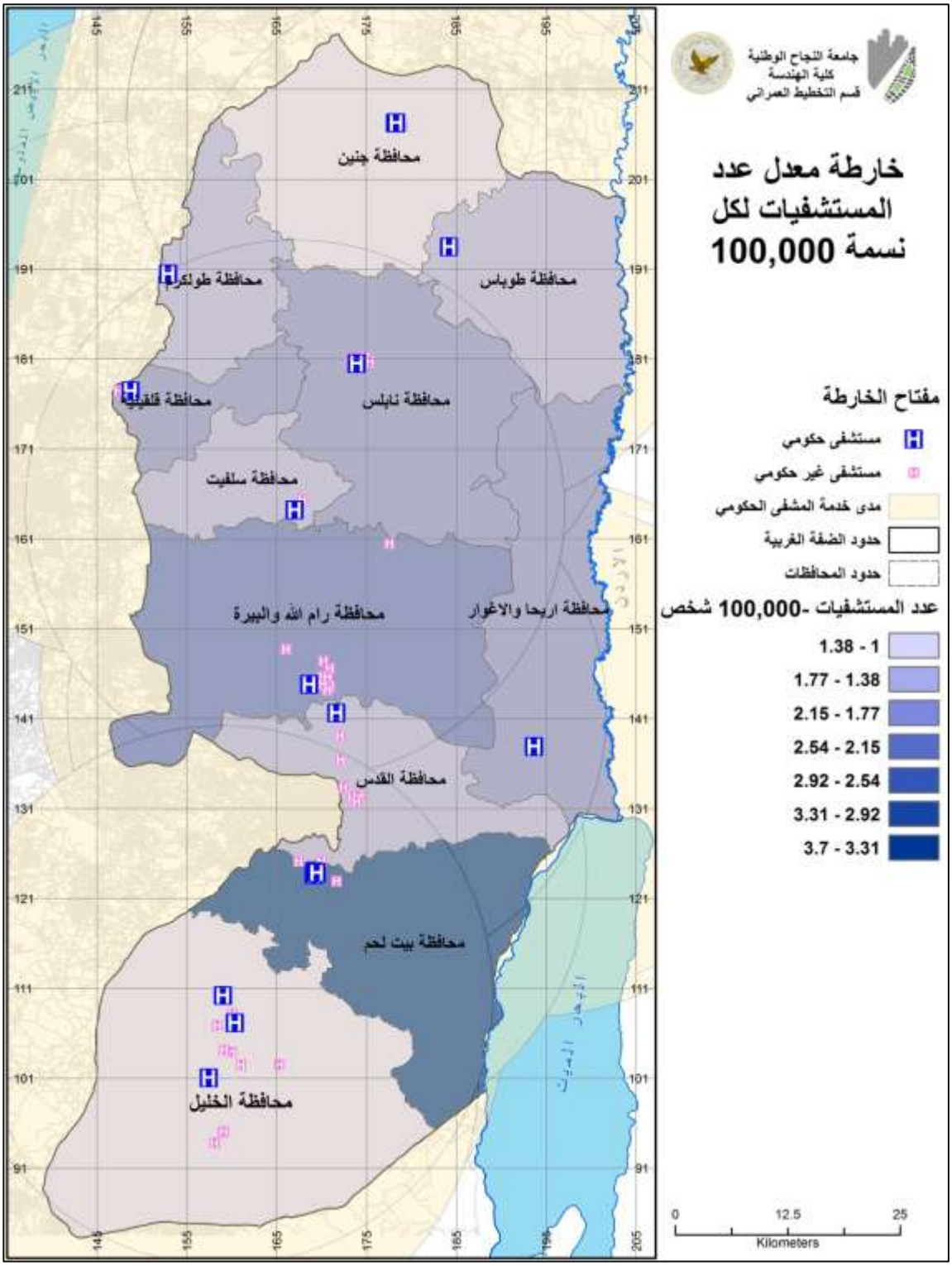

خارطة (5-54) معدل عدد المستشفيات لكل 100,000 شخص

5-7-4-16 قطاع الصحة / مؤشر عدد المراكز الصحية الاولية

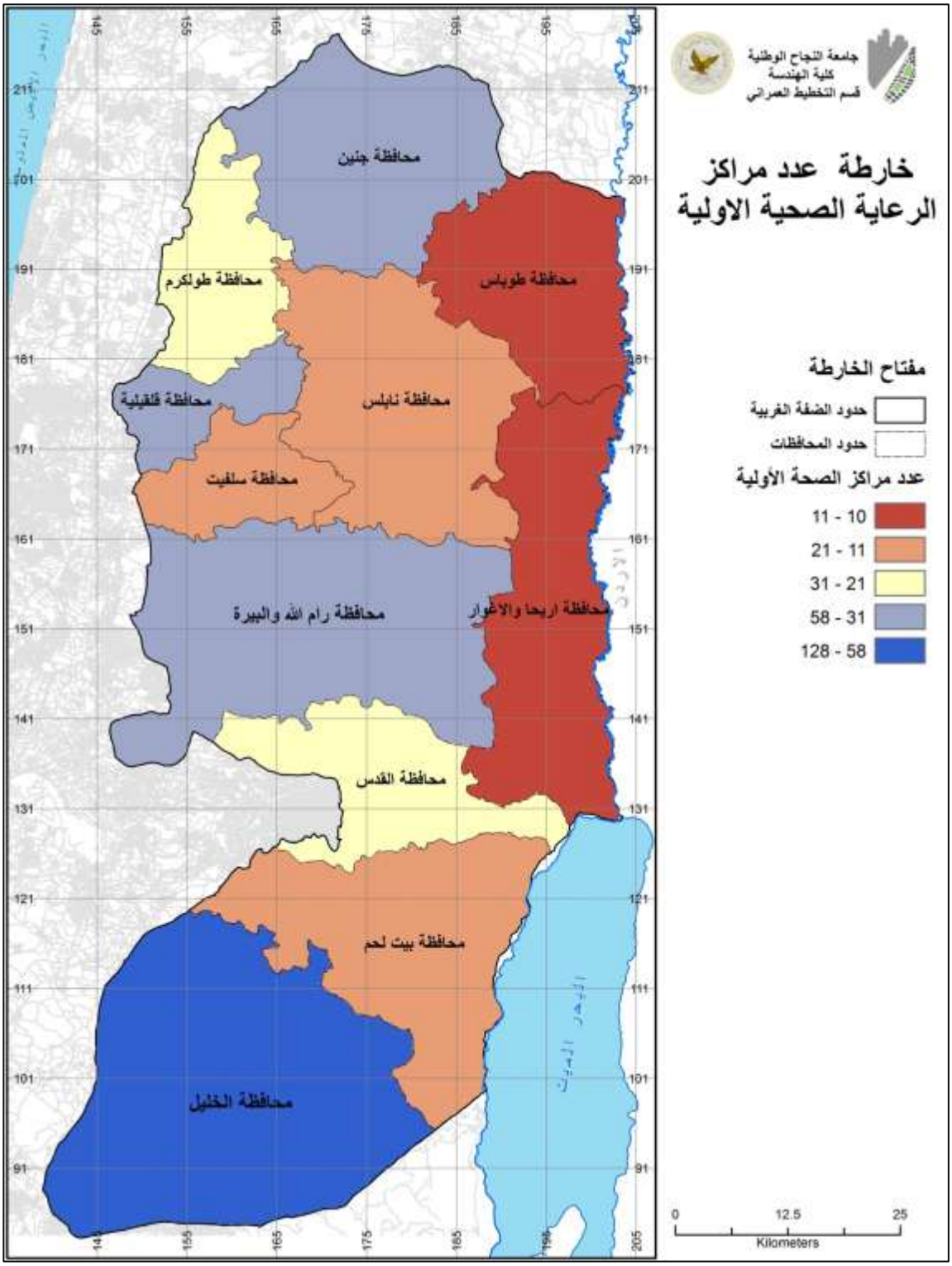

خارطة (5-55) عدد المركز الصحية الاولية

5-7-4-17 قطاع الصحة / مؤشر توزيع أنشطة التثقيف الصحي

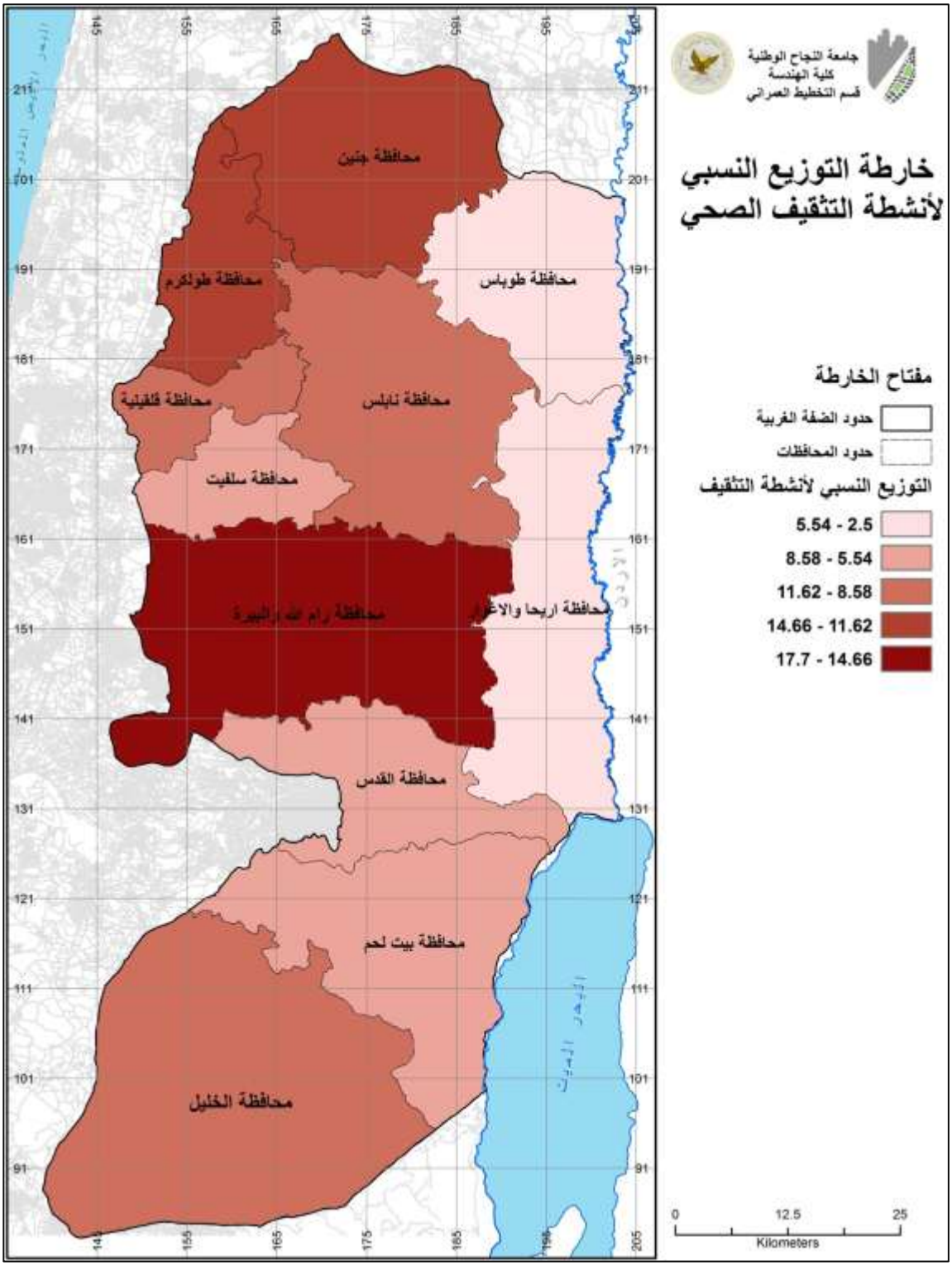

خارطة (5-56) توزيع أنشطة التثقيف الصحي

5-7-4-18 قطاع الصحة / مؤشر معدل حدوث السرطان

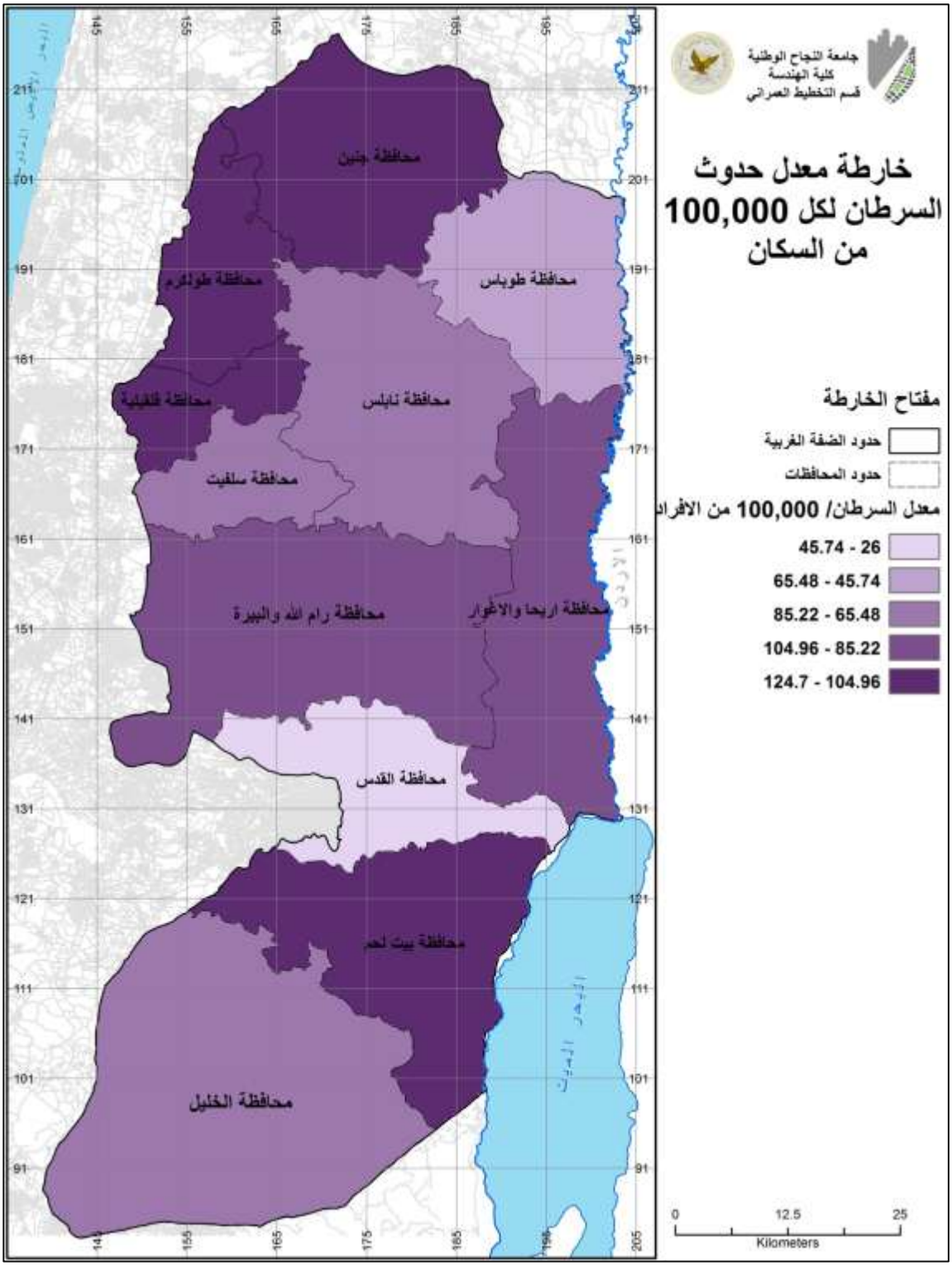

خارطة (5-57) معدل حدوث السرطان

5-7-4-19 قطاع الصحة / أقاليم مؤشرات القطاع الصحي

بعد أن تم تحليل المؤشرات الصحة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم تم التوصل الى اقاليم مؤشرات القطاع الصحي , حيث كان هناك ثلاث اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم.حيث يظهر الجدول (5-17) قيمة المؤشرات للأقايم الصحة الثلاث.

جدول (5-17) : أقاليم مؤشرات قطاع الصحة

البعد العمراني الخدماتي					
الغاية	الهدف التنموي	المؤشرات	الأقاليم التنموية – الصحة		
			الأول	الثاني	الثالث
تنمية الموارد العمرانية والخدماتية	2. المساواة في تقديم الخدمات للجميع وضمان وصولهم لها	• قطاع الصحة			
		معدل السكان لكل مركز رعاية صحة اولية	4155	18235	4450
		عدد الاسرة في المستشفيات 10,000 نسمة/سرير	9	9	18
		معدل عدد المستشفيات لكل 100,000 نسمة	1.6	1.3	2.6
		عدد مراكز الصحة الأولية	25	69.6	85.3
		التوزيع النسبي لانشطة التثقيف الصحي	8.3%	9.9%	11.5%
		معدل حدوث السرطان لكل 100,000 من السكان	91.9%	69.6%	85.3%

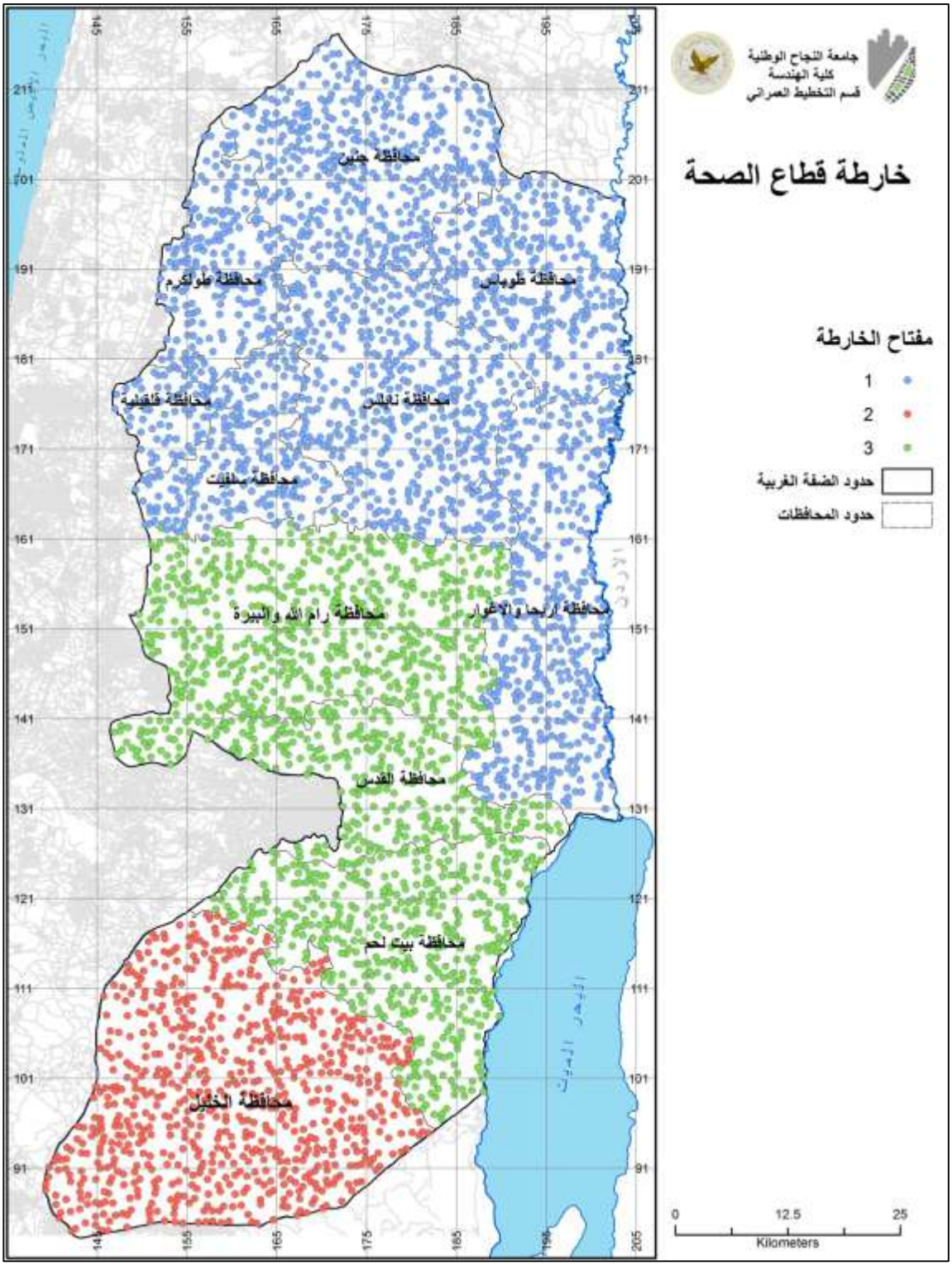

خارطة (5–58) أقاليم مؤشرات القطاع الصحي

4-7-4-20 أقاليم البعد العمراني الخدماتي

بعد أن تم تحليل المؤشرات العمرانية الخدماتية جميعها والخروج بخرائط اقليمية فرعية للمؤشرات , تم جمعها وتركيبها مع بعضها للخروج بالاقاليم العمرانية الخدماتية النهائية التنموية باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS مع بعضها البعض ودراسة العلاقة بينهم ,حيث كان هناك ثلاث اقاليم , يظهر التمايز بين هذه الاقاليم.

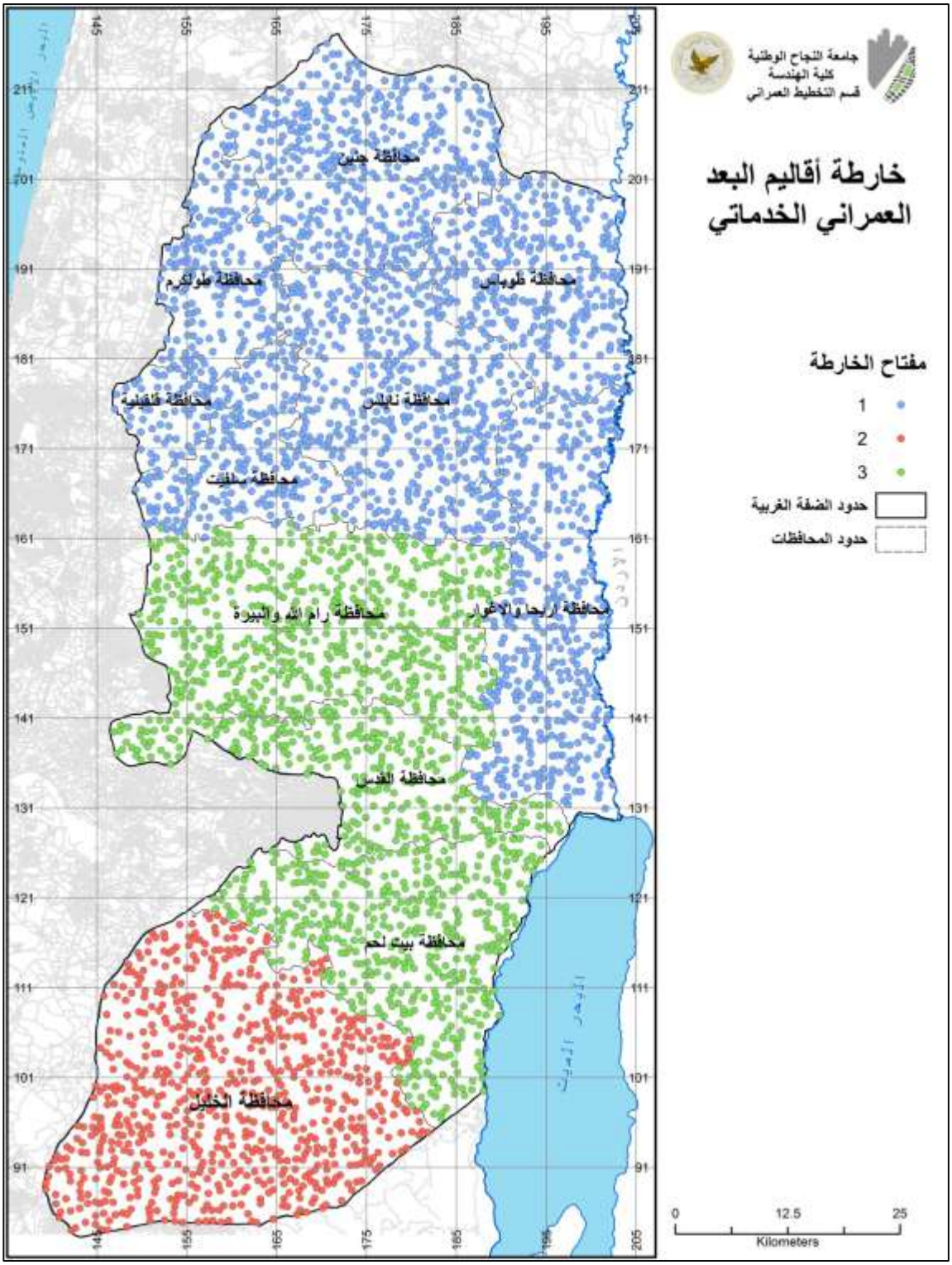

خارطة (5–59) أقاليم البعد العمراني الخدماتي

5-7-5 تحديد أقاليم التخطيط التنموية الفلسطينية

بعد تحليل مؤشرات الابعاد الاربع الرئيسية والخروج بأقاليم تنموية للابعاد , يتم جمعهم وتركيبهم معاً للخروج باقاليم التخطيط التنموية النهائية لفلسطين , وذلك من خلال وضع اوزان لهذه الأبعاد حسب درجة الاهمية والاولوية والتي ستؤثر بشكل رسم حدود الأقاليم التنموية .

تم بعدها استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS لتحديد هذه الاوزان باستخدام اداة weighted overlay, بحيث يتم إدخال الأوزان المحدده لخرائط أقاليم الأبعاد المدروسة وتحليلها مع بعضها البعض .

ولتحديد قيمة هذه الأوزان تم الرجوع الى خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016 لمعرفة أولويات التنمية لدى السلطة الفلسطينية ولتكون مرجعية واضحة لتحديد حدود أقاليم التنمية الفلسطينية.

فقد ركزت الخطة الوطنية على ضرورة تعزيز ودعم الاقتصاد الاوطني واستقراره وكذلك توفير فرص العمل للسكان وتوفير خدمات كاملة متطورة للمواطنين وتعزيز الازدهار ومشاركة المرأة والقضاء على الفقر والبطالة وتوزيع عادل للخدمات .

وبناء عليه تم تحديد الاوزان للأبعاد المدروسة في تحديد الأقاليم كما هي مبينة بالجدول (5-18)

البعد	الطبيعي	الإجتماعي	الإقتصادي	العمراني الخدماتي
الوزن %	**15**	**25**	**30**	**20**

وكانت النتيجة هي تقسيم الضفة الغربية الى أربع أقاليم تخطيط تنموية بناء على أولويات التنمية الفلسطينية , حيث تظهر الخارطة (5-60) الأقاليم التنموية النهائية التي تم الوصول اليها في الضفة الغربية, فقد شملت :

- إقليم الشمال : يضم محافظات جنين , نابلس,طولكرم,قلقيلية,سلفيت

- إقليم الوسط : يضم محافظات رام الله والقدس
- إقليم الأغوار : يضم محافظات طوباس وأريحا
- إقليم الجنوب : يضم محافظات بيت لحم والخليل

بالإضافة الى أقاليم الضفة الغربية , فقد تم إعتبار قطاع غزة إقليم واحد تنموي (إقلم الساحل ويضم كافة محافظات قطاع غزة) , بالتالي شملت فلسطين خمسة أقاليم تخطيط تنموية , أربعة في الضفة الغربية وواحد في قطاع غزة .

وتظهر الخارطة (5-62) أقاليم التخطيط التنموية لفلسطين

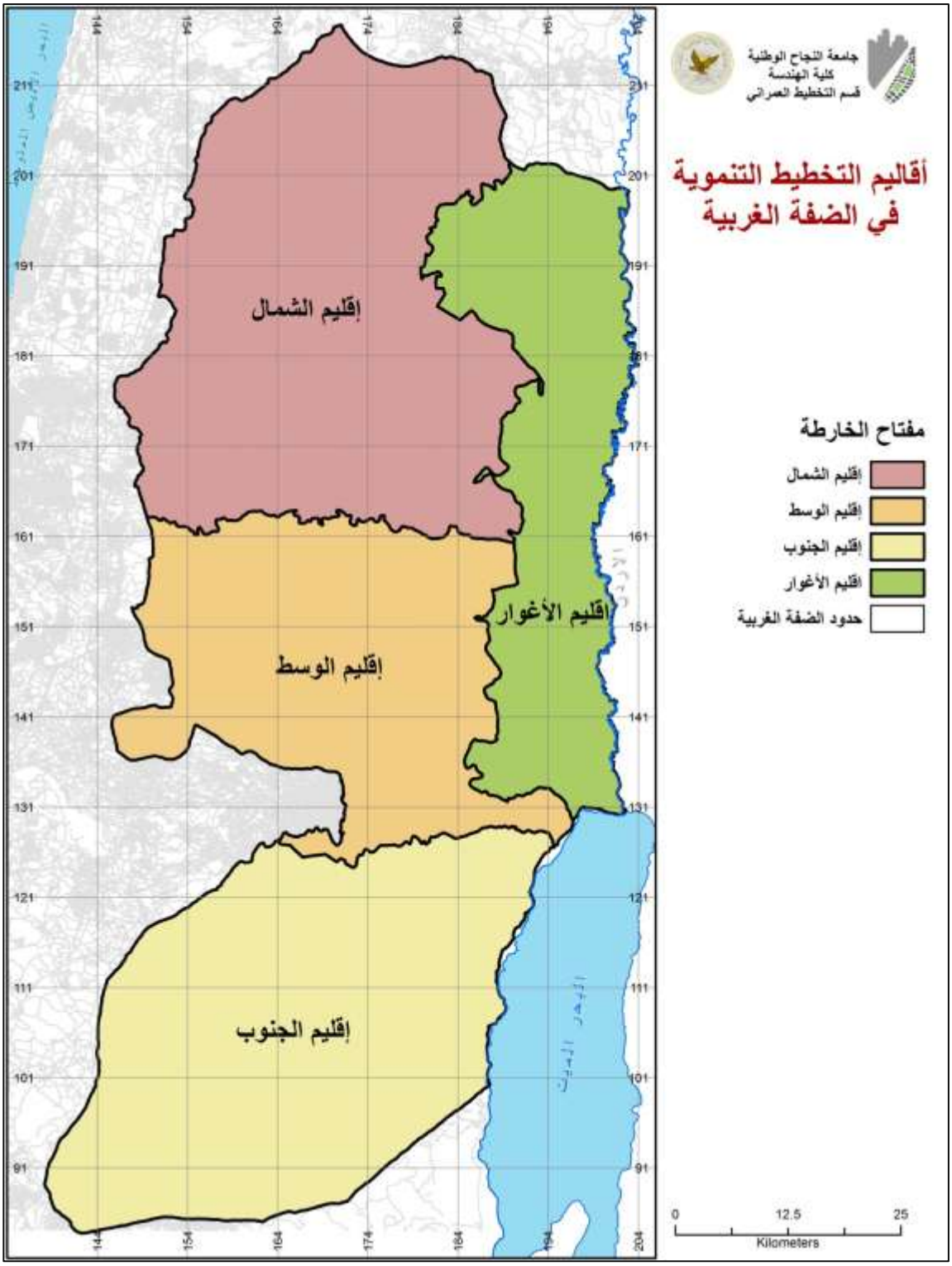

خارطة (5–60) أقاليم التخطيط التنموية في الضفة الغربية

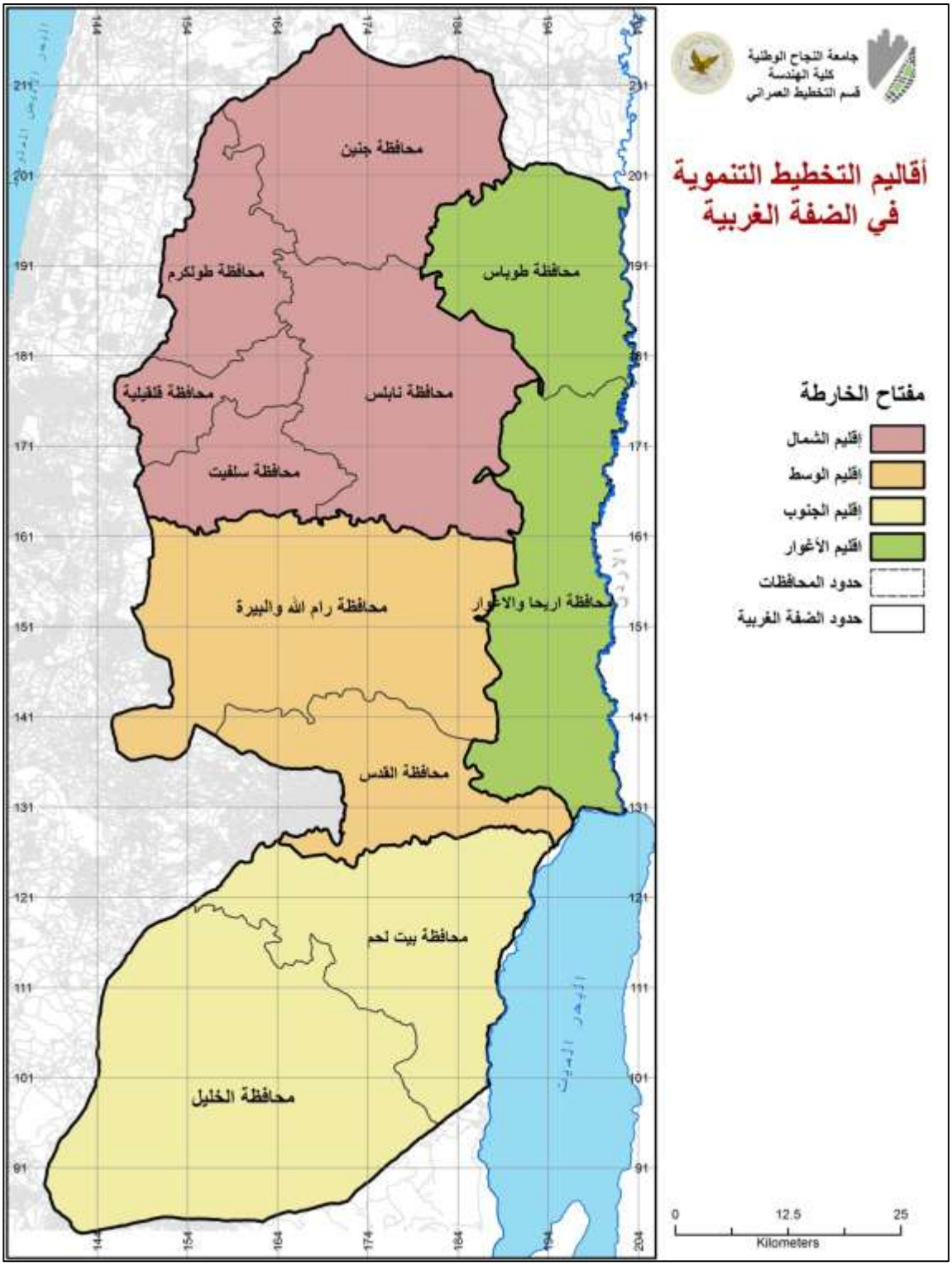

خارطة (5-61) أقاليم التخطيط التنموية في الضفة الغربية والمحافظات

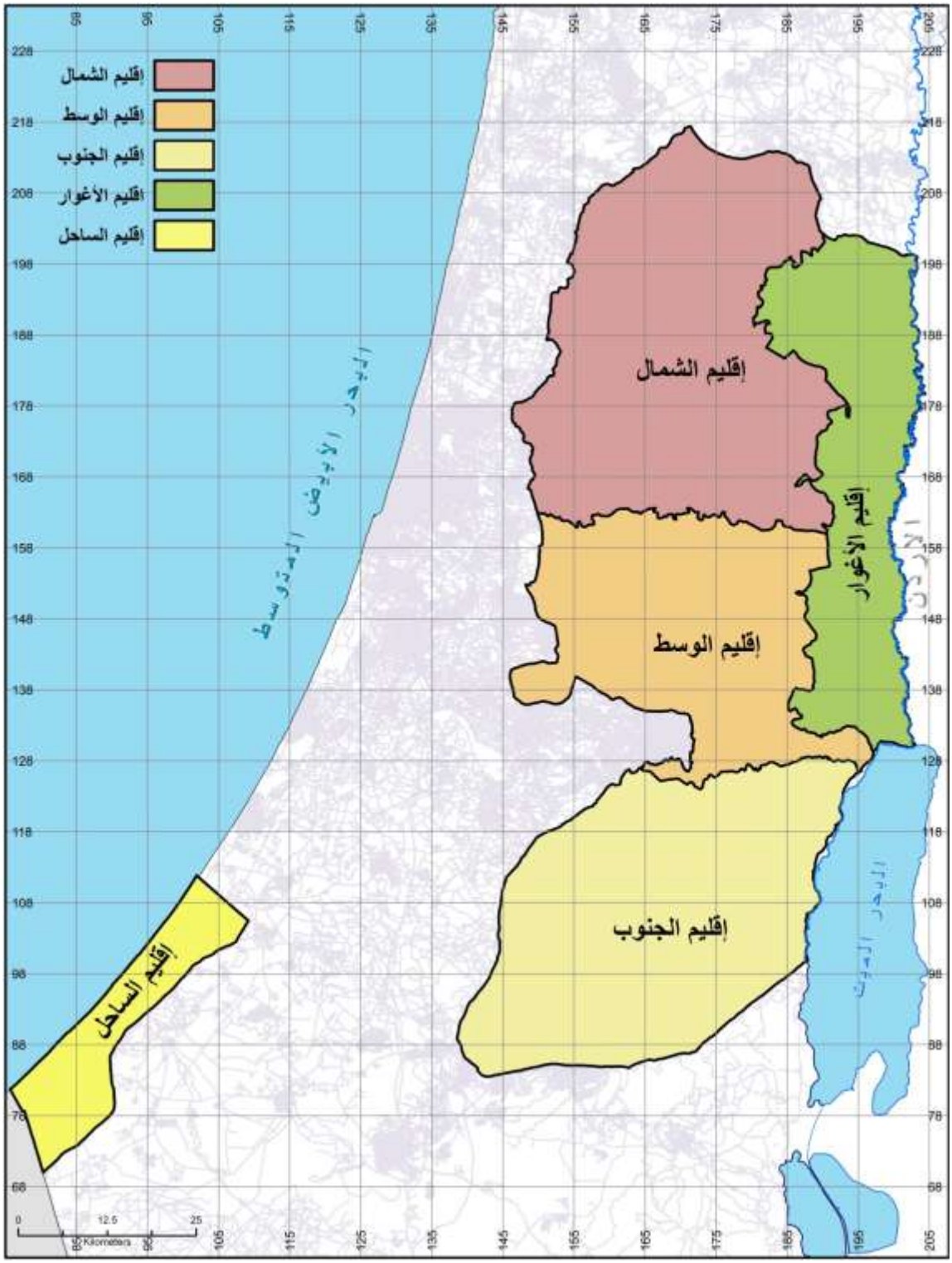

خارطة (5–62) أقاليم التخطيط التنموية في فلسطين

الفصل السادس : الملامح الرئيسية للأقاليم التنموية

يتم في هذا الفصل عرض بشكل مبسط أهم الملاح الرئيسية لكل إقليم تخطيط تنموي من ألأقاليم الخمسة .

6-1 إقليم الشمال

يضم هذا الإقليم كل من محافظات جنين ونابلس وقلقيلية وطولكرم وسلفيت , ويمتاز هذا الإقليم بإعتبار أغلبه يقع ضمن المناطق السهلية والتي تمتاز بخصوبة تربتها وتنوع أراضيها الزراعية بحيث تتواجد نسبة كبيرة من الاراضي الزراعية عالية ومتوسطة القيمة الزراعية يمكن استغلالها للانتاج الزراعي , بحيث أن هناك نسبة جيدة من سكان هذا الاقليم يعملون بالزراعة , كذلك وفرة المياه الجوفية . ويوجد بعض الصناعات الخفيفة والثقيلة في محافظة نابلس وجنين يمكن استغلالها.

بالإضافة الى ذلك فإن هذا الاقليم يتميز بمعدلات فقر وبطالة قليلة , وتوافر خدمات جيدة نوعاً ما مقدمة للسكان , كذلك من ناحية القطاع التعليمي والصحي .

6-2 إقليم الوسط

يضم هذا الإقليم محافظة رام الله والبيرة ومحافظة القدس , ويمتاز هذا الإقليم بإعتباره مركز اداري خدماتي أساسي , بحيث تتوفر فيه المؤسسات الادارية الاهلية والخاصة والحكومية والوزارات ومؤسسات الدولة , وكذلك تتوفر به خدمات جيدة مقارنة مع الاقاليم الاخرى , ولكن يعاني من سوء توزيع هذه الخدمات والتركيز الأكبر على محافظة رام الله والبيرة أكثر من القدس ربما نظراً للوضع السياسي المفروض على القدس , بحيث تتركز في محافظة رام الله بإعتبارها مركز اداري أكثر من محافظة القدس .

بالإضافة لذلك يتميز هذا الاقليم بحركة تجارية نشطة نظراً لإقبال السكان اليه للعمل خاصة رام الله مما أدى الى زيادة الطلب على المسكن وارتفاع الاسعار بشكل كبير للعقارات وغيرها , وأدى ايضاً الى الحاجة الى توفير الخدمات للسكان مع التركيز على نوعيتها , وتقل نسب الفقر والبطالة في محافظة رام الله والبيرة بينما تزداد في محافظة القدس , كذلك تعتبر محافظة القدس أعلى محافظة من حيث الكثافة السكانية .

يفتقر هذا الإقليم الى وجود الزراعة والصناعة به , لكن ترتفع نسبة المنشآت العاملة بالسياحة في نظراً لإعتبار رام الله والبيرة مركز اداري واعتبار القدس مركز ديني سياحي.

3-6 إقليم الجنوب

يضم هذا الإقليم كل من محافظتي بيت لحم والخليل , ويتميز بأنه يقع على المرتفعات الجبلية , يعتبر هذا الاقليم أعلى إقليم من حيث نسب الفقر والبطالة بالضفة الغربية وكذلك قلة الخدمات المقدمة والمتوفرة به خاصة للتجمعات المتواجده في الجزء الشرقي والجنوبي من الاقليم .

تقع أغلب المواقع السياحية في الضفة الغربية داخل هذا الاقليم , ولكن القطاع السياحي غير فعّال جيداً في بيت لحم والخليل بالرغم من وجود عدد كبير من المنشات العاملة بالقطاع السياحي , ويتميز أيضاُ بإعتباره إقليم صناعي حيث أن معظم صناعات الضفة الغربية مركز به , خاصة في محافظة الخليل التي تعمل على الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة وكذلك صناعة الحجر وتصدر منتجاتها الصناعية الى الخارج أيضاً , ووجود بعض الصناعات الخفيفة في بيت لحم .

وتقل نسبة الاراضي الزراعية في هذا الاقليم مقارنة بإقليم الشمال , لكن تتواجد في محافظة الخليل حيث شكل إنتاج الخليل الزراعي جزء جيد من الإنتاج الفلسطيني .

6-4 إقليم الأغوار

يضم هذا الإقليم محافظتي طوباس وأريحا , والذي يعتبر أغلبه يقع بأخفض منطقة في الضفة الغربية على الحدود مع الأردن , يتميز هذا الاقليم بقلة الكثافة السكانية وقلة التجمعات السكانية وعدد السكان به ووجود مساحات شاسعة غير مبنية بحيث يضم احتاطي الاراضي الاكبر في الضفة الغربية , كذلك يتميز بكونه إقليم تتوفر به أراضي زراعية عالية القيمة وخصبة وتوفر مياه وابار تستهلك للانتاج الزراعي , ودرجة حرارة مرتفعة مقارنة بباقي مناطق الضفة الغربية , ويصنف كسلة فلسطين الغذائية . بحيث يعتبر من أغنى المناطق توفراً للموارد نظراً للعناصر الطبيعية فيها ومناخها وخصائصها التاريخية .

كذلك يعتبر حلقة الوصل بين الضفة الغربة والاردن , فهو يمثل بوابة فلسطين الشرقية ومكان استرتيجي للتنمية الفلسطينية , بالتالي يعتبر معبر للنقل والتواصل من خلاله , وتعتبر محافظة أريحا مركز سياحي تتوفر بها المناطق السياحية المهمة التي يقصدها الزوار .

ويتميز أيضاً بإعتباره إقليم يضم مخزون كبير من المعادن والاملاح كونه قع على البحر الميت

ويفتقر هذا الإقليم الى توفر الخدمات بشكل كافي للسكان خاصة في مناطق التجمعات البدوية , ويعتبر من أعلى المناطق الشمالية من حيث الفقر والبطالة بحيث يجب تطوير التجمعات الموجودة في هذا الاقليم وجلب المزيد من الاستثمارات له .

6-5 إقليم الساحل

يضم هذا الإقليم جميع محافظات قطاع غزة , ويتميز بوقوعه على الساحل والمناطق السهلية , وهو مفصول عن الضفة الغربية , ويعاني هذا الإقليم من الكثافة السكانية العالية التي تعتبر أعلى من الضفة الغربية وكذلك معدلات فقر وبطالة أعلى واكبر وقلة الخدمات المقدمة للسكان وتراجع فرص

الاستثمار والعمل وتدن مستويات قطاع الصحة والتعليم , وذلك نظراص لظروف الاحتلال الاسرائيلي .

ولكنه يحتوي على الكثير من الفرص بعيداً عن وجود الاحتلال الاسرائيلي, كونه يقع على سواحل البحر الابيض المتوسط بحيث انه يربط فلسطين مع العالم مما يساعد على وجود التجارة والنقل وازدهارها , ووجود معادن طبيعية على ساحل وفي ياه البحر , بالاضافة الى توفر الايدي العاملة بشكل كبير , كذلك وجود ثروة سمكية ووجود الاراضي الزراعية الخصبة المستخدمة للزراعة .

النتائج

إن ضرورة وحاجة وجود أقاليم في فلسطين اصبحت ملحة لتحقيق الخطط الوطنية والمحلية وتطبيقها بالشكل الصحيح , وكذلك لتوزيع عادل للخدمات وتنمية المناطق .

وتقسيمها الى أقاليم تخطيط تنموية يعتبر من أفضل الأقاليم التي يمكن تقسيم الدولة على أساسها خاصة لارتباطها بخطط الدولة التنموة لتكون قابلة للتنفيذ , ولتحقيق ذلك تم اتباع منهجية علمية واضحة قائمة على دراسة وتحليل مؤشرات لأبعاد محددة للوصول الى التنمية المرغوبة بناء على خطه التنمية الوطنية الفلسطينية (2014–2016) , وقد تم اعتماد المحافظات كوحدة احصائية لجمع المؤشرات عليها نظراً لقلة وعدم توفر كامل المؤشرات على مستوى التجمعات . وقد تم اعتماد نظام تحليلي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS للوصول الى الأقاليم التنموية النهائية .

وكانت نتيجة هذا البحث هي تقسيم الضفة الى أربعة أقاليم تخطيط تنموية (إقليم الشمال, الوسط, و الجنوب واقليم الاغوار) وإعتبار قطاع غزة اقليم تنموي واحد (اقليم الساحل) .

التوصيات

لقد إعتد هذا البحث في جمع المؤشرات على المحافظات كوحدة احصائية , ولكن للحصول على نتيجة أفضل في ترسيم حدود الأقاليم التنموية فإنه يفضل اعتماد التجمعات كوحدات احصائية بدل المحافظات , لتجنب الحدود الادراية , ولكن لعدم توفر المؤشرات على مستوى التجمعات لم يتمكن هذا البحث من اعتماد التجمعات .

ويمكن اعتماد هذا المنهج المتبع في تقسيم الاقاليم على كافة مستويات التخطيط للوصول الى مستويات مكانية مختلفة بناء على رؤية تنموية واضحة .

وفي حال اعتماد هذا المنهج في تقسيم أقاليم فلسطين التنموية , فإنه بالامكان زيادة الأبعاد المدروسة كذلك المؤشرات التنموية المحددة للوصول الى نتيجة أدق في تحديد الحدود للاقاليم التنموية .

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. اسعد معتوق, بيانات ومؤشرات التنمية الاقليمية كمدخل لصياغة الاقاليم التنموية –دراسة حالة الاقاليم السورية , جامعة دمشق, 2009
2. سعدي محمد صالح, التخطيط الاقليمي–نظريات–توجيه–تطبيق, جامعة بغداد: دار الحكمة , 1989
3. عبد الباقي ابراهيم, مستويات التخطيط ومدخل عام لتخطيط المدينة , 2000
4. عبلة بخاري , التخطيط الاقليمي
5. عثمان محمد غنيم , مقدمة في التخطيط التنموي والاقليمي , عمان:دار صفاء, 1999
6. محمد خميس الزوكة , التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية , الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية , 1991
7. محمد محمود الصقور, التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف , عمان:شقير وعكشة, 1986
8. محمد جاسم شعبان العاني, الاقليم والتخطيط الاقليمي, عمان:دار الصفاء, 2006
9. مصطفى مدوكي , التخطيط العمراني , جامعة محمد خيضر , 2013
10. كتاب فلسطين الاحصائي 2016 . جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني
11. صافي الهجرة 2009 , جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني
12. احصاءات المياه 2015 , جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني

المراجع الاجنبيه

1. Alden, Morgan.R, Regional Planning ; A Comprehensive view, Bath: Leonard Hill Books, 1974
2. Friedman.J, Regional Planning As A fieled of Study, M.I.T Press 1964
3. Glasson.Johan , Anintroduction To Regional Planning, Hutchinson Of London 2nd.ed.uk1975
4. Hall.P , Urban and regional Planning, pong uin Book Lit, Harmondsuorth Middiesex England 1977
5. Stamp.D, Applied Geography ,London , 1961